

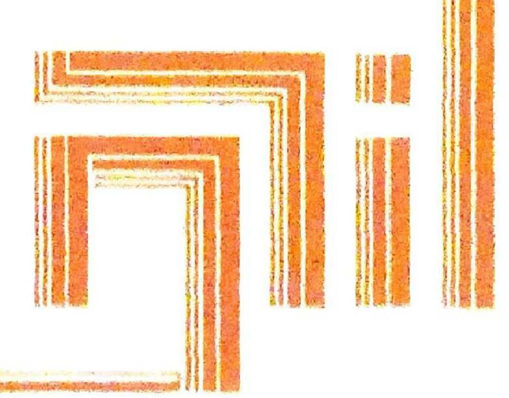
ابن هشام الأنصاري

حياته ومنهجه النحوي

الدكتور عصام نور الدين

دكتوراه فئة أولى في الآداب

أستاذ العلوم اللغوية بالجامعة اللبنانية






رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ابن هشام الأنصاري

حياته ومنهجه النحوي



الشركة العالمية للكتاب ش م ل

طباعة - نشر - توزيع

مكتبة المدرسة

دار الكتاب العالمي

الدار الافريقية العربية

الادارة العامة

الصنائع - مقابل الاذاعة اللبنانية
هاتف ٣٤٩٠٥٥-٣٤٩٣٧٠ - ص ب ٣١٧٦
تلكس LE ٢٢٨٦٥ - برقياً: كتالبان
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى ١٩٨٩

ابن هشام الأنصاري

حياته ومنهجه النحوي

الدكتور عصام نور الدين

دكتوراه فئة أولى في الآداب
أستاذ العلوم اللغوية بالجامعة اللبنانية

الشركة العالمية للكتاب ش م ل
مكتبة المدرسة - دار الكتاب العالمي

الإهداء

أهدي هذا الكتاب

إلى

العميد الدكتور

هاشم حيدر

مع تمنيّات القلب،

وطموح العقل،

ومحبّتي،

وتقديري.

المقـدمـة

لا تزال مؤلفات ابن هشام الأنصاري النحوي من أوفى الكتب النحوية مادة ومنهجاً؛ لأنّ الرّجل قد جمع مذاهب النحاة، ونقّاها، واختصرها، وقدّمها لأبناء العربية، بعدما انفرد، كما يقول مترجمو حياته، بالفوائد العربية، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطّلاع المفرط، والاقتدار على التصرّف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً، مع التواضع، والبرّ، والشفقة، ودماثة الخلق، ورقّة القلب، بحيث يصحّ أن نطلق عليه لقب الباحث النحوي الحر.

وقد لاحظت تناقضاً بين شهرة كتب ابن هشام النحوي وانتشارها بين الناس وبين جهل العامّة وجمهور غير قليل من الخاصّة بحياته، وسيرته، مما دفعني إلى وضع بحث عنه أسميته «**ابن هشام الأنصاري: حياته ومنهجه النحوي**»، درست فيه سيرته الشخصية والعلمية وفق فن «عمارة السيرة»، بالإضافة إلى

اتجاه ومذهبه النحوي، مما يسمح للقارىء بتكوين فكرة صحيحة عن الرجل ومنهجه وإنتاجه.

وقد جعلت هذه الدراسة في ستة فصول، ومقدمة، وخاتمة، وسبعة فهارس فنية، بالإضافة إلى مسرد المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

أما الفصل الأول: «**حياة ابن هشام**» فقد أضأت فيه زمان ابن هشام وبيئته، ثم تكلمت على نشأته وتكوّن شخصيته، ثم حركة حياته، ثم حركة تعبيره عن نفسه وعن علمه مما استدعى دراسة صفاته العلمية، واستعراض أسماء أساتذته وتلاميذه ومعاصريه من اللغويين والنحاة.. ومقارنته مع سيبويه، ومعرفة وظائفه..

وأما الفصل الثاني: «**إنتاج ابن هشام**» ففيه دراسة كتب الرجل. وقد بدأت بكتب الفقه والعقائد والفرائض والمسائل الدينية، فالمؤلفات اللغوية والأدبية، فكتب الصرف والتصريف، فالمؤلفات النحوية.. كما أشرت إلى ما طبع من مؤلفاته في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، وما طبع منها في المجلات العلمية المتخصصّة، ونبّهت إلى كتبه المخطوطة، ولم أهمل ذكر أسماء الكتب التي نسبت إليه.

وأما الفصل الثالث: «**منهج ابن هشام في كتبه النحوية**» ففيه محاولة لتسليط الأضواء على منهجه النحوي في إثني عشر كتاباً نحوياً.

وأما الفصل الرابع: «**منهج ابن هشام النحوي من خلال شواهده**» فقد أشرت فيه إلى موقفه من النصوص القرآنية،

والقراءات القرآنيـة، والحديث النبـوي الشريـف، ومـوقفه من الشواهد الشعرية والنثرية.

وأمـا **الفصل الخـامس**: «**موقف ابن هشـام من المـدارس النحوية ونحاتها**» ففيه مقارنات أو إشارات إلى موقفه من تسعة عشر نحوياً. . وكذلك موقفه من المدارس النحوية.

وأما **الفصل السادس**: «**منهج ابن هشـام التأليفي في نحـو الفعل**» فقد سلّطت فيه الضوء على الكيفية التي عالج فيها ابن هشام ثلث النحو العربي في مؤلفاته.

وأما **الخاتمة** فقد جعلتها محطة يتنبّه القارىء فيها إلى ما قرأ، ليحاول الخروج بصورة واضحة عن الرجل ومذهبه النحوي.

وقد بنيت هذه الدراسة من مصادر ومراجـع عدّة، تتـوزع بين دوائـر المعارف والمعاجم، وكتب التـراجم، وكتب تـاريـخ النحـو والعلوم اللغوية، وكتب النحو المتخصّصة، بالإضافة إلى كتب ابن هشـام والتي تعتبر المصـدر الأول لـدراسـة علم الـرجـل ومنهجـه وأسلوبه.

وأشير، أخيراً، إلى ثلاث دراسات لي، وهي: «منهـج ابن هشـام من خلال شـواهده» و «مـوقف ابن هشـام الأنصـاري من الـنحـاة». و «الـفعـل في نـحـو ابن هـشـام» وهـي رسـالـة دكتوراه (١٩٨١).

وسيلاحظ قارىء هذا الكتاب أمرين متلازمين:

الأول: أني حاولت لفت أنظار القراء بشكل عام، وطلاب الدراسات العليا بشكل خاص، إلى «فن بناء السيرة الذاتية»،

والإفادة من كل المواد التي قد تقع بين يدي الباحث.

والثاني: أني اتّبعت منهجاً مدرسياً في دراسة منهج ابن هشام، وأثناء مقارنة أسلوبه ومنهجه وعلمه بأساليب الآخرين ومناهجهم.

ومنهجي في هذه الدراسة لا يبتغي «قول كل شيء»، لأن غايتي من تأليف هذا الكتاب أن أسمح لأبنائي طلّاب الدراسات العليا بالدراسة الجادة، الواعية، والمبدعة، وذلك بأن أشير إلى «المادة»، ثم أترك لهم مهمة التحليل وإعادة التركيب، مما يكسبهم الدربة والمنهجية في معالجة النصوص، لأني لاحظت أن الطلاب يجنحون إلى التلقي والحفظ متأثرين بأساتذتهم تارة، وخائفين منهم تارة أخرى، مما يقتل فيهم بذرة الباحث الحرّ، ويَجُبُّ توقهم إلى البحث والمعرفة، ويحرمهم لذة السهر والبحث والقراءة، ويمنعهم من امتلاك منهجية التفكير المبدع، وتحريك المنهج ليتلاءم مع المادة المعالجة.

فالكتاب يجمع، إذاً، بين منهجين متناغمين ومتكاملين، وهما:

أ ـ منهج البحث العلمي الحرّ المبدع.

ب ـ والمنهج المدرسي..

وهدفي لا يقتصر على تقديم المادة، أو استنباط المنهج، بل يتعدّاهما إلى خلق الباحث الحرّ... فعسى أن أكون قد وفقت إلى ما أصبو إليه..



الفصل الأول

حياة ابن هشام

أولاً : مولده ووفاته :

ولد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري[1] المصري[2] الخزرجي الشافعي الحنبلي[3] الملقب جمال الدين[4] المكنى أبا محمد[5] والمعروف بابن هشام

(1) ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، الهند (1349 هـ)، ص 308/2.

(2) السيوطي، **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، مصر: مطبعة إدارة الوطن (1299 هـ)، ص 309/1.

(3) ابن تغري بردي الاتابكي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية (1368 هـ ـ 1949 م)، ص 336/10.

(4) السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصر: المطبعة الحسينية، الطبعة الأولى، ص 33/6.

(5) السيوطي، ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى (1384 هـ ـ 1965 م)، ص 68/2.

النحوي[1] بالقاهرة، يوم السبت الخامس[2] من ذي القعدة سنة ثمانية وسبعمئة هجرية (708 هـ)[3] الموافق أحد أيام نيسان ـ أيار سنة تسعة وثلاثمئة وألف ميلادية (1309 م)[4] أي في أوائل القرن الثامن الهجري[5]. وتوفي بالقاهرة، ليلة الخميس أو الجمعة في ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمئة هجرية (761 هـ)[6]، الموافق السابع عشر أو الثامن عشر من أيلول سنة ستين وثلاثمئة وألف ميلادية (1360 م)[7].

وقد رثاه ابن نباتة، بقوله (من الطويل):

سقى ابن هشام في الثّرى نوء رحمة
يجرّ على مثواه ذيل غمام

---

(1) الخوانساري، **روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات**، تحقيق أسد الله اسماعيليان، إيران: مكتبة إسماعيليان (1392 هـ)، ص 137/5.

(2) طاش كبري زادة، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، الطبعة الأولى (1328 هـ)، ص: 159/1.

(3) البغدادي (إسماعيل بن محمد، أمين الباشا)، **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، استنابول: **مطبعة الحكومة** (1951 م)، ص 465/1.

(4) ابن عماد الحنبلي (عبد الحي، أبو الفلاح) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصر: مكتبة القدسي (1351 هـ)، ص: 191/6.

(5) الأمير (محمد، الشيخ)، **حاشية الأمير علي المغني**، مصر: مطبعة الحلبي (1302 هـ)، ص: 2/1.

(6) النجوم الزاهرة، ص 336/10.

(7) البستاني (فؤاد إفرام)، **دائرة المعارف (قاموس لكل فن ومطلب)**، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ص: 124/4.

سأروي له من سيرة المدح مسندا
فما زلت أروي سيرة ابن هشام[1]

ورثاه ابن الصاحب بدر الدين بقوله (من الطويل):

تهنّ جمال الدين بالخلد إنني
لفقدك عيشي ترحة ونكال
فما لدروسٍ غبتَ عنها طلاوة
ولا لزمان لست فيه جمال[2]

ثانياً: بيئة ابن هشام الطبيعية والاجتماعية:

أ ـ البيئة الطبيعية: ولد ابن هشام ونشأ وتوفي بالقاهرة مهد الحضارة وقبلة الفكر والثقافة يومذاك[3] لكنه سافر إلى مكة مرتين:

ـ **المرة الأولى**، عام تسعة وأربعين وسبعمئة هجرية (749 هـ)، ويقول ابن هشام في ذلك «وكنت في عام تسعة وأربعين وسبعمئة أنشأت بمكة ـ زادها الله شرفاً ـ كتاباً في ذلك (علم الإعراب) منوراً من أرجاء قواعده كلّ حالك، ثم إنني

(1) الشوكاني (محمد بن علي)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت: دار المعرفة، ص: 400/1.
(2) البدر الطالع، ص 400/1.
(3) مكرم (عبد العال سالم)، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، مصر: دار المعارف، ص: 199. وانظر كاهين (كلود)، **تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذاظهور الاسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية**، ترجمة الدكتور بدر الدين القاسم، بيروت: دار الحقيقة، الطبعة الأولى (1972 م)، ص: 383/1.

أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر»[1].

ـ **والمرة الثانية**، عندما «منّ الله تعالى عليّ في عام ستة وخمسين وسبعمئة (756 هـ) بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانياً، ووضعت هذا التصنيف (مغني اللبيب)، على أحسن أحكام وترصيف» . .[2].

فبيئة ابن هشام الطبيعية، إذاً، مصر ومكة المكرمة. وأرجّح أنّ البيئة الطبيعية التي أثرت فيه هي البيئة المصرية. . أما بيئة مكة فكانت عارضة أثرت بشكل غير مباشر في همته وفي إنتاجه.

ب ـ البيئة السياسية: كانت مصر أيام المماليك ـ بالنسبة لبقية الأقطار العربية ـ موئل الرجاء ومركز الحضارة[3] بالرغم من كون حكّامها المماليك أنصاف برابرة استوردهم النخاسون من البحر الأسود[4]. . ولن نستطرد في ذكر الحالة السياسية كثيراً. . وكل ما يهمنا منها اتخاذ المماليك موقفاً إيجابياً من العلماء وإنفاقهم على نوابغ الأساتذة وأساطين العلماء من غير تضييق أو بخل[5].

---

(1) ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، (1969 م)، ص: 1/1.

(2) مغني اللبيب، ص: 1/1.

(3) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص: 199.

(4) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص 383/1. . . وانظر. . . لوبون (غوستاف)، **حضارة العرب**، ترجمة عادل زعيتر، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي. ص: 217 وما بعدها.

(5) سالم (عبد العال، الدكتور)، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين** =

ج ـ **الحياة الفكرية والدينية**: غدت مصر، منذ إحياء الخلافة العباسية، محلّ سكن العلماء ومحطّ رحال الفضلاء[1] لأنّ إحياء الخلافة العباسية، في القاهرة، جعل العالم الإسلامي يرى مصر زعيمة له، والقاهرة وارثة لبغداد، والعلم ينمو ويزدهر في عاصمة الخلافة الإسلامية، لأنّ الخلافة ركن من أركان الدين، وشعيرة من شعائر الإسلام. ووجود الخلافة، في القاهرة، ساعد، من غير شكّ، على إيجاد حركة علمية، ودينية، ولغوية، ونحوية[2].

وهكذا ظلت مصر مركز إشعاع كبير للفنون والنشاط الفكري في مجالات عدّة، وهي في حقيقة أمرها أقرب إلى النشاط الموسوعي والتعليمي منه إلى النشاط المبدع[3].

ونستطيع أن نلمس مظهراً من مظاهر هذا النشاط في المساجد التي تحوّلت إلى مدارس، منها: مسجد عمرو بن العاص، جامع ابن طولون، الجامع الأزهر، جامع الحاكم، الجامع الأقمر، الجامع الأفخر[4].

أما المدارس فأهمها: المدرسة الناصرية للشافعية،

= **السابع والثامن من الهجرة**، بيروت: دار الشروق، الطبعة الأولى (1400 هـ ـ 1980 م)، ص: 197.

(1) عاشور (سعيد عبد الفتاح)، ـ **العصر المماليكي في مصر والشام**، مصر: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، (1965 م)، ص: 329.

(2) المرجع نفسه، ص 329.

(3) تاريخ العرب والشعوب الاسلامية، ص: 385/1 وما بعدها.

(4) بدوي (أحمد أحمد) **الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام**،مصر: مكتبة النهضة، ص: 11 وما بعدها.

المدرسة الصلاحية للشافعية، المدرسة القمحية للمالكية، المدرسة الصاحبية للمالكية، المدرسة السيوفية وهي أول مدرسة للحنفية بمصر، والمدرسة الظاهرية للشافعية والحنفية، المدرسة الفاضلية للشافعية والمالكية، المدرسة الصالحية، المدرسة المنصورية والقبة للمذاهب الأربعة[1].

فأين ابن هشام من عصره؟

وما تأثير البيئة الطبيعية في نفسيته وسلوكه؟

وما تأثير البيئة السياسية والدينية والفكرية في تفكيره؟

وهل أثرت البيئة الثقافية في اتجاهاته المذهبية والمهنية والثقافية؟.

ثالثاً: نشأة ابن هشام وتكوّنه الشخصيّ والعلميّ:

1 ـ صفاته العلميّة:

لم تذكر المصادر التي وصلت إلينا شيئاً يفيد في الحكم على الناحية الوراثية، والفترة التأسيسية، والبيئة الاجتماعية. لذا ستبقى هذه الأمور، في الدراسة، شبه غامضة دون إجابات شافية.

أما صفاته وأخلاقه فقد أنارت المصادر جوانب مهمة منها، كتمتعه بملكة مكنته من التعبير عن مقصوده بما يريد، مسهباً وموجزاً، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة

(1) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية، ص: 11 وما بعدها، الخطط للمقريزي، ص 256/2، حسن المحاضرة، ص 154/2، النجوم الزاهرة، ص 229/5، دائرة معارف البستاني، ص: 124/4، ودائرة المعارف الاسلامية، ص: 410/1.

القلب[1]. وكان يصطبر للعلم، ويبذل النفس في طلبه، كما قال (من الطويل):

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله
ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل
ومن لم يذلّ النفس في طلب العلا
يسيراً يعش دهراً طويلا أخا ذلّ[2]

أليست هذه بعض أهم الصفات التي يجب توافرها في الباحثين الأحرار[3]؟

ومن المرجح أنّ ابن هشام قد أتيحت له فرصة التعلم الأولى على أيدي المؤدبين الذين يبدأون مع الصبيان بتعليمهم مبادىء القراءة والكتابة، فيعلمونهم قراءة القرآن، وكتابة اللغة وقواعدها، وبعض الشعر، وآداب الدين، وشيئاً من مبادىء الحساب، ثم ينتقل الصبي، بعد ذلك، إلى المدارس حيث يتطور تعليمه، فيدرس فيها الفقه، والحديث، والتفسير،

(1) الدرر الكامنة، ص 309/2، وروضات الجنات، ص 137/5.
(2) الدرر الكامنة ص: 309/2 - 310 وروضات الجنات، ص: 139/5 وبغية الوعاة، ص 19/2.
(3) راجع صفات الباحث الحر عند الدكتور أسعد علي في:
- **المرأة في القواعد - من كتاب الحقيقة**، بيروت: مكتبة مكاوي (1395 هـ - 1975 م)، ص 45 وما بعدها.
- **مصابيح القراءة للتأليف العلمي**، دمشق: دار السؤال، الطبعة الثالثة (1400 هـ - 1980 م).
- **البحث والباحث أو السبت والإنسان**، محاضرة ألقيت في الجامعة اليسوعية سنة 1974 م - 1975 م.
- **تربية باحثين أحرار، المحاضرة الأولى**، 1975 م - 1974 م.

والعلوم اللغوية كالنحو، والصرف، والبيان، فضلاً عن الدراسات العقلية كالفلسفة والمنطق[1].

2 ـ أساتذته:

وقد أخذ ابن هشام من عدد من الأساتذة منهم:

ـ الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحّل، المكنى بأبي فرج، وقد لزمه ابن هشام وأخذ عنه النحو، فتأثر به. وقد نوّه به بعد ذلك وعرّف بقدره، وكان يطريه ويفضله على أبي حيان وغيره ويقول: كان الاسم في زمانه لابي حيان والانتفاع بابن المرحّل[2].

ـ ابن السّراج (محمد بن محمد بن نمير، الشيخ شمس الدين بن السراج) وقد أخذ عنه ابن هشام القراءات[3] فتأثر بفهم استاذه للنحو، وبصدقه في النقل، وبصحة القراءة والسماع[4].

ـ الشيخ تاج الدين التبريزي: حضر ابن هشام دروسه في المدرسة الحسامية[5].

---

(1) عاشور(سعيد)، **مصر في عصر دولة المماليك البحرية**، القاهرة (1959 م)، ص: 191 وما بعدها.

(2) الدرر الكامنة، ص: 308/2 وما بعدها. وانظر ترجمته أيضاً في ص: 20/3 - 21، وفي الوافي في الوفيات، ص: 293/6، وفي المنتقى في طبقات الفقهاء للأسنوي، ورقة 94.

(3) الدرر الكامنة، ص: 415/2، وانظر في ترجمته كتاب ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره ج. براجستراستر وبيرتسل، مصر: مكتبة الخانجي (1351هـ ـ 1932 م)، ص: 256/2.

(4) **تفتحات الإلهام من منهج ابن هشام**، للدكتور عصام نور الدين (مخطوط)، ص: 16.

(5) الدرر الكامنة، ص: 350/4، انظر ترجمته في شذرات الذهب، ص: 148/6، =

ـ الشيخ تاج الدين الفاكهاني: قرأ ابن هشام عليه جميع شرح «الإشارة» في النحو إلّا الورقة الأخيرة[1].

ـ بدر الدين بن جماعة: أخذ ابن هشام عنه علم الحديث، وحدّث عنه بالشاطبيّة[2].

ـ تفقّه للشافعي على التقي السبكي والمجد الزنكلوني[3].

ـ وتحنبل في أواخر أيامه، فحفظ مختصر الخرقي دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين[4].

ـ وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه.. وكان كثير المخالفة له، شديد الانحراف عنه[5]

= والنجوم الزاهرة، ص: 145/1، والبدر الطالع، ص: 401/1، وطبقات الشافعية للسبكي، ص: 146/6.

(1) الدرر الكامنة، ص: 308/2، والبدر الطالع، ص: 401/1، وانظر ترجمته في بغية الوعاة، ص: 221/2، وابن فرحون، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (1329 هـ)، ص: 186.

(2) الدرر الكامنة، ص: 308/2، طبقات الشافعية، للسبكي، ص: 230/4، والنجوم الزاهرة، ص: 298/7، وشذرات الذهب، ص: 105/6، مفتاح السعادة. ومصباح السيادة، ص: 159/1. و «الشاطبية» قصيدة للشاطبي».

(3) الدرر الكامنة، ص: 803/2، وأعلام العرب، ص: 177/2.

(4) الدرر الكامنة، ص: 308/2 - 309، والخرقي هو الفقيه الحنبلي أبو القاسم عمر بن أبي علي الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي المتوفى سنة 334 هـ بدمشق. ابن خلّكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة (1970 م)، ص: 115/3.

(5) الدرر الكامنة، ص: 308/2 - 309.

يتصدّى له، يفنّد رأيه، ويسفّه فكره، كما كان يفعل أبو حيان مع ابن مالك[1].

ويبدو أن سبب هذه المنافسة بين أبي حيان وابن مالك، ثم بين ابن هشام وأبي حيان يعود إلى المنافسة التي تحدث بين أبناء البلد الواحد، والبيئة الواحدة، والمهنة الواحدة، حبّاً في الطموح، ورغبة في الشهرة، وحرصاً على المجد، فيحاول الناشىء التصدّي لإستاذه... أضف إلى ذلك أن ابن هشام لم يظفر من استاذه أبي حيان بكلمة إعجاب[2].

يلاحظ مما تقدم اشتراك أساتذة ابن هشام بصفات علمية تجسدت به؛ فهم علماء نحو، وقراءات، ولغة وأدب، وفقه، وحديث، وتفسير.

3 ـ وظائفه:

كان ابن هشام استاذ علوم العربية في مصر، وفي مكة حين جاور بها، وأقرأ كتاب سيبويه مرات عدّة[3]، ودرّس الفقه الشافعي حين كان يقرىء الحاوي الصغير أحسن إقراء[4]، ودرّس التفسير بالقبّة المنصورية[5]، وحدّث عن ابن جماعة بالشاطبية[6]، ثم

---

(1) المدرسة النحوية، ص: 315.

(2) المدرسة النحوية، ص: 315 وما بعدها، البدر الطالع، ص: 386/1 القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص: 200.

(3) الدكتور صاحب أبو جناح، مقدمة «مسائل إعراب القرآن لابن هشام»، مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث، العدد الثالث (1394 هـ ـ 1974 م)، ص: 145.

(4) اعيان العصر، ص: 259/3، والمقصد الأرشد ورقة: 142.

(5) الدرر الكامنة، ص: 308/2.

(6) الدرر الكامنة، ص: 308/2 وبغية الوعاة ص: 68/2.

درّس الفقه الحنبلي، وقام بشرح ديوان زهير بن أبي سلمى . .

فثقافته ثقافة موسوعية . . لكنّ الذي غلب عليه هو علم النحو، حتى أطلق عليه معاصره السبكي لقب «**نحوي هذا الوقت**»[1]، ولقّبه الصّلاح الصّفدي بـ«**شيخ النحو**»[2]، وقال ابن مفلح المقدسي: إنّ ذكره سار في الآفاق، وانتهت إليه مشيخة النحو في الديار المصرية[3]. وقد انفرد ـ حسب تعبير ابن حجر ـ بالفوائد الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكّن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً[4]، وقال عنه صاحب النجوم الزاهرة «برع في عدّة علوم لا سيّما العربية التي كان فارسها ومالك زمامها»[5]، وقال عنه الشوكاني «وقد تصدّر للتدريس، وانتفع به الناس، وتفرّد بهذا الفن، وأحاط بدقائقه وحقائقه، وصار له من الملكة فيه ما لم يكن لغيره، واشتهر صيته في الأقطار، وطارت مصنفاته في غالب الديار»[6].

4 ـ مقارنته مع سيبويه:

وقال ابن خلدون عنه «ظهر من كلامه (ابن هشام) فيها (علم العربية وبخاصة النحو) أنه استولى على غاية من ملكة تلك

(1) طبقات الشافعية؛ ص: 33/6.

(2) أعيان العصر، ص: 258/3.

(3) المقصد الأرشد ورقة: 142.

(4) الدرر الكامنة، ص: 308/2.

(5) النجوم الزاهرة ص: 336/10.

(6)البدر الطالع، ص: 401/1 وما بعدها.

الصناعة، لم تحصل إلّا لسيبويه، وابن جني، وأهل طبقتهما، لعظم ملكته، وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه وحسن تصرفه فيه[1]، وقال أيضاً: «وقفنا منه على علم جمٍ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها، **وكأنّه ينحو في طريقته منحى أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني، واتبعوا مصطلح تعليمه**، فأتى بذلك بشيء عجيب دالٍ على قوة ملكته واطلاعه»[2]

بل إن ابن خلدون يقارنه بسيبويه ويفضله عليه ـ كما شهد الدماميني شارح مغني اللبيب ـ عندما قال لولد ابن هشام «**لو عاش سيبويه لم يمكنه إلّا التلمذة لوالدك والقراءة عليه**»[3].

5 ـ تلاميذه:

إنّ ابن هشام ـ كما ترى ـ مورد عذب.. فليس غريباً أن يكون المورد العذب كثير الزحام.. لقد تتلمذ عليه عدد من الدارسين، منهم:

1 ـ ابنه محبّ الدين محمد، الذي ورث علم العربية عن أبيه، وعرف به بين معاصريه، وكان أوحد عصره في تحقيق النحو حتى قيل فيه: **كان أنحى من أبيه**[4].

2 ـ ابنه عبد الرحمن، الذي ورث علم العربية عن أبيه، أيضاً، وعرف به بين معاصريه[5].

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص: 1058 - 1059.

(2) مقدّمة ابن خلدون، ص: 1022 - 1023.

(3) حاشية الامير على المغني، ص: 26/2.

(4) شذرات الذهب، ص: 361/6 وحسن المحاضرة، ص: 258/2.

(5) حاشية الأمير على المغني، ص: 2/1، وروضات الجنات، ص: 130/5.

3 ـ إبـــراهيم اللخمي الشـافعي، (الشيــخ جمـــال الـــدين الأميوطـــي)[1]

4 ـ إبـراهيم بن محمد. . بن إسحـاق الدجـويّ المصـري النحوي[2].

5 ـ النويري، جمال الدين أبو الفضل[3].

6 ـ ابن الفرات عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي[4].

7 ـ على بن أبي بكر البالسي[5].

8 ـ ابن الملقن (عمر بن علي. . . بن عبدالله السراج)[6].

6 ـ معاصرته كبار اللغويين والنحاة:

وقد عاصـر عدداً من كبـار اللغويين والنحـاة، كأبي حيّـان التوحيدي، وابن عقيل شارح ألفية ابن مالك، والمرادي، وناظر الجيش، وابن قدامة المقدسي الحنبلي، وابي البقاء السبكي، وابن الصائغ.

---

(1) الدرر الكامنة، ص: 62/1.

(2) بغية الوعاة، ص: 427/1.

(3) شذرات الذهب، ص: 292/2.

(4) شذرات الذهب، ص: 292/2.

(5) الدرر الكامنة، ص: 33/3 وبغية الوعاة، ص: 151/2.

(6) البدر الطالع، ص: 508/1.

انتاج ابن هشام

درس ابن هشام معظم علوم عصره[1]، فصبر، وأذلّ النفس للعلم حتى ظفر بنيله، كما يستنتج من قوله (من الطويل):

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله
ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل
ومن لم يذلّ النفس في طلب العلا
يسيراً يعش دهرا طويلاً أخا ذلّ[2]

(1) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ص: 309/21، حيث قال: «لزم ابن هشام الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمة، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني جميع شرح «الإشارة» له إلّا الورقة الأخيرة، وتفقّه للشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين، وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وحدّث عن ابن جماعة الشاطبية».

(2) الدرر الكامنة، ص: 309/2، وانظر:

ـ الخوانساري (محمد باقر الموسوي)، **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، ص: 139/5.

=

فـ «انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطّلاع المفـرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً، مع التواضع والبرّ والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب»[1].

وقـد ألّف ابن هشـام خمسين كتـابـاً ورسـالـة في الفقـه، والعقائد، والفرائض، والمسائل الدينيّة، واللغويّـة، والأدبيّة، وهي:

أولاً: كتب الفقه والعقائد والفرائض والمسائل الدينية:

كان ابن هشام شافعيّ المذهب، وقد نشأ على ذلك، ودرّس الفقه الشافعيَّ حينما كان يقرىء «الحاوي الصغير». كذلك كان يدرّس التفسير، بصفته الشافعيّـة، بالقبة المنصورية بالقاهرة[2]، ولكنّه انتقل إلى المذهب الحنبلي، فحفظ مختصر الخرقي في

= ـ السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ص: 19/2.

(1) الدرر الكامنة، ص: 309/2.

(2) الدرر الكامنة، ص: 309/2، وانظر:

ـ ابن تغري بردي الأتابكي (جمال الدين، أبو المحاسن يوسف)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ص: 336/10.

ـ البستاني (فؤاد أفرام)، **دائرة المعارف (قاموس لكلّ فنّ ومطلب)**، ص: 124/40.

ـ **دائرة المعارف الاسلامية**، مصر: دار الشعب، ص: 410/1.

ـ الدجيلي (عبد الصاحب عمران)، **أعلام العرب في العلوم والفنون**، الطبعة الثانية (دون ذكر مكان الطبع)، ص: 177/2.

دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين، بعدما شغر مركز أستاذ المدرسة الحنبلية، في صدر سنة ست وخمسين وسبعمئة هجرية (756 هـ)، الموافق سنة خمس وخمسين وثلاثمئة وألف ميلادية (1355 م)، ليعيّن في المركز المذكور[1].

ألّف ابن هشام بعض الكتب، والرسائل، والأبحاث في هذه الميادين، وهي:

1 - «شرح الجامع الصغير»، وهو كتاب في فروع الحنفيّة لمحمد بن حسن الشيباني[2].

2 - «شوارد الملح وموارد المنح»، رسالة في سعادة النفس، وتعالج بعض العقائد والفرائض والمسائل الدينية. وتزيد أوراقها على 300 ورقة، ولا تزال مخطوطة[3]، ولدى الدكتور صاحب أبي جناح نسخة مصورة عن نسخة فريدة[4].

3 - «مختصر الانتصاف من الكشاف»، وهو مختصر كتاب «الانتصاف من الكشاف» الذي ألّفه ابن المنيّر المالكي المتوفى سنة 683 هـ، ردّاً على آراء المعتزلة في كتاب «الكشّاف»

---

(1) المراجع السابقه.

(2) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران: مكتبة اسماعيليان، الطبعة الثالثة (1378 هـ - 1957 م)، ص: 563/2.

- البغدادي (إسماعيل باشا)، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ص: 465/1.

(3) المصدران أنفسهما.

(4) مقدمة الدكتور صاحب ابي جناح لـ «مسائل في إعراب القرآن لابن هشام»، مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث (1394 هـ - 1974 م)، ص: 147/3.

للزمخشري. ولا يزال الكتاب مخطوطاً، منه نسخة ببرلين رقمها (791)، ومنه نسخة في الأزهر ناقصة من أوّلها[1].

ثانياً: مؤلفاته اللغويّة والأدبيّة:

غلب الجانب اللغوي على كتب ابن هشام الأدبيّة التالية:

1 ـ شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير:

انتهى ابن هشام من تأليفها في الثامن عشر من رجب الفرد سنة ست وخمسين وسبعمئة هجرية (756 هـ)[2]، وحدّد منهجه التأليفي في شرحه بقوله: «فإنّي مورد في هذا الكتاب قصيدة كعب بن زهير، رضي الله عنه، التي مدح بها سيّدنا رسول الله ﷺ، وأنشدها بحضرته الشريفة وبحضرة أصحابه المهاجرين والأنصار، رضي الله عنهم أجمعين، ومردف كلّ بيت بشرح ما يشكل من لغته وإعرابه ومعناه، ومعطٍ للقول في ذلك كلّه حقّه، إن شاء الله تعالى»[3].

وذكر سبب تأليفه هذا الشرح، بقوله: «والذي دعاني إلى هذا التأليف غرضان:

أحدهما: التعرّض لبركات من قيلت فيه، ﷺ.

والثاني: إسعاف طالبي علم العربيّة بفوائد جليلة أوردها، وقواعد عديدة أسردها[4].

---

(1) مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث، ص: 146/3، ودائرة المعارف الاسلامية، ص: 411/1.

(2) ابن هشام، **شرح قصيدة بانت سعاد كعب بن زهير**. القاهرة: مطبعة حسن مصطفى، (1290 هـ)، ص: 101.

(3) (4) شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير، ص: 2.

وقسم الكتاب قسمين:

الأول: في ذكر شيء من أخبار كعب، وسبب قوله هذه القصيدة.

والثاني: قسمه قسمين:

أ ـ في بيان بحر هذه القصيدة وعروضها وضربها وقافيتها.

ب ـ بيان ما اشتملت عليه من المعاني إجمالاً[1].

ويعتبر هذا الشرح ميداناً تطبيقياً أظهر فيه ابن هشام ثقافته اللغويّة الواسعة، وركّز فيه القول على الاحتمالات النحويّة والصرفيّة بشكل واضح. ففي البيت الأول مثلاً (من البسيط):

بانت سعادُ فقلبي اليوم متبول
متيّم إثرها لم يفد مكبول[2]

ـ يذكر معنى «بَانَ»، ومصدري الكلمة «البين والبينونة».

ووزن البينونة عند البصريين «فيعلولة»، مع ذكر التغييرات التي طرأت على الكلمة، ووزن البينونة عند الكوفيين «فعلولة» ـ بالضم ـ كعصفورة، ثم ذكر التغييرات التي طرأت على الكلمة.

ـ ثم يذكر أنّ التاء في «بانت» حرف تأنيث اسماً للمؤنث، ويشرح ذلك.

ثم ينتقل إلى «سعاد» فيذكر أَنّه علم مرتجل يريد به امرأة يهواها حقيقة أو ادّعاء.

ثم يذكر وجوب لحاق تاء التأنيث للفعل كون الفاعل حقيقي

(1)(2) شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير، ص: 9.

التأنيث بخلاف نحو طلعت الشمس ففيه الوجهان.

ثم يذكر سبب منع «سعاد» من الصرف.

ثم ينتقل إلى «فقلبي»، فيذكر أَنّ للفاء ثلاث حالات:

إحداها: أن تأتي لمجرد السببية والربط.

والثانية: أن تأتي لمحض العطف.

والثالثة: أن تأتي لهما..

ويشرح هذه الحالات الثلاثة مقارناً أقوال النحاة، ومعلّلاً ومستشهداً بكلام الله، وبالشعر العربي.

ثم يذكر «للقلب» أربعة معانٍ، هي: الفؤاد، العقل، وخالص كلّ شيء، ومصدر قلبه.. ويستشهد لكلّ حالة بكلام الله أو بكلام العرب.

ثم يذكر أَنّ جمع القلب «قلوب وأقلب» عن اللحياني..

ثم ينتقل إلى «اليوم» فيذكر فيه مسألتين:

إحداهما: أَنّه يطلق على أربعة أمور، هي: مقابل الليلة، مطلق الزمان، مدّة القتال والدّولة. ثم يوضح كلّ ذلك بآيات قرآنيّة أو باشعار عربيّة...

المسألة الثانية: أَنّه ظرف لما بعده، وهو متبول لا لمتيم، ثم يذكر السّبب وأقوال النحاة في ذلك.

ثم ينتقل إلى إعراب «متبول» فيذكر أَنّه خبر، ويقال: تبلهم الدهر: أفناهم، والحبّ أسقمهم وأضناهم، ثم يشرح ذلك بالشعر العربي..

ثم ينتقل إلى إعراب «متيّم» فيذكر أَنّه خبر ثانٍ عند من أجاز

تعدّد الخبر، وأمّا عند من منعه فهو خبر عن «هو» محذوف، أو صفة لمتبول عند من جوّز وصف الصفة.

ويذكر حجج كلّ منهم مستشهداً بالقرآن، والقراءات، والشعر العربي . . .

ثم ينتقل إلى «إثرها» فيذكر فيها مسألتين:

الأولى: الإِثْر ـ بالكسر والسكون ـ أو بفتحتين. . ثم يذكر وزنه ويورد بيتين شعريين على ذلك.

الثانية: إما ظرف لمتيّم متعلق به،

وإمّا حال من ضميره. فيتعلق بكون محذوف.

ويشرح الحالتين شرحاً نحوياً. .

ثم ينتقل إلى «لم» فيذكر أَنّها حرف جزم لنفي المضارع وقلب زمنه ماضياً. . ويورد قول بعضهم بأنّه حرف جزم لنفي الماضي وقلب لفظه مضارعاً. .

ثم ينتقل إلى «يفد» فيذكر أَنّه مضارع «فدى الأسير»، ويذكر معناه اللغوي، والفرق بين «فاداه» و«فداه» ثم يذكر إعراب جملة «لم يفد» فهي:

إمّا خبر آخر، ويذكر أقوال النحاة مستشهداً بالقرآن الكريم.

وإمّا حال من ضمير «متيّم»، وهو الظاهر، أو من ضمير «متبول» ثم يذكر المسألة المتفرّعة من هذين الاحتمالين. . .

ثم ينتقل إلى «مكبول» فيذكر وزنه ومعناه، ويورد بيتين شعريين، وحديثاً نبوياً للتدليل على المعنى[1].

---

(1) ابن هشام، شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير، ص: 9 - 12.

2 ـ الكواكب الدرية في مدح سيد البرية:

وهو شرح قصيدة «البردة» للبوصيري في مدح النبي، ﷺ[1]، وقيل إنّها طبعت مؤخراً طبعة جيدة[2].

3 ـ شرح الشواهد الصغرى:

والظاهر أَنّه شرح مختصر على شواهد مغني اللبيب[3].

4 ـ شرح الشواهد الكبرى:

والظاهر أَنّه قد يكون شرحاً موسّعاً على شواهد مغني اللبيب:

ويغلب على هذه الكتب الجانب اللغوي النحوي حتى أن بعض الذين ترجموا لابن هشام ذكروا هذه الكتب على أَنّها كتب نحوية.

ولن أتوقف عند هذه الكتب أكثر مما فعلت، لأنّي أركّز بحثي على الجانب النحوي عند ابن هشام، ولأنّي أوردت منهجه في مثل هذه الكتب عند الكلام على كتابه «شرح قصيدة بانت سعاد».

ثالثاً: كتب التصريف:

لم استطع الحصول على أيّ كتاب لابن هشام يعالج التصريف بشكل مستقل، وسأذكر كتبه التي ذكرها مترجمو حياته دون أَنْ أتوقّف عندها لسببين:

---

(1) النجوم الزاهرة ص: 336/1.

(2) مقدمة رشيد عبد الرحمن العبيدي لـ«الاعراب عن قواعد الاعراب» لابن هشام، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى (1970 هـ ـ 1390 م)، ص: 26.

ـ **الأول**: أنّي أعالج الناحية الإعرابية عند ابن هشام.

ـ **والثـاني**: أنّي قد درست المسألة التصريفية في «أبنية الفعل في شـافيـة ابن الحاجب»[1].

والكتب التي ذكرت له في هذا المجال هي:

1 ـ إقامة الـدليل على صحـة التمثيل وفسـاد التأويـل فـي الصرف، وهي رسالة في خمس ورقات نشرها السيد هاشم طه شلاش في مجلة كلية الآداب ببغداد[2].

2 ـ عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، شرح لشافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط[3].

3 ـ كفاية التعريف في علم التصريف[4].

4 ـ «نزهة الطرف في علم الصرف»[5]. علّق السيوطي عليه وعلى كتب أخرى في مجلد سماه (النكت). منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية[6].

وقد ذكرت بعضُ المصادر كتاباً بهذا الاسم من تأليف أحمد

---

(1) نور الدين (عصام، الدكتور)، **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى (1402 هـ ـ 1982 م).

(2) العدد (16)، سنة 1972.

(3) كشف الظنون، ص: 1020/2.

(4) هدية العارفين، ص: 465/1.

(5) الزركلي (خير الـدين)، **الأعلام**، ص: 291/4 ذكـره اعتماداً على مخـطوطة السحب الوابلة.

(6) ابو جناح (صاحب، الدكتور)، **مقدمـة المسائل في اعراب القـرآن**، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الثالث (1394 هـ ـ 1974 م)، ص: 147.

ابن محمد الميداني صاحب مجمع الأمثال، المتوفى سنة 518 هـ[1].

رابعاً: مؤلفات ابن هشام النحوية:

لابن هشام مؤلفات كثيرة في النحو، وهي:

1 ـ «**الإعراب عن قواعد الإعراب**»: وهو رسالة صغيرة، طبعت بالقسطنطينية عام 1299 هـ، ونشرها مع ترجمة فرنسية دي ساسي، عام 1919 م. ونُشرت مؤخراً في بيروت، دار الفكر (1390 هـ ـ 1970 م)، تقديم وتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي.

2 ـ «**الألغاز**»: وهو رسالة صغيرة في ثلاثة وخمسين لغزاً نحوياً. ألّفه لخزانة السلطان كامل. وقد طبع مراراً. آخرها طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت (1386 هـ ـ 1967 م)، تحقيق وترتيب أسعد خضير.

3 ـ «**أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**»: طبع مراراً. آخرها في مصر عام 1386 هـ ـ 1967 م، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

4 ـ «**الجامع الصغير في علم النحو**»: وهو كتاب صغير الحجم، طبع في دمشق عام 1388 هـ ـ 1968 م، وقد نشره وحقّقه وعلّق عليهِ محمد شريف سعيد الزيبق.

5 ـ «**شذور الذهب في معرفة كلام العرب**». طبع مراراً.

(1) ابن الانباري (أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد: مكتبة الأندلس، الطبعة الثانية (1970 م)، ص: 390.

6 - **«شرح جمل الزجاجي»**، دراسة وتحقيق الدكتور علي محسن عيسى مال الله، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى (1405 هـ - 1985 م).

7 - **«شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب»**. طبع مراراً.

منها طبعة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر.

ومنها طبعة بترتيب وتعليق وشرح عبد الغني الدقر، دمشق: دار الكتب العربية ودار الكتاب.

8 - **«شرح قَطْر النَّدى وَبَلّ الصَّدَى»**، طبع مراراً، والطبعة المنتشرة بين أيدي القراء اليوم بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة (الطبعة الثانية عشرة (1386 هـ - 1966 م).

9 - **شرح اللَّمحة البدرية في علم اللغة العربية»**. **«واللَّمحة البدرية»** تأليف أبي حيّان، **وقد طبع** شرح ابن هشام في العراق سنة 1977 م - 1397 هـ بمجلدين، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر.

10 - **«قطَر النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى»**. طبع مراراً.

11 - **«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»**. طبع مراراً. والمتداول من طبعاته:

- طبعة دار الفكر، بيروت، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني.

- طبعة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي: بيروت.

وقد طُبع لابن هشام عدد من البحوث ولكن بشكل غير مستقل.

خامساً: ما طبع في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي:

1 ـ «**رسالة في انتصاب: لغة، وفضلاً، وإعراباً، وخلافاً، وأيضاً**، وهلمّ جرا»[1].

2 ـ «**فوح الشّذا، في مسألة كذا**»، وهو شرح لكتاب أبي حيّان «الشذا في مسألة كذا»[2].

3 ـ رسالة في مسألة﴿**إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين**﴾[3].

4 ـ «في تذكرة ابن هشام»: كيفية إنشاد بيت الفرزدق (من الطويل):

وعينان قال الله كونا فكانتا
فعولان بالألباب ما تفعل الخمر[4].

5 ـ «الكلام على مسألة الاستفهام»[5].

6 ـ قوله في قوله تعالى: ﴿**ولله على النّاسِ حِجُّ البَيْتِ**﴾[6].

7 ـ «فوائد ابن هشام»: مسألة في الفرق بين «**والله لا كلمت** زيداً ولا عمراً ولا بكراً» بتكرار «لا» وبدون تكرارها[7].

---

(1) السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، حيدر أباد: مطبعة دائرة المعارف، الطبعة الثانية (1359 ـ 1361 هـ) ص: 187/3- 3 - /705.
(2) المصدر نفسه، ص: 111/4 - 122.
(3) الأشباه والنظائر، ص: 110/3، انظر سورة الأعراف 56/7.
(4) المصدر نفسه، ص: 84/3.
(5) المصدر نفسه، ص: 2/4.
(6) المصدر نفسه، ص: 234/4، وانظر سورة آل عمران 97/3.
(7) المصدر نفسه، ص: 92/4.

8 ـ الكلام في «إنّما» من جهة لفظها ومعناها[1].

9 ـ لماذا تبدأ العرب بالمتحرك وتقف على الساكن[2].

10 ـ الفرق بين العرض والتحضيض[3].

11 ـ فصل في الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين أو العوامل[4].

سادساً: ما طبع في المجلّات:

1 ـ «مسائل في إعراب القرآن»، مجلة المورد، بغداد: المجلد الثالث، العدد الثالث (1394 هـ ـ 1974 م)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح.

وجاء فيها قول ابن هشام «سئلت عنها بالحجاز الشريف عام 747 هـ».

2 ـ «المسائل السفرية في النحو» مجلة المورد، بغداد، المجلد التاسع، العدد الثالث (1400 هـ ـ 1980 م)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.

سابعاً: كتبه المخطوطة:

1 ـ تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، شرح على شواهد ابن الناظم في شرحه لألفية ولده. منه نسخ في القاهرة وبغداد. ولم يكمله المصنف[5].

---

(1) الاشباه والنظائر، ص: 97/4.

(2) المصدر نفسه، ص: 99/4.

(3) المصدر نفسه، ص: 100/4.

(4) المصدر نفسه، ص: 102/4.

(5) المصدر نفسه، ص: 100/4 و 102/4، وقد ذكره الدكتور ابو جناح، مجلة المورد العراقية، العدد الثالث (1394 هـ ـ 1974 م)، ص: 146/3.

2 ـ «**تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة**» ـ منه نسخة في مكتبة جامع القرويين بالمغرب[1].

3 ـ «**حواش على الألفية**»: منه نسخة بدار الكتب المصرية[2].

4 ـ «**رسالة صغيرة في استعمال المنادى في تسع آيات قرآنية**». منها نسخة مخطوطة في برلين برقم 6884[3].

5 ـ «**الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية**». وهو شرح للشواهد الشعرية التي أوردها ابن جني في كتابه «اللمع». منه نسخة ببرلين رقم 7652[4].

6 ـ «**شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية**». يوجد في مكتبة برلين[5] وذكر في دائرة المعارف الإسلامية أنّه نشر في الأشباه والنظائر.

7 ـ «**المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية**». منها نسخ خطية متعددة. منها ثلاث بدار الكتب المصرية[6].

8 ـ «**مسألة في تعدد ما بعد إلاّ على ثلاثة أقسام**». منها نسخة

---

(1) ذكره الدكتور حاتم صالح الضامن في مجلة المورد العراقية، العدد الثالث (1400 هـ ـ 1980 م)، ص: 116.

(2) المرجع نفسه، ص: 116.

(3) دائرة المعارف الاسلامية، ص: 410/1، حيث يقول أيضاً: والراجح أنّها الرسالة التي ذكرها درنبورغ في فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بالاسكوريال، رقم 86.

(4) المرجع نفسه، ص: 410.

(5) هدية العارفين، ص: 564/1، وانظر العبيدي في تقديمه لـ «الاعراب عن قواعد الاعراب»، ص: 27.

(6) هدية العارفين، ص: 465/1.

في مكتبة خسرو باشا بتركيا. ولم يشر إليها أحد قبل الدكتور حاتم صالح الضامن[1].

9 ـ «مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته». ولم يشر إليها أحد قبل الدكتور حاتم صالح الضامن، منها نسخة مصورة في مكتبة خسرو باشا بتركيا[2].

10 ـ موقد الأذهان وموقظ الوسنان. في الألغاز النحوية والنكت الأدبية. منه عدة نسخ خطية بدار الكتب المصرية وبمكتبتي برلين وباريس[3]. ومنه نسخة بمكتبة الجامعة الاميركية في بيروت.

وذكر العبيدي أنّه الكتاب المسمى «ألغاز ابن هشام»[4].

11 ـ النكتة النحوية، اختصر فيها كتابه «الإعراب عن قواعد الاعراب» تسهيلاً على الطّلاب وتقريباً على أولي الألباب. منها نسخة في سبع أوراق في الجامعة الأميركية ببيروت: **وقد أكون أول من ذكرها ممن ترجموا لابن هشام.**

ثامناً: كتب نسبت إلى ابن هشام:

وأورد مترجمو حياته عدداً من أسماء كتب قالوا إنّه ألّفها، وهي[5]:

---

(1) مجلة المورد العراقية، العدد الثالث (1400 هـ ـ 1980 م)، ص: 117.

(2) مجلة المورد العراقية، العدد (1400 ـ هـ ـ 1980 م)، ص: 117.

(3) دائرة المعارف الاسلامية، ص: 410/1.

(4) أنظر تقديمه لـ «الاعراب عن قواعد الاعراب»، ص: 19 و33.

(5) ذكر ذلك الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث، العدد الثالث (1394 هـ ـ 1974 م)، ص: 147، والدكتور حاتم صالح الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد التاسع، العدد الثالث (1400 هـ ـ 1980 م)، ص: 116.

1 ـ «**التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل**»، ردّ فيه اعتراضات أبي حيان في شرحه على تسهيل ابن مالك. قالوا: وهو في عدّة مجلدات.

2 ـ «**التذكرة في النحو**»، في خمسة عشر مجلداً.

3 ـ «**الجامع الكبير في النحو**».

4 ـ «**حواش على التسهيل**»، نقل عنها الأزهري في التصريح.

5 ـ «**رسالة في أحكام «لو وحتى»**».

6 ـ «**رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة**»، شرح على ألفية ابن مالك في أربع مجلدات.

7 ـ «**شرح أبيات ابن الناظم**».

8 ـ «**شرح التسهيل**»، قيل إنّه مسودّة، ونقل عنه محمد بن عبد القادر الفاسي المتوفى سنة 1091 هـ.

9 ـ «**شرح الشواهد الصغرى**»، والظاهر أنه شرح مختصر على شواهد المغني(1).

10 ـ «**شرح الشواهد الكبرى**»، والظاهر أنّه شرح موسع على شواهد المغني.

11 ـ «**القواعد الصغرى**» في النحو.

12 ـ «**القواعد الكبرى**» في النحو أيضاً، ولعلّه الكتاب الذي وضعه ابن هشام بمكة عام 749 هـ، وفقده أثناء عودته إلى مصر كما ذكر في مقدمة مغني اللبيب.

---

(1) حاجي خليفة، كشف الظنون، ص: 175/2.

منهج ابن هشام في كتبه النحوية

1«شرح قَطْر النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى» :

قَطْر الندى بالأساس رسالة صغيرة في النحو، ثم رأى ابن هشام أن يشرحها، فقال في مقدمة شرحه : «**فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ «قطر الندى وبلّ الصدى» رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة لشواهدها، متمّمة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها**». ثم جعل المادة فيه ـ بعد المقدمة ـ كما يلي :

1 ـ تعريف الكلمة، وبيان ما تطلق عليه في اللغة وفي الاصطلاح.

ـ الاسم وعلاماته، وأقسامه (معرب، مبني).

ـ الفعل، وعلاماته وأقسامه (ماضٍ، أمر، مضارع).

ـ الحرف و «علاماته». . وحكم الحروف.

2 ـ الكلام وتفسيره. وائتلافه على ست صور.

3 ـ الإعراب : تعريفه، علاماته. (الأصول، والفروع، أي :

الأسماء الستة، المثنى، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، الاسم الذي لا ينصرف، الأفعال الخمسة، المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم).

- العلامات الظاهرة، والعلامات المقدّرة.

4 - إعراب الفعل المضارع (المضارع المرفوع - المضارع المنصوب - المضارع المجزوم).

5 - النكرة والمعرفة.

6 - المبتدأ والخبر.

7 - نواسخ المبتدأ (كان وأخواتها - إنَّ وأخواتها - ظنّ وأخواتها).

8 - الفاعل ونائبه.

9 - الاشتغال.

10 - التنازع.

11 - المفعول وأنواعه (المفعول به، المنادى، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول فيه، والمفعول معه).

12 - بقية المنصوبات (الحال، التمييز، المستثنى).

13 - مخفوضات الأسماء (حروف الجر، المجرور بالإضافة).

14 - ما يعمل عمل الفعل، وهو سبعة أشياء (اسم الفعل، المصدر، اسم الفاعل، أمثلة المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل).

15 - التوابع خمسة (النعت، التوكيد، عطف النسق، عطف البيان، البدل).

16 ـ العدد.

17 ـ موانع الصرف.

18 ـ التعجب.

19 ـ الوقف.

20 ـ همزة الوصل ـ ضبط مواضعها.

21 ـ الخاتمة، وقال فيها «**هذا ما أردنا إملاءه على هذه المقدّمة، وقد جاء، بحمد الله، مهذّب المباني، مشيّد المعاني، محكم الأحكام، مستوفي الأنواع والأقسام، تَقَرُّ به عين الودود، وتَكْمَدُ به نفس الجاهل الحسود**» (من البسيط):

إنْ يَحْسِدُوْنِي فإنّي غيرُ لائِمِهِمْ
قَبْلي مِنَ النّاسِ أَهل الفضلِ قد حُسِدُوا

فَدَامَ لي ولهُمْ ما بي وما بِهِمُ
وَمَاتَ أكثرنا غيظاً بما يَجِدُ

أَنَا الذي يجدُوني في صُدُورِهِمُ
لَا أَرتَقِي صَدَراً مِنْهَا ولا أَرِدْ

ويلاحظ أنّ ابن هشام حاول أن يكون معلماً قبل أن يكون مُؤلِّفاً، لأنّه في أكثر مسائله يذكر القاعدة، ثم يأتي لها بمثال يوضحها، ثم يأتي بشاهد قرآني، أو بحديث نبوي شريف، أو ببيت شعري..

ومع أَنّ الكتاب وضع للمبتدئين.. فإنّه لم يخلُ من إشارات إلى آراء النحاة.. يقول مثلاً في «لن»: وبدأ الكلام على (لن) لأنّها ملازمة للنصب بخلاف البواقي، وختم بالكلام على «أن» لطول الكلام عليها. و «لن» حرف يفيد النفي والاستقبال

بـالإتفاق، ولا يقتضي تـأبيداً خـلافـاً للزمخشري في «أنمـوذجـه»، ولا تأكيداً خلافاً له في «كشّافه»، بل قولك «لن أقومَ» محتمل لأنْ تريد بذلك أنّك لا تقوم أبـداً، وأنّك لا تقـوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك «لا أقومُ» في عدم إفادة التأكيد.

ولا تقع (لن) للدّعاء خلافاً لابن السراج، ولا حجة له فيما استدلّ به من قوله تعالى: ﴿**قال ربّ بما أنعمت عليّ فلن أكونَ ظهيـراً للمجرمين**﴾[1] مـدّعياً أنّ معنـاه «فاجعلني لا أكـون»، لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى، ألّا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه.

ولا هي مركبة من «لا أَنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف لالتقاء الساكنين، خلافاً للخليـل.

ولا أصلها «لا» فأبدلت نوناً خلافاً للفراء»[2].

إنّ مناقشة ثلاثة نحويين في ناصب من نواصب المضارع.. ليس عمـلاً مخصصـاً للمبتـدئين، بـل لم يـورد بعض هـذه المناقشات في كتابه شرح شذور الذهب.

ومع ذلك يبقى كتاب «شرح قطر الندى وبـلّ الصدى» من أسهل كتب النحو القديمة، التي تناولت النحو بأسلوب واضح، وبمنهجية بعيدة عن التعقيـد. حاول المؤلف فيهـا ضمّ أبواب النحو المتشابهة بعضها إلى بعض.

---

(1) القصص 17/28.

(2) شرح قطر الندى، ص 79 - 80.

2 ـ «شرح شذور الذهب» :

رأى ابن هشام أَنّ قطر الندى يبلّ الصّدى لكنه لا يروي الصدّى، لذلك استدرك مؤلفه على نفسه فضمّن كتابه الثاني «شذور الذهب» ما يبلّ الصدى ويروي الضامئين[1].

ويضمّ الأبواب التالية :

1 ـ باب الكلمة والكلام.

2 ـ باب الإعراب.

3 ـ باب البناء.

4 ـ باب النكرة.

5 ـ باب المعرفة، وأنواع المعارف (الضمير، العلم، الإشارة، الموصول، المعرف بأل، المضاف لمعرفة).

6 ـ باب المرفوعات (الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ، الخبر، اسم كان، اسم كاد، اسم ما حمل على ليس، خبر إنّ، خبر «لا» النافية للجنس، الفعل المضارع المجرد من النواصب والجوازم).

7 ـ باب المنصوبات (المفعول به، المنادى، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول فيه، المفعول معه، المشبه بالمفعول به، الحال، التمييز، المستثنى بليس أو بلا، خبر كان وكاد، وما حمل على ليس، اسم إن، ولا النافية للجنس، والفعل المضارع المنصوب).

---

(1) علي (أسعد، الدكتور)، **قصة القواعد، القسم الأول**، بيروت: دار الرائد العربي، (1393 هـ ـ 1973 م)، ص: 80 .

8 ـ باب المجرورات (بالحرف، بالإضافة، بالمجاورة).

9 ـ باب المجزومات، وهي الفعل المضارع المجزوم.

10 ـ باب عمل الفعل.

11 ـ باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل (المصدر، اسم الفاعل، اسم المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم الفعل، الظرف والمجرور المعتمدان، اسم المصدر، واسم التفضيل).

12 ـ باب التنازع.

13 ـ باب الاشتغال.

14 ـ باب التوابع (التوكيد، النعت، عطف البيان، البدل، عطف النسق).

15 ـ باب موانع الصرف.

16 ـ باب العدد.

وقد وصف ابن هشام منهجه التأليفي في شرح شذور الذهب فقال: «**فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمى «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» تمّمت به شواهده، وجمعت به شوارده، ومكّنت من اقتناص أوابده رائده، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لفّ المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أنّني كلّما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلّما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه، وكلّما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلّق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب**

الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب»[1].

وسنأخذ مثلاً لمعالجته المادة النحوية الفعل المضارع المرفوع «حيث يقول: العاشر (من المرفوعات) المضارع إذا تجرّد من ناصب وجازم».

«وأقول: العاشر من المرفوعات ـ وهو خاتمتها ـ الفعل المضارع إذا تجرّد من ناصب وجازم، كقولك: يقومُ زيدٌ «ويقعد عمرو». فأما قول أبي طالب يخاطب النبي، ﷺ (من الوافر):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ
إذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا

فهو مقرون بجازم مقدر، وهو لام الدعاء، وقوله «تَبَالاَ» أصله «وبالا» فأبدل الواو تاء، كما قالوا في «وُرَاثٍ وَوَجَاهٍ: تُرَاث وتُجَاه»، وأمّا قول امرىء القيس (من السريع):

فَالْيَوْمَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
إثْماً مِنَ الله ولا واغِلِ

فليس قوله «أَشْرَبْ» مجزوماً، وإنّما هو مرفوع، ولكن حذفت الضّمة للضرورة أو على تنزيل «رَبُغَ» بالضم، من قوله «أشْرَبُ غَيْرَ» منزلة «عَضُدٍ» ـ بالضم ـ فإنّهم قد يُجْرُون المنفصل مُجرى المتصل، فكما يقال في عَضُدٍ ـ بالضم: عَضْدٌ ـ بالسكون ـ كذلك قيل في «رَبُغَ» بالضم ـ رَبْغَ» ـ بالإسكان[2].

وقد فخر ابن هشام بمنهجه غير مرة، في شرح شذور

---

(1) شرح شذور الذهب، ص: 11.

(2) المصدر نفسه ص: 211 ـ 212.

الذهب، كقوله: «وقد قسمتُ الفعلَ بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً، فذكرت أنّه سبعة أنواع»[1].

3 ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

قال ابن هشام في مقدمته: «إنّ **كتاب الألفية، في علم العربية، نظم الإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي ـ رحمه الله ـ كتاب: صغر حجماً، وغزر علماً، غير أنّه لإفراط الإيجاز قد كاد يعدّ من جملة الألغاز**»[2].

ثم حدد منهجه في توضيحه فقال: «**وقد أسعفت طالبيه، بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحلّ به ألفاظه، وأوضح معانيه، وأحلّل تراكيبه، وأنقّح مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل شوارده، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربّما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه، وربّما خالفته في تفصيله وترتيبه**»[3].

«**وسميته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**»[4].

وتبدو، من خلال دراسة المادة النحوية في الكتاب، قرابته المنهجية مع شرح قطر الندى وبلّ الصدى. يقول مثلاً في إعراب الفعل «رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين، لانتقاضه بنحو «**هلّا تفعل**»[5].

---

(1) شرح شذور الذهب، ص: 354، وانظر ص: 205 - 206.

(2) (3) (4) اوضح المسالك، ص: 10/1.

(5) المصدر نفسه، ص: 141/4.

لكن يلاحظ أيضاً أنّ عبارته في هذا المبحث أكثر اختصار منها في شرح قطر الندى[1]. ولنأخذ مثلاً جديداً النصب بـ «لن». يقول في أوضحه «لن» وهي لنفي «سيفعل»، ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده، خلافاً للزمخشري، ولا تقع دعائية، خلافاً لابن السراج، وليس أصلها «لا» فأبدلت الألف نوناً، خلافاً للفراء ولا «لَا أنْ» فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين، خلافاً للخليل والكسائي[2].

واضح اختصاره، فعبارته في شرح قطر الندى تألفت من نحو مئة وأربعين كلمة، بينما في أوضح المسالك لم تصل إلى أربعين كلمة.

ويبدو أن بعض النّحاة قد لاحظ صعوبة العبارة وإيجازها في أوضح المسالك، فعمد إلى شرحه مثل الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري الذي سمى شرحه «التصريح على التوضيح»، وقال في مقدمته إنّ كتاب ابن هشام «في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان»، ولم يأتِ أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله.

«غير أنّه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدّراته النقاب، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب.. وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام، ووعد بأنّه سيكتب عليه ما يبيّن مراده ويظهر مفاده، فقصصت هذه الرؤيا على بعض

---

(1) شرح قطر الندى، ص: 78.

(2) أوضح المسالك، ص: 148/4.

الإخوان، فقال: هذا «إذن لك يا أبا فلان» فإنّ إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز لقولهم: بنى الأمير المجاز «وليس هو الباني بنفسه»، وإنّما يأمر العملة من أبناء جنسه، وكنتَ أَنتَ المشار إليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب، فانهض، وبادرللأجر والثواب»[1]. وقد فرغ الشيخ خالد من شرحه سنة 890 هـ[2].

ووضع عدد من العلماء تعليقات وتوضيحات عليه، منهم:

السيوطي المتوفى سنة 911 هـ، وابن جماعة المتوفى سنة 819 هـ، وبدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة 855 هـ[3].

4 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

ذكر ابن هشام في مقدمة كتابه سبب تأليف الكتاب، ومنهجه في ترتيب المواد، ومنهجه في معالجتها. ثم ذكر أَخطاء المؤلفين السابقين عليه، وأخيراً تسمية الكتاب، قال:

«إنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل.

ويتّضح به معنى حديث نبيه المرسل،

فإنّهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل

---

(1) حاشية ياسين على التصريح. انظر شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد ابن عبدالله الأزهري، مصر: مطبعة البابي، ص: 3/1.

(2) كشف الظنون، ص: 154/1.

(3) المصدر نفسه، ص: 154/1.

المصالح الدينيّة والدنيويّة، وأصلُ ذلك علم الإعـراب الهادي إلى صوب الصواب.

«وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمئة (749 هـ) أنشأت بمكة ـ زادها الله شرفاً ـ كتاباً في ذلك منوراً من أرجاء قواعده كل حال، ثم إنّني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر. ولمّا منّ الله تعالى عليّ في عام ستـة وخمسين وسبعمئة (756 هـ) بمعاودة حرم الله، والمجـاورة في خير بـلاد الله، شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفت العمـل لا كسلاً ولا متـوانياً، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن أحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الاعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلهـا الطلاب فأوضحتها ونقحتها، واغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبّهت عليها وأصلحتها» [1].

ويشرح سبب وضعه، فيقول: «**وما حثني على وضعه أنّني لما أنشأت في معناه المقدّمة الصغـرى المسماة بـ «الإعـراب عن قواعد الإعراب» حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أنّ الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة عن عقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر.. وها أنا بائح بما أسررته، مفيد لما قررته وحررته، مقرب فوائـده للأفهام واضع فرائده على طرف الثمام، لينالها الطلاب بأدنى إلمام، سائل من حسن خيمه، وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم، أنْ يغتفر ذلك في جنب ما قربت إليه من البعيد، ورددت عليه من الشريد،**

(1) مغني اللبيب، ص: 1/1.

وأرحته من التعب، وصيرت القاصي يناديه من كثب، وأن يحضر قلبه أنّ الجواد يكبو، وأنّ الصارم قد ينبو، وأنّ النار قد تخبو، وأَنّ الإنسان محل النسيان، وأنّ الحسنات يذهبن السيئات»[1] (من الطويل):

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلّها
كفى المرءَ نبلا أن تعدّ معايبُه[2]

وقد أثنى ابن خلدون على الكتاب ومؤلفه بقوله: «كادت صناعة النحو أَنْ تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم والصنائع بتناقص العمران. ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من التكرار في أكثر أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها، فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها، وكأنّه ينحو في طريقته منحى أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى بذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه[3].

وقد وصفه الدماميني شعراً بقوله: (من الطويل):

«ألا إنّما مغني اللبيب مصنف
جليل به النحويّ يحوي أمانيه

(1) مغني اللبيب، ص: 1/1 - 2.
(2) المصدر نفسه، ص: 2/1.
(3) المقدمة، ص: 1058 - 1059.

ومـا هـو إلاّ جـنـة قـد تـزخـرفـت
ألـم تـنـظر الأبـواب ثـمـانـيـه[1]

و «رزق الشهرة في حياة المصنف فكثر الإقبال عليه، وحظي بخدمة بعد وفاته، فكثرت عليه الشروح والحواشي، وكرم حياله الزمان فلم يأت على نسخه، وبقي محفوظاً في دور الكتب في كلّ البلدان»[2].

ويمثل المغني منهجاً متميزاً في الدرس النحوي، لأنّ ابن هشام لم يتّبع فيه المنهج القديم في تقسيم النحو، لكنه قسمه قسمين كبيرين؛

جعل الأول للمفردات، يفرد حديثاً لكلّ كلمة، متتبعاً استعمالاتها المختلفة من حيث المعنى والتركيب والوظائف النحوية والبلاغية وغيرها.

وجعل القسم الثاني للجمل وأشباه الجمل وما يتصل بها من أحكام.

ونحبّ أن نلفت إلى أَنّ المادة التي يحتويها الكتاب ليست كلّها من مجال النحو، بل فيها شيء غير قليل من الدرس البلاغي، ذلك مفهوم من الغرض من تأليف الكتاب، لأنّه لم يقدمه إلى المبتدئين في درس النحو شأن شذور الذهب، وإنّما قدّمه للذين عرفوا أصول العربية واستمسكوا منها ـ كما يقول ـ بأوثق الأسباب[3].

(1) كشف الظنون، ص: 1751/2 مع الهامش.

(2) من تاريخ النحو، ص: 192، وانظر كشف الظنون، ص: 1752/2.

(3) الراجحي (عبده، الدكتور)، **دروس في المذاهب النحوية**، بيروت: دار النهضة العربية (1980 م)، ص: 253.

5 ـ «الإعراب عن قواعد الإعراب»:

رسالة صغيرة ذات «**فوائد جليلة في قواعد الإعراب، يقتفي متأملها جادة الصواب، وتطلعه في الأمد القصير على نكت كثيرة من الأبواب، عملتها عمل من طبّ لمن حبّ، وسميتها بالإعراب عن قواعد الإعراب**» ومن الله تعالى أستمدّ التوفيق والهداية إلى أقوم طريق، بمنّه وكرمه، وتنحصر في أربعة أبواب:

- **الباب الأول**: في الجملة وأحكامها، وفيه أربع مسائل.
- **الباب الثاني**: في الجار والمجرور، وفيه أربع مسائل.
- **الباب الثالث**: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب وهي عشرون كلمة.
- **الباب الرابع**: في الإشارة إلى عبارات محرّرة مستوفاة موجزة.

وقد ألف ابن هشام هذا الكتاب قبل مغني اللبيب، وشرح السبب بقوله: «ومما حثني على وضعه (مغني اللبيب) أنّني لما أنشأت في معناه المقدّمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب»، حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب»[1].

6 ـ النكتة النحوية:

اختصر ابن هشام «الإعراب عن قواعد الإعراب» في مختصر سماه «النكتة النحوية»، وذلك: تسهيلاً على الطلاب، وتقريباً على أُولي الألباب.

---

(1) مغني اللبيب، ص: 1/1.

وحصر البحث بثلاثة أبواب، هي:

ـ **الباب الأول**: في الجمل، وفيه أربع مسائل.

ـ **الباب الثاني**: في الظرف والجار والمجرور، وفيه أربعة مسائل.

ـ **الباب الثالث**: فيما يقال عند ذكر أدوات يكثر دورانها في الكلام، وهي خمس وعشرون.

7 ـ الجامع الصغير في علم النحو:

طبع بدمشق، مكتبة الحلبوني، الطبعة الأولى (1388 هـ ـ 1968 م)، تحقيق محمد شريف سعيد الزيبق، «وهو كتاب صغير الحجم، طالما تاقت نفوس طلاب العربية إليه، إذ كان بعيد المنال، يرد ذكره في كتب التراجم في جريدة مؤلفات ابن هشام، ولا تصل إليه أيدي الباحثين في المكتبات العربية العامة أو الخاصة»[1].

وقد جمع ـ مع صغر حجمه ـ أمّات المسائل النحوية المهمّة، في إيجاز يشبه الإختزال، فجاء شبيهاً بالتلخيصات والمذكرات التي يكتبها العلماء وكبار طلبة العلم لأنفسهم، وقد اشتمل على مئات الشواهد القرآنية والشعريّة وبعض الأحاديث النبوية[2]، وقد جعله في أبواب، هي:

باب الإعراب ـ باب المعرفة والنكرة ـ باب المضمر ـ باب العلم ـ باب اسم الإشارة ـ باب الموصول ـ باب المعرّف بالأداة

(1) الجامع الصغير، ص:هـ من مقدمة المحقق.

(2) المرجع السابق، ص: من مقدمة المحقق.

ـ باب المبتدأ والخبر ـ باب كان وأخواتها ـ باب ما حمل على ليس ـ باب أفعال المقاربة ـ باب لا النافية للجنس ـ باب ظن وأخواتها ـ باب الفاعل ـ باب نائب الفاعل ـ باب الإشتغال ـ باب التنازع ـ باب المفعول به ـ باب المفعول له ـ باب المفعول فيه ـ باب المفعول معه ـ باب الحال ـ باب التمييز ـ باب الإستثناء ـ باب حروف الجر ـ باب القسم ـ باب الإضافة ـ باب اسم الفعل ـ باب المصدر ـ باب اسم المصدر ـ باب اسم الفاعل ـ باب المثال ـ باب اسم المفعول ـ باب الصفة المشبهة ـ باب اسم التفضيل ـ باب المعرب والمبني ـ باب إعراب المضارع ـ باب التوابع ـ باب النعت ـ باب التوكيد ـ باب عطف البيان ـ باب عطف النسق ـ باب البدل ـ باب العدد ـ باب الممنوع من الصرف ـ باب التعجب ـ باب في شرح أدوات مهمة: حروف الاستفهام ـ باب الابتداء ـ باب الوقف.

8 ـ شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية:

نشر في بغداد سنة 1977 م ـ 1397 هـ، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر. ووصل إليّ الجزء الثاني منه فقط، وأعتقد أنّ النسخة المطبوعة التي بحوزتي تكاد تكون الوحيدة في لبنان لأنّي لم استطع العثور على الكتاب لا في المكتبات العامة ولا في المكتبات الخاصة لمعارفي وأصدقائي.

والجزء الثاني هو المهم بالنسبة لدراستي؛ لأنّ أبحاث الفعل واقعه فيه. ويضم: كان وأخواتها، أفعال المقاربة، ما النافية المشبهة بليس، لا النافية المشبهة بليس، إنّ وأخواتها، لا النافية للجنس.

ـ **باب المنصوبات**: (الفعل المتعدي واللازم ـ اسم الفاعل وعمله، صيغ المبالغة وعملها، عمل المصدر، اسم الفعل، التنازع، المنادى، حروف النداء، الاستغاثة، الندبة، الترخيم، الصفة المشبهة، المفعول المطلق، الظروف، المفعول فيه، أقسام الظروف، الحال، التمييز المفعول معه، المفعول له، الاستثناء).

ـ **باب المجرورات**: (حروف الجر ـ حروف القسم، حروف ربط الجواب بالقسم ـ الإضافة).

ـ **باب التوابع**: (النعت، الصفات التي ألزمتها العرب التذكير، التوكيد، البدل، عطف البيان، عطف النسق، حروف العطف).

ـ **باب أقسام الفعل**: (أقسام الفعل بحسب الدلالة الزمانية، المعرب والمبني من الأفعال، المتصرف والجامد، نعم وبئس، حبّذا ولا حبّذا، التعجب، إعراب الفعل المضارع، رفعه، أدوات نصبه، أدوات جزمه).

ـ **باب غير المنصرف**.

ـ **باب تأنيث الفعل**.

ـ **ألفاظ العدد**.

ـ **البناء**.

ـ **الوقف**.

9 ـ ألغاز ابن هشام:

كتيب صغير الحجم وضع فيه ابن هشام ثلاثة وخمسين لغزاً نحوياً، واتّبع فيه النهج التالي: يذكر اللغز، ثم يذكر الإشكال،

ثم يذكر الحل، ثم يذكر المعنى ونأخذ اللغز 39 مثلاً (من الطويل):

أَلا طَرَقَتْنَا مِنْ سُعَادَ الطَّوَارِقُ
فَأَرَّقْنَ مِنَّا مُسْتَهَامٌ وعَاشِقُ

- **الإشكال**: في موضع واحد وهو:

رَفْعُ (مستهامٌ وعَاشقٌ) وحقّهما النصب ظاهرياً على أنّهما مفعول به لفعل أَرَّقْنَ.

- **الحل**: رُفِعَ (مستهامٌ) على أنّه مبتدأ لانتهاء الكلام في أَرَّقْنَ. وقد عطف (عاشقٌ) عليه.

- **المعنى**: يقول: إنّ خيالاً من سعاد أقلق باله ودفع عن جفنيه النوم، فهو ساهر شاخص.. ولا عذر فقد تبله العشق وأضناه الغرام»[1].

وطبع الكتاب في بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق وترتيب أسعد خضير.

10 ـ موقد الأذهان وموقظ الوسنان:

قال في مقدمته بعد حمد الله والصّلاة والسلام على نبيه الذي فاق بفصاحته الخطباء والشعراء والرجّاز، وعلى آله وصحبه الذين من إئتمَّ بهم فقد فاز، وقد جمعت في هذه الأوراق اليسيرة شذرة من الألغاز النحوية، ونبذة من النكت الأدبية، جعلتها لاستخراج الأحاجي عنواناً، وعلى حلّ ما لم أذكره، في ذلك معواناً، فالشيء يعرف بمثله، والوابل يستدلّ عليه بطلبه.

---

(1) **ألغاز ابن هشام**، تحقيق وترتيب أسعد خضير، بيروت: مؤسسة الرسالة، (1393 هـ ـ 1973م)، ص: 48.

«والعذر في اختصاره أنني جمعته بين صلاتين، وبمقدار ما ينظم الناظم بيتاً أو بيتين. والله أسأل أنْ يرزقه من الحضرة الشريفة حظاً، ويريقه من النظر الكريم لحظاً».

ثم يشرح منهجه التأليفي فيقول: «ورتبته على أربعة فصول.

الأول: في الأحاجي المعنوية.

والثاني: في الأحاجي اللفظية.

والثالث: في الإشارة الخفية.

والرابع: في التصحيفات اللوذعية.

وسميته «موقد الأذهان وموقظ الوسنان»، وبالله أعتضد، وعليه أعتمد».

ثم يشرح مفهوم اللغز النحوي بقوله «إعلم أنَّ اللغز النحوي قسمان:

- **أحدهما**: ما يطلب به تفسير المعنى.
- **والآخر**: يطلب به تفسير وجه الإعراب.

والكتاب في سبع ورقات مخطوطة في الجامعة الأميركية.

11 - «رسالة على فوح الشذا في أحكام كذا»:

قال في مقدمتها: «لما وقفت على (كتاب الشذا في أحكام كذا) لأبي حيّان - رحمه الله تعالى - رأيته لم يزد على أن نسج أقوالاً وحدّها، وجمع عبارات وعدّدها، ولم يفصح كلّ الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بيّن ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبّه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا. فرأيت أنّ

الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب إلّا على الاضطراب والشغب.

فاستخرت الله في وضع تأليف مهذب أُبيّن فيه ما أجمل، واستيناف تصنيف مرتب، أورد فيه ما أهمل، وسمّيته (فوح الشذا بمسألة كذا) وبالله تعالى أستعين (. . .) وينحصر في خمسة فصول:

- **الفصل الأول**: في ضبط موارد استعمالها.
- **الفصل الثاني**: في كيفيّة اللفظ بها وتمييزها.
- **الفصل الثالث**: في إعرابها.
- **الفصل الرابع**: في بيان معناها عند النحويين.
- **الفصل الخامس**: فيما يلزم بها عند الفقهاء»[1].

12 ـ رسالة في «مسائل في إعراب القرآن»:

قال في مقدمتها: «إنّي ذاكر في هذه الأوراق مسائل سئلت عنها في بعض الأسفار، وأجوبة أجبت بها على سبيل الاختصار، ومسائل ظهرت لي في تلك السفرات يعمّ ـ إنْ شاء الله ـ نفعها، ويعظم عند اللبيب وقعها»[2].

---

(1) السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ص: 4/111 - 122.

(2) مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث، العدد الثالث(1394 هـ ـ 1974 م)، ص: 144.

الفصل الرابع

منهج ابن هشام النحوي من خلال شواهده

وقف ابن هشام موقفاً جريئاً من المدارس النحوية والنحاة. فلم يلتزم بمذهب معين بشكل دائم، ولم يأخذ بآراء نحويّ واحد ويقدّسه؛ لأنّه لا عصمة لباحث مهما بالغ في الحيطة والحذر. فالنحاة كلّهم ـ منذ الخليل وسيبويه ـ باحثون، درسوا النحو العربي فأصابوا واخطأوا، وامتلأت كتبهم، نتيجة ذلك، بالصواب والخطأ.

حاول ابن هشام غربلة هذا التراث وتصفيته من غيرالجوهري، ليكون النحو دواء شافياً من اللحن، واقياً من الخطأ، هادياً إلى الفصاحة والبيان. فكان له فضل عظيم في تدوين علم النحو وتسجيل جزئياته، كما كان له دور كبير في الترجيح بين هذه الجزئيات وردّ بعضها، وتأييد بعض آخر منها. وهو في ذلك كلّه النحوي المدّون، والنحوي الناقد، والنحوي المؤيد، والنحوي الرافض. وإنّه لكذلك في كلّ مؤلفاته ومصنفاته[1].

(1) اللبدي (محمد سمير نجيب، الدكتور)، **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**، الكويت: دار الكتب الثقافية، الطبعة الأولى (1398 هـ ـ 1978 م)، ص: 144.

وسيدرس موقفه من الشواهد النحوية للوصول إلى فهم منهجه النحوي واتجاهاته. وتنحصر دراسة الشواهد بالقرآن الكريم، والقراءات، والحديث الشريف، وكلام فصحاء العرب. كما ستدرس طريقته بالجرح والتعديل، وطريقته في قبول الشاهد وردّه، وتجريده الحكم النحوي بالعودة إلى السماع، والقياس، والإجماع، والإستصحاب. والإستحسان.. كما سيدرس موقفه، بعد ذلك، من المدارس النحوية والنحاة وصولاً إلى فهم منهجه النحوي.

أولاً: القرآن الكريم:

«لم يتوفر لنص ما توفّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متناً وسنداً، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبنياء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول ﷺ، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمّة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم. وعلى هذا يكون هو النصّ الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة»[1].

ولم يكن القرآن الكريم ببعيد عن نحو ابن هشام الذي جعله المصدر الأول لبناء القواعد، وتصحيح الأساليب، فتعرض للآيات القرآنية، وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب،

---

(1) الأفغاني (سعيد)، **في أصول النحو**، بيروت: دار الفكر الطبعة الثالثة (1383 هـ - 1964 م) ص: 28.

ومجال تأويل وتخريج[1]. فقد اعتمد مثلاً في «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» كثيراً على الإستشهاد بالآيات القرآنية، بحيث إنّ مصنفاً آخر لم يبد فيه للقرآن أثر كما بدا في كتاب ابن هشام الذي احتوى ما يقرب من ألف وتسعمئة وثمانين ما بين آية أو جزء آية، بينما لم يستعمل فيه من الشواهد الشعرية إلاّ تسعمئة وتسعة وأربعين بيتاً وشطراً[2]، وكذلك فقد استعمل في شرح شذور الذهب ستمئة وخمساً وخمسين آية قرآنية مقابل مئتين وتسعة وثلاثين شاهداً شعرياً.

ويلاحظ دارس كتب ابن هشام أنّه اعتمد على آيات القرآن الكريم في ثلاثة اتجاهات، هي:

1 ـ آيات استشهد بها على تثبيت قاعدة متفق عليها.

2 ـ آيات اتّخذ منها المؤلف أدلة على قاعدة ارتآها وأراد أَنْ يدعمها بدليل قرآني.

3 ـ آيات أوضح ابن هشام ما دار حولها من نقاش وجدل[3].

أمّا النوع الأول: أي الاستشهاد بالآيات على تثبيت قاعدة

---

(1) مكرم (عبد العال سالم)، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، مصر: دار المعارف، ص: 202، **والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، بيروت: دار الشروق، الطبعة الأولى (1400 هـ ـ 1980 م)، ص: 417، واللبدي (محمد سمير نجيب)، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص 144.

(2) اللبدي (محمد سمير نجيب)، اثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص: 144.

(3) المرجع، نفسه، ص: 148.

متفق عليها، فكقوله: عن «أَنْ» الناصبة للمضارع: وأمّا «أَنْ» فشرط النصب بها أمران[1]:

أحدهما: أَن تكون مصدرية، لا زائدة، ولا مفسّرة.

والثاني: أَنْ لا تكون مخففة من الثقيلة، وهي التابعة عِلْماً أو ظناً تنزل منزلته.

مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى: **﴿والذي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفر لي خطيئتي يوم الدين﴾**[2].

و **﴿الله يريدُ أَنْ يتوبَ عليكم﴾**[3].

وأمثلة هذا النوع من الاستشهاد بالآيات القرآنيـة، كثيرة لا تكاد تحصر أو تعدّ[4].

وأمّا النوع الثاني: من الشواهد، وهو ما اتخذ منه ابن هشام أدلّة على قاعدة ارتآها، وأراد أَنْ يدعمها بدليل قرآني، فكقوله في ردّ قول بعض النحاة في «كاد» و «إثباتها نفي، ونفيها إثبات» فإذا قيل «كاد يفعل»، فمعناه أَنَّه لم يفعل، وإذا قيل «لم يكد يفعل» فمعناه أَنّه فعله».

«والصواب ـ يقول ابن هشـام ـ أَنّ حكمها حكم سائر الأفعال في أَنّ نفيها نفي وإثباتها إثبات، وبيانه أَنَّ معناها المقاربة، ولا شك أَنَّ معنى «كاد يفعـل» قارب الفعـل، وأَنَّ معنى «ما كـاد

---

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: 292.

(2) سورة الشعراء، 82/26.

(3) سورة النساء، 27/4.

(4) اللبدي، أثر القرآن والقراءات القرآنية في النحو، ص: 148.

يفعل» ما قارب الفعل، فخبرها منفي دائماً، أمّا إذا كانت منفيّة فواضح، لأنّه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل، ودليله ﴿**إذا أَخرج يده لم يكد يراها**﴾[1]، ولهذا كان أبلغ من أنْ يقال «لم يرها» لأنَّ من لم يرَ قد يقارب الرؤية، وأمّا إذا كانت المقاربة مثبتة فلأنّ الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلاّ لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله، لا بمقاربة حصوله، إذ لا يحسن في العرف أنّ يقال لمن صلّى: «قارب الصلاة»، وإنْ كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا فرق فيما ذكرنا بين «كاد ويكاد» فإن أورد على ذلك ﴿**وما كادوا يفعلون**﴾[2] مع أنّهم قد فعلوا، إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى ﴿**فذبحوها**﴾، فالجواب أنّه إخبار عن حالهم في أوّل الأمر، فإنّهم كانوا أولاً بعداء من ذبحها، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً ثم فعله بعد ذلك، توهّم من توهّم أنّ هذا الفعل بعينه هو الدّال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنّما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى ﴿**فذبحوها**﴾[3].

وأمّا النوع الثالث: وهو تلك الآيات القرآنية التي سرد المؤلف ما دار حولها من نقاش وخلاف، فقد حشد منه ابن هشام ما يضيق هذا المقام عن حصره[4].

(1) النور، 40/24.

(2) البقرة، 71/2، والآية: ﴿**قالوا: الآن جئت بالحق، فذبحوها وما كادوا يفعلون**﴾.

(3) مغني اللبيب، ص: 737/2 - 738.

(4) اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص: 152.

فالصبغة العامة التي تصطبغ بها كتب ابن هشام النحوية، هي كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة، ممّا يدلّ على أَنّ ابن هشام كان يجعل القرآن الكريم المصدر الأول لبناء القواعد، وتصحيح الأساليب، فهو كلام الله العربي، الذي نـزّل ليكون معجزة عربيـة كبرى، لأنّـه على نمط ما كـان يتكلّم العرب، والأساليب التي كانت تدور على ألسنتهم، فهو صورة صادقـة للعربية في أصولها الأولى قبل أن تفسد باللحن، وتستبد بهـا الرطانة الأعجمية. وهذا الأصل الكبير يشترك في الإيمان به ابن هشام مع غيره من النحاة أياً كان لونهم، فالجميع اتفقوا على أنّ القرآن الكريم إنّما نزّل بلغة قريش، وكانت قريش كما يقول أبو نصر الفارابي «أجود انتقاء للأفصح من الألفـاظ وأسهلها على اللسان عند النطق»[1].

ولابن هشام بحوث نحوية في مجال القرآن الكريم ـ كرسالته «مسائل في إعراب القرآن» ـ يبدو فيها بوضوح مثقفاً ثقافة قرآنية واسعة، حتى أصبح الناس يلجأون إليه وهو في أسفاره يسألونه عما أشكل عليهم من إعراب لبعض الآيات أو تفسيـر لبعضها الآخر، وهو في إجاباته عن أسئلتهم يعرض آراء أئمـة النحاة والمفسرين، فينصّ على أسمائهم حيناً، ويكتفي بذكر آرائهم دون نسبة أحيانـاً أخرى، وهـو يشير في بعض المـواضع إلى الكتب التي نقل عنها. فابن هشام يشكل امتداداً لكلّ الجهود

---

(1) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها**، شرح وضبط تصحيح وعنونة وتعليق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمود أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية، ص: 211/1.

التي بـذلت قبله في إعراب الآيـات القـرآنيـة المشكلة وغيـر المشكلة مما كانت موضوعاً للجدل والخلاف بين المعربين[1].

ومنهجـه في بحـوثـه القـرآنيـة يتلخص في القيـام بعـرض المشكلة، وبيان وجهات نظر النحاة المختلفة حولها، مع ذكر أدلّة كلّ منهم، ثم مقارنة بين هذه الأدلّة بعضها ببعض، وكطبيعة الباحث الذي لا يقف عند ظواهر الأشياء كان يتعرض لهذه الأدلّة بالنقد أو الإبطال ليبني على أنقاضها أدلّة أمتن وحججاً أقوى[2].

ثانياً: القراءات القرآنية:

«القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان،

«فـالقرآن هـو الـوحي المنـزّل على محمـد، ﷺ، للبيـان والإعجاز،

«والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما»[3].

ويشترط القرّاء لصحّة القراءة شروطاً ثلاثة، هي[4]:

1 ـ صحة السند بها إلى رسول الله ﷺ متواترة من أوّل السند إلى آخره.

---

(1) أبو جناح (صاحب)، مقدمة لـ «مسائل في اعراب القرآن»، مجلة المورد، العدد الثالث (1394 هـ ـ 1974 م)، ص: 148.

(2) مكرم، (عبد العال سالم)، **القرآن الكريم وأثره في الدراسـات النحويـة**، ص: 211.

(3) الزركشي، **البـرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمـد أبو الفضـل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (1376 هـ ـ 1957 م)، ص: 138/1.
وانظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، بيروت: دار الفكر، ص: 82/1.

(4) البرهان في علوم القرآن، ص: 138/1.

2 ـ موافقتها رسم المصحف المجمع عليه، أي المصحف العثماني.

3 ـ موافقتها وجهاً من وجوه العربية مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله.

وقد اختلفت نظرة النحويين بالنسبة للقراءات اختلافاً كبيراً بين مخطّىء لها، ومضعّف، وراد، وبين مؤيّد. كما عبّر عن ذلك الرازي بقوله: «إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى. وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجّب منهم، فإنّهم إذا جعلوا ورود البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى»[1]. ويبدو أنّ الرازي يعني البصريين في تفضيلهم أقوال العرب على القراءات المتواترة وغير المتواترة[2].

فالبصريون، باستثناء سيبويه واستاذه الخليل والأخفش الأوسط ونفر غيرهم، عارضوا القراءات. فكانوا، كما وصفهم ابن حزم في «الفصل» كـ: «من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ويتخذه مذهباً. ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها»[3].

---

(1) تفسير الفخر الرازي، ص: 93/3.

(2) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص: 321.

(3) ابن حزم في «الفصل» عن «أصول النحو» لسعيد الأفغاني، ص: 32.

والكوفيون اعتمدوا كثيراً على القراءات وأخذوا بها وبنوا بعض قواعدهم عليها[1].

ويبدو أنّ نظرة ابن هشام في الاستدلال بالقراءات تتفق مع نظرة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بها. والدانيّ ينطق بلسانهم في قوله «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية، ولا فشوٍّ لغة؛ لأنّ القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها»[2].

لذلك حاول ابن هشام، دائماً، إزاء القراءات التي في ظاهرها خروج عن القواعد العربية توجيهها وتخريجها على وجه ترتضيه اللغة، ويقبله النحو، ولا يتجرّأ عليها فيصفها بالشذوذ، كما كان يفعل بعض النحاة[3].. بل إنّ ابن هشام قد بنى بعض القواعد النحوية مستنداً إلى القراءات. وقد صرح بذلك قائلاً:

---

(1) في أصول النحو، ص: 28 - 45، وانظر مقدمة سعيد الأفغاني لكتاب **حجة القراءات** للامام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى (1394 هـ ـ 1974 م)، ص: 7 - 24.

وانظر أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، ص: 320 وما بعدها.

ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، دمشق: مطبعة الترقي (1945 م)، ص: 10/1.

ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 304.

السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص: 77/1.

(3) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ص: 419 - 421.

«إنّ القراءة سنّة متّبعة، وليس كلّ ما تجوّزه العربية تجوز القراءة به»[1].

وسأورد بعض الأمثلة التي تؤيّد موقف ابن هشام من القراءات:

1 ـ معاملة «لم» الجازمة معاملة «لن» الناصبة، ونصبها الفعل المضارع بعدها[2] كقراءة بعضهم ﴿ألم نشرحَ لك صدرك﴾؟[3]، بنصب الفعل المضارع بعدها. وفي ذلك من الغرابة ما دفع ابن هشام إلى القول ـ بعد إيراده ـ «وفيه نظر، إذ لا تحل «لن» هنا، وإنّما يصحّ أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محلّه». وقد خرجت هذه القراءة على أنّ الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت، ونونت، وبقيت الفتحة دليلاً عليها[4].

2 ـ رفع الفعل المضارع الدّال على الحال بعد «حتى»، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ والذين آمنوا معه: متى نصرُ الله﴾؟[5] وذلك برفع الفعل المضارع (يقول) لدلالته على الحال حسب قراءة نافع[6].

3 ـ رفع الفعل المضارع بعد «أنْ المصدرية المخففة»

(1)شذور الذهب، ص: 304.

(2)مغني اللبيب، ص: 307/1.

(3) الانشراح، 1/94.

(4) مغني اللبيب، ص: 307/1.

(5) البقرة، 214/2.

(6) مغني اللبيب، ص: 134/1 - 135.

«كقراءة ابن مُحيْصن ﴿لمن أراد أَنْ يتمُّ الرضاعة﴾[1]. وزعم الكوفيون أَنّ «أَنْ» هذه هي المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل، «والصواب قول البصريين إنّها أَنْ الناصبة أهملت حملاً على «ما» اختها المصدرية»[2].

وأخيراً أختم هذا المبحث بحوار أجراه ابن هشام حول القراءة والقياس؛

قال في نحو «ما تأتيني فاكرمك» إنّه يجوز في «أكرمك» أربعة أوجه:

1 ـ أنْ تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿**هذا يوم لاينطقون، ولا يؤذن لهم فيعتذرون**﴾[3] فكأنّه قيل: لا يأذن لهم فلا يعتذرون.

2 ـ أنْ تقدّر الفاء لمجرد السببية، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً ومع استئنافه يقدّر مبنيّاً على مبتدأ محذوف، فيجب الرفع أيضاً، لخلو الفعل من الناصب والجازم.

3 ـ أن تقدّر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، وتقدر النفي منصباً على المعطوف دون المعطوف عليه، فيجب، حينئذ، النصب بأنْ مضمرة وجوباً، والتقدير: ما يكون منك اتيان فاكرام مني، أي:

(1) البقرة 233/2.
(2) مغني اللبيب، ص: 28/1.
(3) المرسلات الآيتان 35/77 - 36.

ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام.

4 ـ أنْ تقدر أَيضاً الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن تقدر النفي منصباً على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف، لأنه مسبب عنه، وقد انتفى، ويكون معنى الكلام: ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام؟

فإن قلت: هل يجوز أَنْ يقرأ: **﴿ولا يؤذن لهم فيعتذروا﴾**[1] ـ بالنصب ـ على **أحد الوجهين المذكورين للنصب**؟.

قلت: **نعم يجوز على الوجه الثاني**، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا؛ أي: لا يؤذن لهم بالإعتذار فكيف يعتذرون؟ ويمتنع على الوجه الأول ـ وهو ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غير محدث ـ ألا ترى أنْ المعنى، حينئذ، لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم، بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم، وليس هذا المعنى مراداً.

فإن قلت: **فإذا كان النصب في الآية جائزاً على الوجه الذي ذكرته**، فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين؟

قلت لوجهين:

أحدهما: **أنّ القراءة سنّة متّبعة، وليس كلّ ما تجوّزه العربية تجوز القراءة به**.

والثاني: أنّ الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب

(1) المرسلات من الآية 36، والآية في القرآن الكريم هي: **﴿ولا يُؤذَنُ لهم فَيَعْتَذِرُونَ﴾**.

رؤوس الآي، والنصب بحذفها فيزول معه التناسب»[1].

ثالثاً: الاحتجاج بالحديث النبوي:

ذهب النحاة فيه ثلاثة مذاهب:

1 ـ مذهب الرافضين الاحتجاج بالحديث:

عبّر عنه أبو حيّان في شرح التسهيل لابن مالك بقوله: «وقد أكثر المصنف (ابن مالك) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب.

«ومارأيت أحداً من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره. على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول، ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكليّة: وإنّما كان ذلك لأمرين:

1 ـ «**أحدهما**: أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه، ﷺ، لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: «زوجتكها بما معك من القرآن»

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: 302 - 304.

و «ملكتكها بما معك من القرآن» و «خذها بما معك من القرآن» وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقيناً أنه، ﷺ، لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يجزم بأنّه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ. والضابط منهم من ضبط المعنى، وأمّا من ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال. وقد قال سفيان الثوري: «إنْ قلت لكم إنّي أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنّما هو المعنى»... ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنّهم يروون بالمعنى.

2 ـ «**والثاني**: أنّه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأنّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب.. ونعلم قطعاً من غير شك أنّ رسول الله، ﷺ، كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلّا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنّما يتكلّم بذلك مع أهل اللغة على طريق الاعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلّم.

«والمصنف (ابن مالك) قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين. وما أمعن النظر في ذلك، ولا

صحب من له التمييز»[1].

وإنّما أمعنت في النقل عن أبي حيان في هذه المسألة، لأنّ ابن هشام أخذ فيها موقفاً مناقضاً لاستاذه، بإكثاره من الإستشهاد بالحديث في كتبه، ما وجد إلى ذلك سبيلاً، كغيره من النحاة، حتى لفت نظر مترجميه فنصّوا على أنّه «كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيان، شديد الإنحراف عنه»[2].

2 ـ مذهب المجيزين:

وأمّا الاستدلال بحديث النبي ﷺ، فقد جوّزه ابن مالك[3]، ورضي الدين الاستراباذي، وابن خروف، وابن هشام، والبدر الدماميني، وناظر الجيش محب الدي بن يوسف الحلبي، والخطيب البغدادي[4].

وقد جعل ابن مالك وابن هشام والرضي الأحاديث شواهد وحيدة في موضوعها، تنطق كشواهد بقواعد لا يؤيدها غيرها، وقد ردّ أصحاب هذا الإتجاه على المانعين بقولهم:

1 ـ إذا سلّمنا أنّ الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي، وإنّما رويت بالمعنى، فهذا لا يمنع من الاحتجاج بها، لأنّ النقل بالمعنى إنّما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب،

(1) البغدادي (عبد القادر)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة: دار الكتاب العربي (1387 هـ ـ 1967 م)، ص: 1/9 - 12.

(2) الأفغاني سعيد، في أصول النحو، ص: 50.

(3) خزانة الأدب، ص: 1/9.

(4) أصول التفكير النحوي، ص: 140 - 144.

وقبل فساد اللغة، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصحّ الاحتجاج به، فلا فرق، على أنّ اليقين غير شرط، بل الظن كافٍ.

2 ـ وردّ قول المعترضين بعدم احتجاج المتقدمين من أئمة النحو، في المصرين بشيء منه بأنّه لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، **والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه. ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت**[1].

3 ـ المذهب الثالث، وسط بين المنكرين والمجيزين:

حاول الشاطبي أنْ يسلك منهجاً وسطاً بين المنكرين والمجيزين؛ لأن الحديث ـ عنده ـ على قسمين:

ـ قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان،

ـ وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته، ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل ابن حجر، والأمثال النبوية فهذا صحّ الاستشهاد به في العربية[2].

والذي يعنينا في هذه الدراسة موقف ابن هشام من هذه المذاهب الثلاثة، وقد أشير إليه قبل قليل، فهو مجيز الاحتجاج بالحديث في اللغة، وجاء في مجلة مجمع اللغة العربية «أجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة وعدّوه في الأصول التي يُرجع

---

(1) خزانة الأدب، ص: 9/1 و 14/1.

(2) المصدر نفسه، ص: 12/1 - 13.

إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد. وممن عرف بهذا المذهب محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك وعبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام.. وعدّ من أصحاب هذا المذهب الجوهري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي»[1].

بل إنّ ابن هشام قد أكثر من الاستشهاد بالحديث، فاستشهد في كتابه «مغني اللبيب» باثنين وستين حديثاً، سبعاً وسبعين مرة..

واستشهد في شرح شذور الذهب بستة وعشرين حديثاً سبعاً وعشرين مرة.

واستشهد في شرحه لكتاب أبي حيان «اللمحة البدرية» والمسمى «شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية»، بستة وعشرين حديثاً، سبعاً وعشرين مرة أيضاً.

ومن الأحاديث التي استشهد بها:

1 ـ «من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[2].

ـ استشهد به على أنّ «نعم، وبئس، وعسى، وليس»، أفعال، قال:

«فأَمّا نعم وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنّهما

(1) مجلة مجمع اللغة العربية، ص: 199/3 بالاقتباس عن كتاب فاضل صالح السامرائي، **ابن جني النحوي**، بغداد دار النذير (1389 هـ ـ 1969 م)، ص: 134.

(2) شرح قطر الندى، ص: 36 - 37.
وانظر شرح شذور الذهب، ص: 21 - 22.

اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم، وقد بشر ببنت «والله ما هي بنعم الولد».

وأمّا ليس فذهب الفارسي في الحلبيات: إلى أنّها حرف نفي بمنزلة «ما» النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير».

وأمّا عسى فذهب الكوفيون إلى أنّها حرف ترجّ بمنزلة لعلّ، وتبعهم على ذلك ابن السراج..

ثم قال: «والصحيح أنَّ الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن كقوله، عليه الصلاة والسلام، «من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل» والمعنى: من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء»[1].

2 ـ «أسامة أحبّ الناس إليّ ما حاشا فاطمة»:

قال ابن هشام: قد تكون «حاشا فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول «حاشيته» بمعنى استثنيته، ومنه الحديث أنّه، عليه الصلاة والسلام، قال: «أسامة أحبّ الناس إليّ ما حاشا فاطمة»[2].

وإذا كان ابن هشام قد بنى بعض القواعد على بعض الأحاديث النبويّة، فإنّه، بالمقابل، لا يقبل الاحتجاج بأيّ حديث، ما لم تكن هناك شواهد تشهد بصحته وتسلم بعدالة روايته. ومن أجل هذا ردّ على الكوفيين بعض أحاديث استدلوا بها؛ لأنَّ الشكّ في نفسه كان يتجه إليها[3]، من هذه الأحاديث:

---

(1) شرح قطر الندى، ص: 35 - 37.

(2) مغني اللبيب، ص: 129/1 - 130.

(3) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: 431.

1 ـ «فيذهب كيمه فيعود ظهره طبقاً واحداً». قال في مغني اللبيب: «قد تأتي (كي) بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملاً، وذلك في نحو ﴿**لكيلا تأسوا على ما فاتكم**﴾[1] ويؤيده صحة حلول (أَنْ) محلّها؛ ولأنّها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل (. . .) وعن الكوفيين أنّها ناصبة دائماً، ويردّه قولهم «كيمه» كما يقولون «لمه» وقول حاتم (من الطويل):

وأوقـدتُ نـاري كي ليُبصـرَ ضـوؤهـا
وأخـرجتُ كلبي وهْـو في البيت داخلُه[2]

لأنّ لام الجرّ لا تفصل بين الفعل وناصبه،

وأجابوا عن الأول بأنّ الأصل «كي يفعل ماذا»، ويلزمهم كثرة الحذف، وإخراج «ما» الاستفهاميّة عن الصدر، وحذف أَلفها في غير الجرّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكلّ ذلك لم يثبت، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿**وجوهٌ يومئذٍ ناضرة**﴾[3]، «فيذهب كيما فيعود ظهرُه طبقاًواحداً» «أي كيما يسجد، **وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه**»[4].

إنَّ منطق ابن هشام السليم، وحسّه العربي، ومسؤوليته العلميّة. . كل ذلك دفعه لأنْ يستدلّ مرة بالحديث النبوي فيقيس عليه، ومرة يرفض الغريب الذي لا يحتمل القياس عليه. . «بهذا المذهب المنطقي السليم، لا نملك إلّا أَنْ نردّ قضية

---

(1) الحديد 23/57.

(2) مغني اللبيب، ص: 200/1.

(3) القيامة 22/75.

(4) مغني اللبيب، ص: 199/1 - 200.

الاحتجاج إلى معيار لا يخطىء أبداً؛ وهو معيار الفصاحة والصفاء والسلامة من الفساد، فلا يحتج في الحديث ولا في غيره بمن لابس الضعف لغته، وخالطت العجمة كلامه، وتسربت الركّة إلى لفظه مهما يَسْمُ مقامه. وكان هذا المعيار الدقيق كفيلاً ـ لو عرفه اللغويون المتقدمون في وقت مبكر ـ بإرساء قواعد اللغة وأصول النحو على دعائم ثابتة قوية، وبقطف ثمار تلك الأصول في نتاج نحوي غني بالشواهد كنتاج ابن مالك وابن هشام، من رجال النحو المتأخرين وأئمته الأعلام»[1].

رابعاً: ابن هشام والشواهد الشعرية:

تمتلىء كتب ابن هشام بالشواهد الشعرية.

ففي «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» ثلاثة ومئتان وألف من الشواهد الشعرية (1203).

وفي «أوضح المسالك» ثلاثة وثمانون وخمسمئة شاهد شعري (583).

وفي «شرح شذور الذهب» تسعة وثلاثون ومئتا شاهد شعري (239).

وفي «شرح اللمحة البدرية» واحد وتسعون ومئة شاهد شعري (191).

وفي «شرح قطر الندى وبلّ الصدى» خمسون ومئة شاهد شعري (150).

فكيف تعامل ابن هشام مع شواهده؟

---

(1) الصالح (صبحي، الدكتور)، **علوم الحديث ومصطلحه، عرض ودراسة**، بيروت: دار العلم للملايين (1971 م)، ص: 333.

أأخذ بالمذهب البصري أم بالمذهب الكوفي؟

من المعروف أنَّ البصريين قد تشدّدوا في قبول المرويات؛ لأنَّ الشواهد عندهم محصورة في قبائل معينة، وفي زمن محدد، وفي بيئة محددة[1]. .

ففي حين أخذ الكوفيون من كلّ قبيلة، واستشهدوا بكلام كلّ عربي، وقبلوا كلّ ما ورد من العرب، ولو كان الوارد صدرَ بيت أو عجزه[2].

يلاحظ أنَّ ابن هشام قد درس شواهده، دراسة تاريخيّة أدبيّة نحويّة. . كما فعل مع جماعة زعموا أنّ «**كأن**» تنصب الجزأين، وأنشدوا (من الرجز):

كَأَنَّ أذنيهِ إذا تشوَّفا
قادمةً أو قلماً مُحرّفا[3]

فقيل: الخبر محذوف؛ أي يحكيان،

وقيل: إنَّما الرواية «تخال أذنيه».

وقيل: الرواية «قادمتا أو قلما مُحَرّفا» بألفات غير منونة، على أنَّ الأسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة.

وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نخيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو والأصمعي[4].

---

(1) انظر خزانة الأدب، ص: 5/1 وما بعدها، والمزهر، ص: 212/1، والمدرسة النحوية في مصر والشام، ص: 423، وأصول التفكير النحوي، ص: 250 - 251.

(2) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: 424.

(3) مغني اللبيب، ص: 211/1.

(4) مغني اللبيب، ص: 211/1.

ثم يختم ابن هشام هذا العرض بقوله: «وهذا وَهْمٌ. فإنّ أبا عمرو توفي قبل الرشيد»[1].

ولا يكتفي ابن هشام بدراسة النصوص دراسة تاريخية، بل يعمد إلى دراستها دراسة داخليّة، مستعيناً برواية أئمة اللغة المعتمد عليهم، كمثل قوله:

«عندي توقف في كون هذا التركيب (هلم جرّاً) عربياً محضاً؛ لأنّ أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا له، حتى صاحب المحكم مع كثرة استيعابه وتتبعه، وإنّما ذكره صاحب الصحاح»[2].

ويلاحظ أيضاً أنَّه قد يرفض بيت شعر؛ لأنّه قد يكون نادراً وقابلاً للتأويل، فلا تبنى عليه قاعدة كقوله، «من الشروط التي يعمل بها المصدر عمل الفعل ألاّ يكون مضمراً، فلا تقول: ضربي زيداً حسن وهو عمرا قبيح »لأنّه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون، واستدلوا بقوله (من الطويل):

وَمَا الحَرْبُ إلاّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ
وَمَا هُوَ عَنْهَا بالحَدِيثِ المُرَجَّمِ[3]

أَي: وما الحديث عنها بالحديث المرجَّم، قالوا: «فَعَنْهَا متعلق بالضمير».

---

(1) مغني اللبيب، ص: 211/1.

(2) المزهر، ص: 136/1 - 137.

(3) ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الثانية عشرة (1386 هـ ـ 1966 م)، ص: 369، الشاهد 119.

ثم يختتم تعليقه بقوله: «وهذا البيت نادر قابل للتأويل، فلا تبنى عليه قاعدة»[1].

فالنادر عند ابن هشام «أقلّ من القليل»، كما صرح بقوله:

«اعلم أنّهم يستعملون (غالباً) و (كثيراً) و (نادراً) و (قليلاً) و (مطرداً)؛

فالمطرد: لا يتخلف.

- والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف.

- والكثير: دونه.

- والقليل: دون الكثير.

- والنادر أقلّ من القليل»[2].

ولا يكتفي ابن هشام بهذا التحديد النظري للكم من حيث القلّة والكثرة وما دونهما وما فوقهما، بل يقرّب تعريفه بقوله:

«فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها،

- «والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب،

- «والثلاثة قليل،

- «والواحد نادر»[3]:

وبذلك يكون ابن هشام قد تدارك القصور الذي وقع فيه عدد من النحاة في تحديد الشواهد التي يمكن بناء القاعدة عليها. **وقد يكون ذلك بتأثير الفقه الذي برع فيه ودرَّسَهُ.**

وقد خالف الكوفيين، أيضاً، بقضية الاستشهاد بما لم يعرف

---

(1) شرح قطر الندى، ص 369.

(2) المزهر، ص: 234/1.

(3) المصدر نفسه، ص: 234/1.

قائله؛ «**لأنّ الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة**»، وذكر ابن هشام في تعليقه على الألفية مثله، فإنّه أورد الشعر الذي استدلّ به الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة، وهو قوله (من الرجز):

قد علمت أخت بني السِّعْلاء
وعلمت ذاك مع الجزاء
أنّ نعم مأكول على الخَوَاءِ
يا لَك مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ
يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ

وقال: «**الجواب عندنا أنّه لا يعلم قائله، فلا حجة فيه**»[1].

وهذا الموقف ليس حاسماً؛ لأنّ السيوطي يتابع مباشرة:

«طعن عبد الواحد الطرّاح صاحب كتاب بغية الأمل في الاستشهاد بقوله (من الرجز):

لا تكثرن إنّي عسِيتُ صائماً[2].

وقال: هو بيت مجهول، لم ينسبه الشرّاح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به.

---

(1) المزهر، ص: 141/1 - 142.

(2) المصدر نفسه، ص: 142/1.

- ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى، ص: 98/1.

- ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، تحقيق ودراسة الدكتور هادي نهر، بغداد: مطبعة الجامعة (1397 هـ - 1977 م)، ص: 19/2.

ومغني اللبيب، ص: 164/1.

وقال ابن هشام: «**ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه، فإنّ فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين**»[1].

فكيف نوفق بين الروايتين اللتين ذكرهما السيوطي عن ابن هشام بشكل متصل؟ أكان ابن هشام يأخذ بالشعر المجهول القائل أم لا؟.

إن استعراض كتب ابن هشام يوضح أنّه قد أورد أشعاراً كثيرة لم يعرف الدارسون قائليها، فهو إذاً لا يمنع الاستشهاد بالشعر المجهول القائل إذا توفرت فيه صفات حدّدها لنفسه، وهي فصاحة القول وصفائه وسلامته من الفساد، فلا يحتج بمن لابس الضعف لغته، وخالطت العجمة كلامه، وتسربت الرّكة إلى لفظه، كما قال الدكتور صبحي الصالح[2].

وبذلك ينتفي التناقض بين الروايتين..

وخالف ابنُ هشام البصريين أيضاً في تأويل الشواهد. والتأويل كانِ الوسيلة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها، المنسوبة ـ في الوقت نفسه ـ إلى عصر الاستشهاد، أمّا ما لا ينتسب إلى عصر الاستشهاد من هذه النصوص فقد كان الرفض هو السمة البارزة التي توضح موقف النحاة منه. وكان التعبير عن هذا لموقف ـ في أكثر الأحيان ـ يتخذ اصطلاح «الشذوذ»[3]. وقد استخدم النحاة في التأويل

---

(1) المزهر، ص: 142/1 .

(2) علوم الحديث ومصطلحاته، عرض ودراسة، ص: 333.

(3) أبو المكارم (علي، الدكتور)، **أصول التفكير النحوي**، بيروت: دار الثقافة (1973 م)، ص: 261 - 262.

ثلاثة أساليب لتحقيق غايتين؛ هما الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد، وتأويل النصوص المخالفة للقواعد. وأما أساليب التأويل الثلاثة فهي:

1 ـ **الأسلوب الأول**: ومضمونه ادّعاء قصور النصوص كميّاً عن الأخذ بها في مجال التقعيد.

2 ـ **الأسلوب الثاني**: ومفهومه وجود اختلاف نوعي بين النصوص، بقصر بعض الظواهر على بعض أنواع منها.

3 ـ **الأسلوب الثالث**: يقتضي إعادة صياغة التركيب ليظهره بصورة لا يتعارض فيها مع القواعد[1].

وقد عاب ابن هشام على البصريين هذا الاتّجاه؛ لأنّ الشاهد في نظره هو الأساس في العربية، وما دام له نظائر فمن العبث رفضه، ومن الإجحاف نبذه[2] لذلك قال في بيت جرير (من البسيط):

وَالتَّغْلبيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ
فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[3]

إنّ التمييز مؤكد غير مبين لذات، «وسيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ يمنع أنْ يقال: **نعم الرجل رجلاً زيد، وتأولوا فحلا**.

---

(1) أصول التفكير النحوي، ص: 263 - 264.

(2) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: 425.

(3) شرح قطر الندى، ص: 340، الشاهد 108 ، **وديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، **مصر**: دار المعارف، ص: 192/1.

والشواهد على جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل[1].

ويلاحظ أنّ ابن هشام قد أورد في كتبه عدداً من أشعار الذين اعتبرهم النحاة خارج مجال الاستشهاد. فقد استشهد، مثلاً، بشعر المتنبي، في مغني اللبيب، ثلاثاً وعشرين مرة، منها الشاهد رقم (9) وهو (من البسيط):

أَحيا وأيسر ما قاسيتُ ما قتلا
والبين جارَ على ضعفي وما عدلا؟[2]

أحيا: فعل مضارع، والأصل أأحيا؟ فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجب من حياته، يقول: «كيف أحيا وأقلّ شيء قاسيته قد قتل غيري»؟[3]. ويعلق محققو الكتاب بقولهم ذكر البيت هنا للتمثيل لا للإستشهاد به، لأنّ المتنبي مولّد، قتل سنة 354 هـ[4].

ومع كلّ ما قدم ابن هشام في مجال الاستشهاد بالشعر، فإنّ الشعر «محصور في وزن وقافية يحتاج الشاعر معها إلى زيادة الألفاظ، والتقديم فيها والتأخير، وقصر الممدود ومد المقصور، وصرف ما لاينصرف، ومنع ما ينصرف من الصرف، واستعمال الكلمة المرفوضة، وتبديل اللفظة الفصيحة بغيرها وغير ذلك مما

---

(1) شرح قطر الندى، ص: 340 - 341.

(2) مغني اللبيب، ص: 7/1، وديوان المتنبي، تقديم الدكتور عبد الوهاب عزام، بيروت: دار الزهراء (1398 هـ ـ 1978 م)، ص: 48.

(3) مغني اللبيب، ص: 7/1.

(4) المصدر نفسه، ص: 7/1 هامش رقم (6).

تلجىء إليه ضرورة الشعر فتكون معانيه تابعة لألفاظه»[1].

وإذا كانت لغة الشعر، كما ذكر في صبح الأعشى، حقّ لنا التساؤل عن جدوى الاستشهاد بكلّ ما وقعت عليه أيدي اللغويين؟ **بل حق لنا أَنْ نطرح سؤالاً انقلابياً حول صلاحيّة اللغة الشعرية لتكون لغة استشهاد على تراكيب اللغة.**

فإذا كان الشعر لا يصلح أَنْ يكون مقياساً لتقعيد اللغة العربية فهل يصلح النثر لذلك؟

خامساً: ابن هشام والشواهد النثرية:

المرويات النثرية ـ غير القرآن والحديث ـ قسمان:

1 ـ قسم مقطوع بحجيتّه عند النحاة، وهو الذي قيل في فترة زمنيّة محدّدة بقرابة ثلاثة قرون؛ قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده[2]، ولا سبيل إلى التثبت من كونها نتاجاً لهذه القرون الثلاثة إلّا بنسبتها إلى قائليها، معتمدين على الرواية، وهي غير السماع بطبيعة الحال[3]. وقد مرّ قبل قليل أخذ ابن هشام برواية أئمة اللغة المعتمد عليهم، بعد دراسة المروي من عدّة وجوه[4].

2 ـ والقسم الثاني: ما قيل بعد هذه القرون الثلاث حتى أوائل القرن الرابع الهجري، وهو:

---

(1) القلقشندي، صبح **الأعشى**، القاهرة: المطبعة الأميرية (1331 هـ)، ص: 85/1.

(2) الخصائص، ص: 5/2.

(3) المزهر، ص: 140/1 حيث ذكر أن النحاة قد استشهدوا بنصوص لغوية صدرت عن المجانين.

(4) المصدر نفسه، ص: 136/1 - 137.

ـ إمّا منقول عن أهل البادية، فهو حجّة، ويستشهد به في كلّ فروع الدراسات اللغوية: صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية.

ـ وإمَّا منقول عن أهل الحضر فليس بحجة في مجالات الدرس اللغوي، وإنْ كان حجة في ميادين البحث الفني (أي في المعاني والبيان والبديع)[1].

وتجدر الإشارة إلى قضية مهمة جداً، وهي أنَّ «الكلام المنثور لا يحتاج فيه إلى شيء من ذلك مما يحتاجه الشعر، فتكون ألفاظه تابعة لمعانيه»[2]؛ ومعنى هذا أنَّ النثر أصلح من الشعر في مجال التقعيد للغة. وقد تنبّه ابن هشام لذلك فتكلّم، في مغني اللبيب، على «تجويزهم في الشّعر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف، وعكسه، وهو غريب جداً»[3].

فهل استشهد ابن هشام بالنثر؟

لقد اعتمد ابن هشام في كتبه على الأمثال والأقوال المشهورة ـ بالإضافة إلى القرآن والحديث ـ فذكر، مثلاً، في «مغني اللبيب» اثنين وعشرين مثلاً وقولاً، في تسع وعشرين مناسبة، وستة عشر قولاً ومثلاً، في شرحه «اللمحة البدرية»، وذلك كاستشهاده، في غير كتاب، بقولهم «تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه»، وقولهم «مره يحفرَها»، وقولهم «خذ اللص قبل

(1) خزانة الأدب، ص: 13/1.
(2) صبح الأعشى، ص: 85/1.
(3) مغني اللبيب، ص: 656/2.

يأخذَك»، فقد حذفت «أنْ الناصبة» في هـذه الشواهـد فنصبوا «تَسْمَعَ» و «يأخـذَك» و «يحفرَهـا»، وهو شـاذ يحفظ ولا يقاس عليه[1].

(1) مغني اللبيب، ص: 712/2.

موقف ابن هشام من المدارس النحوية ونحاتها

أولاً: ابن هشام والنحاة:

ما منهج ابن هشام النحوي؟ أبصري هو أم كوفي؟ أبغدادي هو أم موصلي؟ أمغربي هو أم أندلسي؟ أشار عدد من الدارسين إلى منهج ابن هشام النحوي، دون أن يتفقوا على نسبته إلى مذهب معين. وسنعرض موقفه من عدد من النحاة ومن مدارس بعضهم حتى نصل إلى معرفة منهجه.

1 ـ ابن هشام والخليل بن أحمد الفراهيدي (توفي سنة 175 هـ):

قال ابن هشام «لن» حرف غير مركب من (لا) و (أنْ) الناصبة، فحذفت الهمزة للتخفيف، والألف لالتقاء الساكنين. بل هي حرف بسيط، خلافاً للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمولها عليها، ويجوز نحو. . «زيداً لن أضربَ»[1].

(1) مغني اللبيب، ص: 314/1، وأوضح المسالك، ص: 150/4.

2 ـ ابن هشام وسيبويه :

وقف ابن هشام من سيبويه موقف الدارس الموضوعي الذي لا تنسيه حسنات المدروس سيئاته. . لذلك فقد وافقه على بعض الأمور وخالفه الرأي في بعضها الآخر.

ـ من مواقف التأييد :

1 ـ «إذ ما» «حرف شرط جازم يجزم فعلين مضارعين ـ عند سيبويه ـ بمنزلة إنْ الشرطية، **وهو المذهب الأصح**[1] وذهب المبرّد وابن السراج والفارسي إلى أنّها ظرف .

2 ـ «ما أحسن زيداً» :

ما : مبتدأ باتفاق، **نكرة تامة بمعنى (شيء)، وفاقاً لسيبويه،** نقلاً عن الخليل، وكما جزم بذلك جميع البصريين إلّا الأخفش.

ـ ولا بمعنى (لا) موصولة بمعنى (الذي) خلافاً للأخفش.

ولا نكرة بالجملة خلافاً له أيضاً، وعلى القولين فالخبر محذوف، وله قول ثالث كقول سيبويه،

ـ ولا استفهامية خلافاً لقوم[2].

---

(1) مغني اللبيب، ص: 92/1، وشرح شذور الذهب، ص: 334، وشرح اللمحة البدرية، ص: 280/2، **وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة (1386 هـ ـ 1967 م)، ص: 205/4.

(2) مغني اللبيب، ص: 329/1، وشرح قطر الندى، ص: 465، وأوضح المسالك، ص 251/3، وشرح اللمحة البدرية، ص: 265/2.

3 ـ ﴿أَرَأَيْتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[1].

التاء: فاعل،

والكاف: حرف خطاب،

هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه.

ـ وعَكَسَ الفرّاء فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل، لكونها المطابقة للمسند إليه، **ويردّه صحة الإستغناء عن الكاف، وإنّها لم تقع قط مرفوعة.**

ـ **وقال الكسائي**: التاء فاعل، والكاف مفعول.

ـ ويلزمه أنْ يصحّ الإقتصار على المنصوب في نحو «أريتك زيداً ما صنع»؛ لأنّه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم عنده. وأمّا ﴿**أرأيتك هذا الذي كرّمت علي**﴾ فالمفعول الثاني محذوف؛ أي لَمَ كرّمته علي وأَنَا خير منه؟[2].

ـ من مواقف النقد والمعارضة:

1 ـ قال الفرزدق (من الوافر):

فَكَيْفَ إذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ
وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

فـ «كانوا» ليست زائدة. . .، لرفعها الضمير، خلافاً لسيبويه[3].

---

(1) الاسراء، 62/17.

(2) مغني اللبيب، ص: 198/1.

(3) مغني اللبيب، ص: 317/1، وأوضح المسالك، ص: 258/1.

2 ـ **عسى** :

قال سيبويه : قد تكون حرفاً وقد تكون فعلاً ،

أ ـ فهي حرف إذا اتصلت بضمير نصب؛ لأن الكاف في «عساك» منصوبة .

قال الراجز:

تـقـول بـنـتـي وقـد أنـسـى أنـاكـا
يـا أبـتـا عَـلّك أوْ عَـسَـاكَـا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني)، لأنّ هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل إلاّ إذا كانت منصوبة .

وقال عمران بن حطان (من الوافر) :

ولـي نـفسٌ أقـولُ لـهـا إذا مـا
تُـنَـازِعُـنـي لـعـلِّي أو عَـسَـانـي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال (عساي)، ولكنهم جعلوها بمنزلة «لعلّ» في هذا الموضع .

ب ـ وهي فعل إذا لم تتصل بضمير نصب، نقل ذلك عنه السيرافي .

ويرفض ابن هشام تخريج سيبويه بشكل جازم ويقول: إنّها فعل مطلقاً، لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وثعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله: «يا أَبَتَا علَّك أو عَسَاك» **خلافاً لسيبويه**[1] .

---

(1) مغني اللبيب، ص: 162/1، وشرح اللمحة البدرية، ص: 14/2 .

وهي فعل مطلقاً عند ابن هشام لاتصالها بتاء التأنيث الساكنة في نحـو: «عستْ هندٌ أنْ تفلح»، ولاتّصـالها بضمـائر الـرفع البارزة نحو: عسيا، وعسوا، وعست، وعسين[1].

ـ ما كُلّ داء يعالجه الطبيب:

جميع أفعـال (كان) وأخواتها لا يبنى منها «اسم المفعول». فأمّا قول سيبويه، رحمه الله، «فهو مكون فيه» كما تقوله: هو مضروب.. فسأل أبو الفتح أبَا عليّ عنه فقال: ما كلّ داء يعالجه الطبيب[2].

ـ تأويل أقوال سيبويه:

قال سيبويه (أنَّ) ومعمولاها بدل من (كم) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَـرَوا كَمْ أهلكنـا قبلهم مِن القُـرُونِ أنّهـم إليـهم لا يَرْجِعُونَ﴾[3].

وهذا مشكل،

ـ لأنّه إنْ قدَّر (كم) معمولة لـ «يروا» لزم ما أوردناه على الفرّاء من إخراج كم عن صدريتها.

ـ وإنْ قـدّرها معمـولة لـ «أهلكنـا» لـزم تسلط أهلكنـا على «أنّهم»، ولا يصحّ أن يقال: أهلكنا عدم الرجوع.

والذي يصحّح قوله عندي أنْ يكون مراده أنّها بدل من (كم)

---

(1) شرح قطر الندى، ص: 36 - 37، وشرح اللمحة البدرية، ص: 14/2.

(2) شرح اللمحة البدرية، ص: 8/2.

(3) سورة يس، 31/36.

ومابعدها، فإنّ «يروا» مسلطة في المعنى على (أن) وصلتها»[1].

3 ـ ابن هشام والأخفش، توفى سنة 215 هـ:

1 ـ زعم الجرمي، والربعي، والأخفش، والكسائي، والفارسي، وابن جني أنه يجوز ـ عن بعض العرب ـ الجرّ بـ «عدا وخلا» مع «ما» على تقدير زيادة (ما) قبل الجار، وأنّها ليست مصدرية. وهذا الوجه، زيادة (ما) قبل الجار بالقياس فاسد؛ لأنّ (ما) لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، أي بين الجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿**عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِين**﴾[2]، و﴿**فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ الله لِنْتَ لَهُمْ**﴾[3]، و﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم لَعَنَّاهُمْ**﴾[4]، و﴿**مِمَّا خَطِيئاتِهِم أُغْرِقُوا**﴾[5].

وإنْ قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه[6].

4 ـ ابن هشام والمبرّد، توفي سنة 285 هـ:

1 ـ (أحاشي) حرف أو فعل جامد؟ قال النابغة (من البسيط):

وَلاَ أَرَى فَاعِلا في النَّاسِ يُشْبِهُهُ
ولا أُحَاشِي مِنَ الأقوام مِنْ أَحَدِ

وتوهم المبرّد أن (أحاشي) مضارع (حاشا) التي يستثنى بها،

---

(1) شرح شذور الذهب: ص: 368.
(2) المؤمنون 40/23.
(3) آل عمران 159/3.
(4) المائدة 13/5.
(5) نوح 25/71.
(6) مغني اللبيب، ص: 142/12، شرح شذور الذهب، ص: 262.

وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمّنه معنى الحرف[1].

2 ـ قد تكون (حاشا) تنزيهية، نحو ﴿**حاشَ لله مَا هذا بشراً**﴾[2]، وهي عند المبرِّد، وابن جني، والكوفيين **فعل**، قالوا: لتصرّفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيّاها على الحرف، وهذان الدليلان ينافيان الحرفيّة، ولا يثبتان الفعلية، قالوا:

والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتّى هذا التأويل في مثل ﴿**حَاشَ للهِ مَا هذا بَشراً**﴾[3].

والصحيح أنَّها اسم مرادف للبراءة من كذا[4].

5 ـ امتناع تقديم خبر (ليس) عليها وعلى اسمها **مذهب المحققين وجمهور البصريين المتأخرين واختيار الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح**، لأنّه لم يسمع مثل: «ذاهباً لست»، ولأنّها فعل جامد، فأشبهت عسى، وخبرها لا يتقدم باتّفاق[5].

5 ـ ابن هشام والكسائي ـ كوفي توفي سنة 189 هـ:

1 ـ قال الكسائي رافع الفعل المضارع حروف المضارعة. «ويفسد قول الكسائي أنّ جزء الشيء لا يعمل فيه، ويلزم أنْ يكون المضارع مرفوعاً دائماً، ولا قائل به[6].

---

(1) مغني اللبيب، ص: 130/1.

(2) يوسف 31/12.

(3) سورة يوسف 31/12.

(4) مغني اللبيب، ص: 130/1.

(5) أوضح المسالك، ص: 244/1، وشرح قطر الندى، ص: 185.

(6) شرح اللمحة البدرية، ص: 268/2 - 269، وشرح قطر الندى، ص: 113.

2 ـ قال ابن هشام: «واعلم أنَّه لا يجوز الجـزم في جواب النهي إلّا بشرط أَنْ يصحّ تقدير شرط في موضعه مقرون بـ «لا» النافية، مع صحّة المعنى، وذلك نحو قولك: «لا تكفرْ تدخل الجنة»، و «لا تدنُ من الأسد تسلمْ». بخلاف «لا تكفرْ تدخلُ النار»، و «لا تدنُ من الأسد يأكُلُك»، فإنه ممتنع الجزم، بـل متعين الرفع خلافاً للكسائي، فإنّه لا يصحّ أن يقال: «إنْ لا تكفر تدخل النار»، و «إنْ لا تدن من الأسد يأكلك»[1].

3 ـ **زعم البصريون ـ والكسائي من الكوفيين ـ أنَّ «أفعل» من «مَا أَفْعَلَهُ» فعل ماضٍ، وهو الصحيح**، لأنَّه مبني على الفتح، ففتحته بناء كالفتحة في «ضرب» من «زيد ضرب عمراً»، وما بعده مفعول به، ولأنّه يلزمه، مع ياء المتكلم نون الوقاية، ويقال «ما أفْقَرَنِي إلى عفو الله»، ولا يقال «ما أفقري»، وفي الفعـل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية بالإجماع[2].

6 ـ ابن هشام والفراء ـ كوفي ـ توفي سنة 207 هـ:

1 ـ ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنَّ «نعم وبئس» اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما، والجرّ من خصائص الأسماء، في قول بعضهم ـ وقدْ بشر ببنت ـ «والله ما هي بنعم الولد»، وقول آخر ـ وقد سار إلى محبـوبته على حمـار بطيء السير ـ «نعم السير على بئس العير». .

والصحيح أنَّهما فعلان بدليـل اتصال تـاء التأنيث السـاكنة

---

(1) شرح شذور الذهب، ص: 347 ، وشرح قطر الندى، ص: 111.

(2) شـرح اللمحة البـدرية، ص: 265/2، وأوضـح المسالـك، ص: 252/3، وشرح قطر الندى، ص: 547.

بهما، كقوله، عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجمعة فَبِهَا وَنِعْمَتْ، ومَن أغتسل فالغُسْلُ أَفْضَلُ»، والمعنى: من توضّأ يوم الجمعة فبالرّخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء، وتقول: بئست المرأة حمّالة الحطب.

وأمّا ما استدلّ به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير. فحرف الجرّ إنَّما دخل على اسم محذوف، كما بيّنا، وكما قال الآخر: (من الرجز):

وَالله مَـا لَـيْـلِي بِـنَـامَ صَـاحِـبُـهْ
وَلا مُـخَـالِطِ الـلَّيَّـانِ جَـانِـبُـهْ[1]

2 ـ **قال الفراء وأصحابه** رافع الفعل المضارع نفس تجرده من الناصب والجازم، **وهو أصح الأقوال**[2].

3 ـ «دام» فعل جامد على الأصحّ، وهو رأي الفرّاء وكثير من المتأخرين[3].

4 ـ ليس أصل «لن» «لا» فأبدلت نوناً خلافاً للفراء: لأنّ المعروف إبدال النون ألفاً لا العكس، كما في قوله تعالى: **﴿كلا لَئِنْ لم يَنْتَهِ لَنَسْفَعَا بالناصية﴾**[4].

---

(1) شرح قطر الندى، ص: 36 - 37، وشرح شذور الذهب، ص: 21.

(2) شرح اللمحة البدرية، ص: 268/2، وشرح قطر الندى، ص: 78.

(3) ابن هشام، **الجامع الصغير في علم النحو**، نشر وتحقيق وتعليق محمد شريف سعيد الزيبق، دمشق: مطبعة الفلاح، الطبعة الأولى، ص: 25.

(4) العلق 15/96، ومغني اللبيب، ص: 314/1، وشرح شذور الذهب، ص: 278، وشرح اللمحة البدرية، ص: 271/2. وأوضح المسالك، **ص:** 150/4.

5 ـ جاءت «ييأس» **بمعنى** «يعلم» في قوله تعالى ﴿**أفلَمْ يَيْأَس الذينَ آمَنُوا أنْ لو يَشَاءُ الله لهدى الناسَ جميعاً**﴾[1] ، **وهو لغة النَّخع وهَوَازن، ويؤيّده قراءة ابن عباس** «**أَفَلَمْ يتبين**» .

وعن الفراء إنكار «ييأس» **بمعنى** «يعلم» ، **وهو ضعيف**[2] .

6 ـ منع الفراء تقديم خبر الأفعال المنفية عليها، سواء كان الفعل منفياً بـ «ما» أو بغيرها من حروف النفي .

ويردّ الفراءَ قول الشاعر (من الطويل) :

وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ
عَلَى السِّنِّ خَيْراً لَا يَزَالُ يَزِيدُ[3]

2 ـ قال ثعلب: يرفع المضارع لمضارعته للاسم .

ويفسد قول ثعلب أنَّ المضارعة إنَّما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كلّ نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم أنْ يكون المضارع مرفوعاً دائماً، ولا قائل به[4] .

7 ـ ابن هشام وابن السرّاج ـ بغدادي ـ (توفي سنة 337 هـ) :

1 ـ ولا تقع «لن» **للدعاء خلافاً لابن السراج،** ولا حجة له فيما استدل به في قوله تعالى : ﴿**قال ربّ بِما أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ**

---

(1) الرعد، 31/13.

(2) شرح قطر الندى، ص: 86.

(3) أوضح المسالك، ص: 246/1.

(4) شرح قطر الندى، ص: 78، وشرح اللمحة البدرية، ص: 268/2.

أَكُونَ ظهيراً للمجرمين﴾[1] مدّعياً أنّ معناه: فاجعلني لا أكون، لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى أنْ لا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه.

ويردّ ادّعاء ابن السراج ـ أيضاً ـ دلالة الآية السابقة على الدّعاء بقوله:

«ليس منه الدعاء، لأنَّ فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: يا ربّ لا عذّبت فلاناً، ونحو لا عذّب الله عمراً، ويردّه قول الأعشى (من الخفيف):

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْـ
ـتَ لهم خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ[2]

وقد اضطرب موقف ابن هشام؛ لأنه قال في مغني اللبيب «وتأتي للدعاء كما أتت (لا) لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قول الأعشى:

لَنْ تَزَالُوا كذلكم ثم لا زلـ
ـت لكم خالدا خلود الجبال»[3]

2 ـ وزعم ابن السراج أنّ (ليس) حرف بمنزلة (ما)، وتابعه الفارسي في الحلبيات، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير وجماعة، وحجتهم سكون وسطها، وبإيلائها الفعل في قولهم

(1) القصص 17/28.
(2) أوضح المسالك، ص: 149/4، وشرح قطر الندى، ص: 80.
(3) مغني اللبيب، ص: 315/1، والرواية «لا زلت لهم».

«ليس خلق الله أشعر منه» . . وأجيب عن الأول بأنّها مخففة من «فعل» ، لكثرة استعمالها ، وعن الثاني أنّه على إضمار الشأن ، وقد رجع الفارسي عن هذا إلى قول الجمهور . و «ليس» فعل بدليل اتصالها بتاء التأنيث الساكنة[1] .

8 ـ ابن هشام والزجاجي صاحب الجمل (توفي سنة 337 هـ) :

يجزم الفعل المضارع بعد الطلب ،

أمّا إذا كان المتقدّم نفياً أو خبراً لم يجزم بعده .

فالأول: نحو: ما تأتينا تحدّثُنَا ـ برفع تحدثنا وجوباً ، ولا يجوز لك جزمه . وقد غلط في ذلك صاحب الجمل .

والثاني: نحو: أنت تأتينا تحدّثُنَا ، برفع تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين[2] .

9 ـ ابن هشام وابن دستوريه (توفي سنة 347 هـ) :

منع ابن دستوريه تقديم خبر ليس على اسمها ، والحقيقة خلاف ما ذكر ، وهو محجوج بقراءة حمزة وحَفْص: ﴿لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ باللهِ﴾[3] ، بنصب «البرّ» على أنّها خبر «ليس» ، و «أن تولوا» اسمها ، وهو أرجح من جعل» «أن تولوا» خبرها و «البرّ» اسمها ؛ لأنّ «أَنْ» المصدرية مع صلتها أعرف من «البر» ؛ لأنها لا توصف ، كما لا يوصف المضمر ، والمضمر أعرف المعارف ،

---

(1) مغني اللبيب ، ص: 325/1 ، وشرح قطر الندى ، ص: 36 ، وشرح شذور الذهب ، ص: 21 ،

(2) شرح قطر الندى ، ص: 111 .

(3) البقرة 177/2 .

فلما أشبهت أعرف المعارف كان جعلها الاسم الأولى، وكقول الشاعر: (من الطويل):

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاس عَنَّا وعنهم
فليسَ سواءً عالِمٌ وجهولُ[1]

10 ـ ابن هشام وابن جني:

ـ قال ابن خلدون: إنّ ابن هشام «ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطّلاعه»[2] «وظهر من كلامه فيها أنّه استولى على غايته من ملكة تلك الصناعة، لم تحصل إلّا لسيبويه وابن جني وأهل طبقتهما، لعلو ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه وحسن تصرفه فيه. ودلّ ذلك على أنّ الفضل ليس منحصراً في المتقدمين، سيما مع ما قدمناه من كثرة الشوائب بتعدد المذاهب والطرق والتآليف، ولكن فضل الله يؤتيه من يشاء، وهذا نادر من نوادر الوجود، وإلّا فالظاهر أنَّ المتعلم ولو قطع عمره في هذا كله، فلا يفي له بتحصيل علم العربية مثلاً الذي هو آلة من الآلات ووسيلة، فكيف يكون في المقصود الذي هو الثمرة؟ ولكن الله يهدي من يشاء»[3].

(1) شرح قطر الندى، ص: 181، وشرح اللمحة البدرية، ص: 11/2، وأوضح المسالك، ص: 242/1، والجامع الصغير، ص؛ 25.

(2) ابن خلدون (عبد الرحمن)، **المقدّمة**، بيروت: مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني (7691 م)، ص: 1058 - 1059.

(3) المصدر نفسه، ص: 1022 - 1023.

بل إنّ ابن خلدون جعله أنحى من سيبويه عندما قال مرة لولده «لو عاش سيبويه لم يمكنه إلّا التلمذة لوالدك والقراءة عليه»[1].

وكلام ابن خلدون واضح جداً. . فابن هشام إنْ لم يكن أنحى من سيبويه فهو في طبقته وطبقة ابن جني. . بل هو ينحو منحى أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتّبعوا مصطلح تعليمه. . . فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه في وقت تقهقرت فيه العلوم ودلّ على أنّ الفضل ليس منحصراً في المتقدمين. . .

وقول ابن خلدون دفع أحد الباحثين إلى إجراء مقارنة سريعة بين ابن جني وابن هشام في كتابه «مغني اللبيب» وخرج بالنتائج التالية:

1 ـ أبو الفتح لا يرى الاستشهاد بالحديث وابن هشام يكثر منه، فمن الواضح للقارىء في كتب ابن هشام أنّه يكثر من الاستشهاد بالحديث ولا يتردّد في ذلك. وأمّا أبو الفتح فإنّه يقف منه موقف سائر النحاة أي لا يرى الاستشهاد به، إلّا أنّه لا يمتنع من أنْ يذكر الحديث تأييداً لرأي قرره أو أصل استنبطه، أمّا أنْ يكون الحديث هو الأصل الذي يردّ القاعدة أو يقرر الأصل أو ينقضه فذلك ما لم نره في كتب أبي الفتح[2]، لقد استشهد ابن هشام بالحديث النبوي في كتابه (مغني اللبيب) بما لا يقل عن ستين مرة.

---

(1) حاشية الأمير على المغني، ص: 76/2.

(2) السامرائي (فاضل صالح، الدكتور)، **ابن جني النحوي**، بغداد: دار النذير (1389 هـ ـ 1969 م)، ص: 238.

2 ـ أبو الفتح اشتهر بالتصريف واللّغة ودراسة الأصوات إلى جانب النحو. أمّا ابن هشام فإنّه أغلب ما يكون نحوياً[1].

3 ـ أبو الفتح مولع بالتعليل والتحليل إلى أبعد الحدود وهذا ما لا نلاحظه عند ابن هشام[2].

4 ـ أبو الفتح أنشأ «أصول النحو» أو كان علماً أكبر فيه وهذا مالم نعرفه عن ابن هشام[3].

5 ـ عبارة أبي الفتح مشرقة واضحة مفصّلة، وعبارة ابن هشام وخاصة في مغني اللبيب مختصرة أشبه بالاختزال[4].

6 ـ أبو الفتح يذكر شيوخه بالفضل ويغفلهم ابن هشام[5].. إلّا ما كان من تنويهه باستاذه ابن المرحل في معرض تعرّضه لأبي حيّان عندما قال «كان الاسم في زمانه لأبي حيان، والانتفاع بابن المرحل»[6].

7 ـ اتساع تأليف أبي الفتح، فنرى له الكتب الضخمة الموسعة وذلك كالخصائص، **وكتاب فسر ديوان المتنبي[7] الذي كان يحترمه ويرفعه إلى أعلى المراتب، بينما كان ابن هشام يحاول أن يتصيد له الأخطاء... بل ويؤول له أشعاره على بعض اللغات ليخرجه عن جادة الصواب.**

---

(1) ابن جني النحوي، ص: 239.
(2) المرجع نفسه، ص: 239.
(3) المرجع نفسه، ص: 240.
(4) المرجع نفسه، ص: 240.
(5) المرجع نفسه، ص: 240.
(6) الدرر الكامنة، ص: 407/2.
(7) ابن جني النحوي، ص: 240.

8 ـ تنوع الموضوعات التي كتب فيها أبو الفتح ، فقد ألّف في القراءات، والعروض، وشرح الأشعار، والقصائد، والنحو، واللغة، والصرف، والحروف إلى غير ذلك، **وكاد ابن هشام يكون متخصصاً نحوياً**[1] .

ويختم هذا الدارس بقوله: «وإذا كان من نقاط التقاء بينهما فكلاهما رجل واسع الاطلاع ، جم المعرفة، فإنّك إذا قرأت كتب ابن هشام فأنت لا شك واجده واسع الاطلاع ، وتطلع له على تحقيقات واستدراكات نحوية وترجيحات هي غاية في التدقيق، يتتبع الكلمات والمصطلحات، ويعنى بتصحيحها ويبدي رأيه فيها إذا رأى ما يستوجب ذلك. . . فابن هشام قد خبر النحو وتضلع منه بوجه خاص تضلعاً مبيناً على حين أنَّ أبا الفتح كان متسع الدائرة ولم تكن له هذه العناية الخاصة بالنحو دون غيره[2] .

9 ـ فرق آخر يضيفه دارس ثانٍ بقوله: «إنّ ابن جني كان متأثراً باستاذه أبي علي الفارسي ، وإنّهما كونّا مدرسة نحوية تؤمن بالقياس، وتقدّس المنطق ، وتعطي للعلّة في النحو المكان الأول في سر إعرابه وفهم تراكيبه»[3] .

لكن ماذا يقول ابن هشام في ابن جني؟ وبأيّ منظار ينظر إليه؟

نظر ابن هشام إلى ابن جني نظرته إلى أي نحوي آخر، فلم

(1) ابن جني النحوي، ص: 240.
(2) المرجع نفسه.
(3) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص: 400.

يعطه قدسيّة الاستاذ، ولم يمنحه ثقة التلميذ، بل كان شأنه معه كشأنه مع أيّ نحويٍّ آخر ينتقده في مواضع النقد، ويؤيده في مواضع التأييد، وهو في كلتا الحالتين باحث مدقق، لا يعنيه إلّا وضع الحق في نصابه[1].

ـ من مواقف التأييد:

جاء في شرح شذور الذهب أنّ الفعل المضارع ينتصب بأنْ مضمرة وجوباً بشرطين لا بدّ منهما: أحدهما أنْ تكون الفاء للسببية، والثاني أنْ تكون مسبوقة بنفي أو طلب... وقد يكون الطلب بالأمر كقوله (من الرجز):

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً
إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيْحَا[2]

وشرطه أمران:

ـ أحدهما: أَنْ يكونَ بصيغة الطلب، فلو قلت «حسبك حديث فينام الناس» ـ بالنصب ـ لم يجز، خلافاً للكسائي.

ـ والثاني: أنْ لا يكون بلفظ اسم الفعل، فلا يجوز أنْ تقول «صه فنكرمك» بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي، فأجاز النصب مطلقاً...

وفصل ابن جني وابن عصفور: فأجازاه إن كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: «نَزَالِ فَنُحَدِّثَكَ»، ومنعاه إذا لم يكن من

(1) المدرسة النحوية في مصر و الشام، ص: 401.

(2) شرح شذور الذهب، ص: 305، الشاهد 150، هو من الرجز، أو بيتان من مشطوره.

لفظه، نحو «صَهْ فنكرِمُكَ» وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً»[1].

ـ من مواقف النقد والمخالفة:

1 ـ جاء في مغني اللبيب أنّ «حاشا» قد تكون تنزيهية نحو ﴿حَاشَ لله﴾[2]. **وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل،** قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولادخالهم إيّاها على الحرف.

وهذان الدليلان ينافيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية «جانب يوسف المعصية لأجل اللهولا يتأتى هذا التأويل في مثل ﴿**حاش لله ما هذا بشرا**﴾[3].

والصحيح أنّها اسم مرادف للبراءة من كذا[4].

2 ـ ومن مواقف النقد والمخالفة قوله: قد تكون «خلا» فعلاً متعدياً ناصباً للمستثنى، وفاعلها على الحدّ المذكور في فاعل (حاشا)، والجملة مستأنفة أو حالية، على خلاف في ذلك، وتقول «قاموا خلا زيداً» وإنْ شئت خفضت إلاّ في نحو قول لبيد (من الطويل):

أَلا كُلُّ شيءٍ مَا خلا الله باطلُ
وكلّ نعيم لا محالةَ زائلُ[5]

---

(1) شرح شذور الذهب، ص: 305.

(2) سورة يوسف، 31/12، ومغني اللبيب، ص: 130/1.

(3) المصدران أنفسهما.

(4) مغني اللبيب، ص: 130/1.

(5) المصدر نفسه، ص: 142/1، الشاهد: 221.

وذلك لأنّ «ما» في هذه مصدرية، فدخولها يعين الفعلية، وموضع (ما خلا) نصب. فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو «أرسلها العراك»، وقيل: على الظرف على نيابتها وصلتها عن الوقت، فمعنى «قاموا ما خلا زيداً».

- على الأول: قاموا خالين عن زيد،
- وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد،

وهذا الخلاف المذكور في محلّها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا،

- وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب «غير» في «قاموا غير زيد»،

- وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني أنّه قد يجوز الجرّ على تقدير ما زائدة،

فإن قالوا ذلك بالقياس: ففاسد؛ لأنّ «ما» لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده، نحو ﴿**عما قليل**﴾[1]، ﴿**فبما رحمة**﴾[2].

وإن قالوه بالسماع: فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه[3].

3 ـ ويعلّق على كلام ابن جني بقوله: «وزعم أبو الفتح أنّ اللام بعد «لو» و «لولا» و «لوما» لام جواب قسم مقدّر[4].

وفيه تعسف، نعم الأولى في ﴿**وَلَو أَنَّهُمْ آمنُوا وَاتَّقُوا لَمثُوبَةٌ**

(1) المؤمنون 40/23.

(2) آل عمران 159/3.

(3) مغني اللبيب، ص: 142/1.

(4) المصدر نفسه، ص: 159/1.

مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾[1] أنْ تكـون اللام لام جـواب قسم مقدر، بدليل كون الجملة اسمية، وأمّا القول بأنّها لام جواب لو، وأنّ الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في وقوله (من الوافر):

وَقَـدْ جَـعَـلَـتْ قـلوصُ بـنـي سُـهـيـلٍ
مـن الأكـوار مـرتـعُـهـا قـريـبُ[2]

ففيه تعسف، وهذا الموضع مما يدلّ عندي على ضعف قول أبي الفتح؛ إذ لو كانت اللام بعد لو أبداً في جواب قسم مقدر لكثر مجيء الجواب بعد «لو» جملة اسمية نحو «ولو جاءني لأنا أكرمه»، كما يكثر ذلك في باب القسم»[3].

ونراه في بعض الأماكن يدفع قوله بقول استاذه، قال: بعدما تكلّم على الوجوه التي تحتملها الباء ـ وقول ابن جني: إنّ العرب لا تعرف ذلك ـ يُعارض بقول شيخه أبي علي[4].

11 ـ ابن هشام والزمخشري:

هاجم ابنُ مالك ابنَ الحاجب واستاذَه الزمخشري بقوله إنّ ابنَ الحاجب أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحويّ صغير»[5]. وتابع أبو حيان ابنَ مالك في الحطّ

(1) البقرة 103/2.
(2) مغني اللبيب، ص: 259/1، الشاهد: 42.
(3) المصدر نفسه
(4) شرح اللمحة البدرية، ص: 196/2.
(5) السيوطي، بغية الوعاة، ص: 134/2، وانظر «**أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**» للدكتور عصام نور الدين، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات **والنشر** (1982 م)، ص: 37.

من قيمة الزمخشري والزراية عليه بقوله: «وأصحابنا يقولون: إنّ الزمخشري غير نحوي، ولا يلتفتون إليه ولا إلى خلافه في النحو، يعني المواضع التي خالف فيها النحويين أو انفرد بها. وكتابه «المفصل» عندهم مختصر لا يشتغل به، ولا ينظر فيه، إلّا على وجه النقض له، والحطّ عليه»[1].

وأنشدني لبعض الأندلسيين (المقتضب).

ما يقول الزمخشري | عند عمرو بن جعفر
والخليل بن أحمد | والفتى عبد الأكبر
لم يزدنا زيادة | غير تبديل الأسطر
وسوى اسمه الذي | نصف مجموعه خري

وليس مجال هذا المبحث تبيان الأسباب التي دفعت بابن مالك وبأبي حيّان إلى الحطّ من قيمة الزمخشري وتلميذه ابن الحاجب، إنّما يقال بشكل سريع إنّ طلب الشهرة دفع بهما إلى ذلك.

أمّا ابن هشام فلم يكن كاستاذه أبي حيّان. بل نظر إلى الزمخشري نظرة موضوعية؛ أعطاه حقّه من الثناء عند الإجادة، وشنّع عليه أخطاءه، مثله في ذلك مثل معاملته لجميع النحاة بمن فيهم سيبويه وابن جني وأمثالهما.

---

(1) الاشباه والنظائر، ص: 3/12 - 13.

1 ـ مناصرته للزمخشري وهجومه على أبي حيان:

جاء في مغني اللبيب أنه «لا معنى لأنْ الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد. **قال أبو حيان**: «**وزعم الزمخشري أنّه ينجر مع التوكيد معنى آخر**. فقال في قوله تعالى: ﴿**ولما أنْ جاءت رسلُنَا لوطا سِيء بهم**﴾[1]: دخلت (أنْ) في هذه القصة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿**ولما جاءت رسلُنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما**﴾[2] تنبيهاً وتأكيداً على أنّ الإساءة كانت تعقب المجيء، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتّصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوبين: لمّا كانت (أنْ) للسبب في «جئت أَنْ أعطي»؛ أي للإعطاء أفادت هنا أَن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه، وكذلك في قولهم «أَمَا والله أنْ لو فعلتَ لفعلتُ» أكدت (أنْ) ما بعد لو وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكَراه لا يعرفه كبراء النحويين» (انتهى كلام أبي حيان)[3]، وقال ابن هشام: الذي رأيته، في كلام الزمخشري، في تفسير سورة العنكبوت، ما نصّه: «(أَنْ) صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنّهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنّه قيل: لمّا أحسّ بمجيئهم

---

(1) العنكبوت 33/29.

(2) جاء في سورة هود 69/11 ﴿**ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً**﴾ وجاء في العنكبوت 31/29، ﴿**ولما أنْ جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى، قالوا: إنا مهلكو أهل هذه القرية**﴾، وبعدها بآيتين قال تعالى: ﴿**ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم**﴾.

(3) مغني اللبيب، ص: 32/1 - 33.

فاجأته المساءة من غير ريث» (انتهى كلام الزمخشري)[1].
والرّيث: البطء، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه (أبو حيان)، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين، لإطباقهم على أنّ الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده، «ولمّا» تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول، وترتبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك.

ثم إنّ قصة الخليل التي فيها (قالوا سلاما) ليست في السورة التي فيها (سيء بهم)، بل في سورة هود، وليس فيها «لمّا».

ثم كيف يتخيل أنّ التحيّة تقع بعد المجيء ببطء؟

وإنّما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت، إذ الجواب فيها ﴿**قالوا إنا مُهْلِكُو أهلِ هذه القرية**﴾[2].

ثم إنّ التعبير بالإساءة لحن، لأنّ الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصوابُ «المساءة»، وهي عبارة الزمخشري[3].

فأنت ترى أنّه قد خطّأ أبا حيّان في ثلاث مسائل، وهي:

1 ـ افتراؤه على الزمخشري ما لم يقله.

2 ـ وخطّأه في نص الآية، إذاختلطت لديه عبارات الآيتين، هو 69، والعنكبوت31[4].

3 ـ وخَطَّأه لغوياً إذ استعمل لفظ (الإساءة) بدل (المساءة).

مغني اللبيب، ص: 32/1 - 33.

(2) المصدر نفسه، ص: 33/1، وانظر العنكبوت 31/29.

(3) مغني اللبيب، ص: 32/1 - 33/1.

(4) هامش مغني اللبيب، ص: 33/1.

2 ـ نقده للزمخشري:

1 ـ «هاتِ» و «تعالَ» ـ بفتح اللام، **فعلا أمر خلافا للزمخشري في زعمه أنّهما من أسماء الأفعال**، ولنا أنّهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء، تقول: «هاتِي» بكسر التاء، «وتعالَي» ـ بفتح اللام[1].

2 ـ **لا تفيد «لن» توكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشّافه، لأنّه دعوى بلا دليل،** بل قولك «لن أقومَ» محتمل لأنْ تريد بذلك:

ـ أنّكَ لا تقوم أبداً.

ـ أو أنّك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل.

وهو موافق لقولك «لا أقومُ» في عدم إفادة التأكيد»[2].

3 ـ لا تفيد «لن» تأبيد الفعل خلافاً للزمخشري في «أنموذجه»، وهي دعوى بلا دليل، لأنها لو كانت للتأبيد لم يقيد مَنْفيّها باليوم في قوله تعالى: ﴿إني نذرتُ للرحمن صوماً فلن أكلِّمَ اليومَ انسيا﴾[3].

ولكان ذكر (الأبد) في **﴿ولن يتمنوه أبدا﴾**[4] والأصل عدمه[5].

---

(1) شرح شذور الذهب، ص: 22، وشرح قطر الندى، ص: 41.

(2) الجامع الصغير، ص: 84، مغني اللبيب، ص: 314/1، وشرح قطر الندى، ص: 79.

(3) مريم 26/19.

(4) البقرة 95/2.

(5) مغني اللبيب، ص: 314/1 - 315، وشرح قطر الندى، ص: 79، والجامع الصغير، ص: 84، وأوضح المسالك، ص: 148/4.

4 ـ فإنْ قلت: فما بال الفعل لم ينصب في جواب الإستفهام في قوله تعالى ﴿**أَلَمْ تَرَ أنّ الله أَنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة**﴾؟[1].

ـ قلت لوجهين:

ـ **أحدهما**: أنّ الاستفهام هنا معناه الإثبات، والمعنى قد رأيت الله أنزل من السماء ماء.

ـ **والثاني**: أنّ إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عمّا دخل عليه الاستفهام، وهو رؤية المطر، وإنّما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه، فلو كانت العبارة: أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة، ثم دخل الإستفهام صحّ النصب (. . .).

ـ فإن قلت: **فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام؟**

ـ قلت : **هو غالط في ذلك**»[2].

5 ـ لم يأخذ برأيه بأنّ «أفعل» من «أفعل به»، لفظه ومعناه الأمر.

6 ـ قال ابن هشام «يعدّى الفعل القاصر بتضعيف العين، تقول في فرح زيد، وفرّحته، ومنه ﴿**قد أَفلَحَ من زكّاها**﴾[3] و ﴿**هو الذي يسيّركم في البرِّ والبحر**﴾[4]. وزعم أبو علي أنّ

---

(1) الحج 63/22.

(2) شرح شذور الذهب، ص: 307 - 308.

(3) الشمس 9/91.

(4) يونس 22/10.

التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية، لقولهم: «سرتُ زيدا» وقوله: (من الطويل):

. . . .

فَـأَوَّلُ رَاضٍ سـنَّـةً مَـنْ يـسـيـرهـا[1]

وفيه نظر لأنّ «سرتُه» قليل، وسيّرته كثير، بل قيل: إنّـه لا يجوز «سرتُه» في البيت على إسقاط الباء توسعاً، وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى **﴿نزّل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان﴾**[2].

وزعم الزمخشري أنّ بين التعديتين فرقاً. فقال: لما نزل القرآن منجماً والكتابان جملة واحدة جيء بنزّل في الأول وأَنْزَل في الثاني، **وإنّما قال هو** في خطبة الكشاف: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزّله بحسب المصالح منجّماً»؛ **لأنّه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ الى السماء** الدنيا وهو الإنزال المذكور في **﴿إنّا أنزلناه في ليلةِ القدر﴾**[3] وفي قوله، تعالى: **﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن﴾**[4]. **وأمّا قول القفال:** إنّ المعنى الذي أُنزل في وجوب صومه أو الذي أُنزل في شأنه **فتكلّف لا داعي إليه.**

---

(1) وصدر البيت: «فلا تجزعن سيرة أنت سرتها»، وهو لخالد بن زهير، انظر: مغني اللبيب، ص: 577/2.

(2) آل عمران 3/3 - 4.

(3) القدر 1/97.

(4) البقرة 185/2.

ـ وبالثاني تنـزيله من السماء الـدنيا إلى رسـول الله، ﷺ، نجوماً في ثلاث وعشرين سنة.

ويُشْكِل على الزمخشري قوله تعالى: ﴿**وقال الذين كفروا لولا نزّل عليه القرآن جملة واحدة**﴾[1] فقرن نُزّل بجملة واحدة، وقوله تعالى: ﴿**وقد نزل عليكم في الكتاب أنْ إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخـوضوا في حديث غيره...**﴾[2]، وذلك إشارة إلى قـوله تعـالى: ﴿**وإذا رأيت الذين يخوضـون في آياتنـا فأعـرض حتى يخوضـوا في حديث غيره**﴾[3]، وهي آية واحدة[4].

12 ـ ابن هشـام وابن بري: (تـوفي سنـة 582 هـ) ـ من نحـاة القطرين ـ:

زعم ابن بـري أنّ الفعل ومـطاوعه قـد يتفقان في التعـدّي لاثنين، نحـو: استخبرتـه الخبر فـأخبرني الخبـر، واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث، واستعطيته درهماً فأعطاني درهماً، وفي التعـدّي لواحـد نحـو: استفتيتـه فـأفتـاني، واستنصحتـه فنصحني.

والصواب ما قدّمته لك ـ وهو قول النحويين ـ وهو أنّ أصل المطاوع ينقص عن المطاوع درجـة، كألبستـه الثوب فلبسـه، وأقمته فقام. **وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من بـاب**

(1) الفرقان 32/25.

(2) النساء 140/4.

(3) الانعام 68/6.

(4) مغني اللبيب، ص: 577/1 - 578.

الطلب والإجابة، وإنّما حقيقة المطاوعة أنْ يدلّ أحد الفعلين على تأثر، ويدلّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير»[1].

13 ـ ابن هشام وابن معط: (توفي سنة 628 هـ) ـ من نحاة القطرين ـ:

منع ابن معط في ألفيته تقديم خبر «دام» على اسمها بقوله:

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الخَبَرْ
على اسم «مَا دَامَ» وجاز في الأُخَرْ

وهو محجوج بقول الشاعر (من البسيط):

لَا طِيْبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوتِ والهَرَمِ[2]

14 ـ ابن هشام والسهيلي: (توفي سنة 583 هـ) ـ اندلسي مغربي ـ:

زعم السهيلي أنّ «مَهْمَا» تأتي حرفاً. والصحيح أنّها اسم لعود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ بِمُؤْمِنِيْنَ﴾[3] ولا يعود الضمير إلّا على اسم. وهذا هو الأصحّ[4].

15 ـ ابن هشام وابن خروف: (توفي سنة 610 هـ) اندلسي:

لم يأخذ برأيه بان «أفعل» من «أفعل به» لفظه ومعناه الأمر، وقد تقدم بحثه.

---

(1) مغني اللبيب، ص: 574/1 - 575.

(2) أوضح المسالك، ص: 242/1، شرح قطر الندى، ص: 183.

(3) الاعراف 132/7.

(4) شرح شذور الذهب، ص: 334 - 335.

16 ـ ابن هشام وابن عصفور: (توفي سنة 663 هـ) ـ أندلسي مغربي:

قال ابن هشام: قد تأتي «لن» للدعاء كما أتت (لا) لذلك، وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور، والحجة في ذلك قول الأعشى (من الخفيف):

لَنْ تَزَالُوا كَذَالِكُمْ ثم لا زلـ
ـت لكم خالداً خلود الجبالِ[1]

والحقيقة أنّ موقف ابن هشام قد اضطرب في هذه المسألة، لأنّه يقول في بعض كتبه ـ غير المغني ـ: «ولا تقع لن للدعاء خلافاً لابن السرّاج»[2].

فبأيّ الرأيين نأخذ؟!

17 ـ ابن هشام وابن مالك: (توفي سنة 672 هـ) أندلسي مغربي:

1 ـ يجوز أنْ يكون المنفي بـ «لم» مستمر النفي إلى زمن الحال، نحو ﴿**لم يلد**﴾[3]، أو منقطعاً نحو ﴿**هل أتى على الإنْسَانِ حين من الدّهْرِ لمْ يكنْ شيئاً مذكورا**﴾[4]، لأنّ المعنى أنّه كان بعد ذلك شيئاً مذكورا...

وَمَثَّلَ ابن مالك للنفي المنقطع بقوله: (من الرجز):

(1) مغني اللبيب، ص: 315/1.

(2) شرح قطر الندى، ص: 80، أوضح المسالك، ص: 149/4، الجامع الصغير، ص: 84، وشرح اللمحة البدرية، ص: 271/2.

(3) التوحيد (الصمد، الاخلاص)، 3/112.

(4) الدهر (الانسان، هل أتى)، 1/76.

وكـــنـــتَ إذ كـــنـــتَ إلـــهـــي وَحْـــدَكـــا
لـــم يـــكُ شـــيءٌ، يـــا إلـــهـــي، قـــبـــلـــكـــا

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل،
وذلك وَهْمٌ فاحش[1].

2 ـ إذا تقدم على القسم والشرط ذو خبر، **جاز جعل الجواب** للشرط مع تأخيره، **ولم يجب خلافاً لابن مالك**». نحو: زيد والله إنْ يقم أقم، وقوله: (من الطويل):

لَئِن كَـــانَ مَـــا حُـــدِّثْتُـــهُ الـيـــومَ صَـــادِقـــاً
أَصُمْ في نَهَـــارِ القَيظِ للشَّـــمسِ بـــاديـــا

ضرورة، أو اللام زائدة»[2].

لكن ابن هشام ناقض نفسه في شرح شذور الذهب عندما قال «إذا تقدم على القسم والشرط شيء يطلب الخبر وجب مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، نحو: زيد والله إنْ يقم أقم»[3].

فبأيّ الرأيين نأخذ؟!

3 ـ قال ابن مالك سمع من «كَابَدَ» ـ الفعل الجامد ـ اسم الفاعل «كَابِد» وأنشد قول كثير عزة: (من الطويل):

أمُـــوتُ أســـىً يـــومَ الـــرِّجـــامِ وإنَّـــنـــي
يَـقـيـنـــاً لَـــرَهْـنٌ بـــالّـــذي أَنَـــا كَـــائِـــدُ

(1) مغني اللبيب، ص: 309/1.
(2) أوضح المسالك، ص: 219/4.
(3) شرح شذور الذهب، ص: 350.

والصواب أنّ الذي في البيت (كابد) ـ من المكابدة والعمل ـ وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب (يوسف بن السّكيت) في شرح ديوان كثير[1].

4 ـ قد تكون (حاشا) فعلا متصرفاً، تقول «حاشيته» بمعنى استثنيته، ومنه الحديث أنه، عليه الصلاة والسلام، قال: «أسامة أحبّ الناس إليّ حاشى فاطمة»، «ما»: نافية والمعنى: انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة.

وتوهم ابن مالك انها «ما» المصدرية، وحاشا الاستثنائية، بناء على أنّه من كلامه، عليه الصلاة والسلام، فاستدلّ به على أنه قد يقال «قام القوم ما حاشا زيداً»، كما قال (من الوافر):

رأيتُ النـاسَ مـا حـاشـا قُـريشـاً
فـإنّـا نـحـنُ أفـضـلُهـم فَـعـالا

ويردّه أنّ في معجم الطبراني «ما حاشا فاطمة ولا غيرها»[2].

5 ـ قد يعطى الشيء حكم الشيء الآخر لمشابهته له لفظاً ومعنى، نحو «اسم التفضيل وأفعل التعجب»، فإنّهم منعوا أفعل التفضيل أنْ يرفع الظاهر لشبهه بـ «أفعل» في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال (من الطويل):

يـا مـا أميـلح غـزلانـاً شَـدَنّ لـنـا
مـن هـؤليـائكـن الضـالُ والسَّمَـرُ

---

(1) أوضح المسالك، ص: 318/1.
(2) مغني اللبيب، ص: 129/1.

ولم يسمع ذلك إلاّ في «أحسن وأملح»، ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هذا قاسوه، **ولم يحك ابن مالك اقتباسه إلاّ عن ابن كيسان، وليس كذلك**، قال أبو بكر بن الانباري: ولا يقال إلاّ لمن صغر سنه[1].

6 ـ ومحل أنَّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجار:

ـ نصب، عند الخليل وأكثر النحويين، حملاً على الغالب فيما ظهر فيه في الإعراب مما حذف منه.

ـ وجوّز سيبويه أنْ يكون المحلّ جراً، فقال، بعدما حكى قول الخليل، ولو قال إنسان إنّه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر، نحو قولهم «لاه أبوك».

أمّا نقل جماعة منهم ابن مالك أنَّ الخليل يرى أنَّ الموضع جر وأنّ سيبويه يرى أنّه نصب فسهو[2].

7 ـ قال النحاة، قد تفيد «قد» التوقع.

ـ وذلك مع المضارع واضح، كقولك «قد يقدم الغائب اليوم» إذا كنت تتوقع قدومه.

ـ وأمّا مع الماضي فأثبته الأكثرون.

ـ قال الخليل: يقال «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأنّ الجماعة منتظرون لذلك.

ـ وقال بعضهم: تقول «قد ركب الأمير» لمن ينتظر ركوبه،

---

(1) مغني اللبيب، ص: 2/759 - 760.

(2) مغني اللبيب، ص: 2/580، سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر: الهيئة العامة للكتاب (1395 هـ ـ 1975 م)، ص: 3/126.

وفي التنزيل ﴿**قد سمع الله قولَ التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله، والله يسمع تحاوركما**﴾[1] لأنّها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

ـ وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع.

وقد تبين بما ذكرنا أنّ مراد المثبتين لذلك أنّها تدلّ على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقّعاً، لا أنّه الآن متوقع.

والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنّها لا تفيد التوقع أصلاً.

ـ أما المضارع فلأنّ قولك «يقدم الغائب» يفيد التوقع بدون «قد»، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنّه متوقع له.

ـ وأمّا في الماضي فلأنّه لو صحّ إثبات التوقع لها بمعنى أنّها تدخل على ما هو متوقع لصح أنّ يقال في «لا رجل» بالفتح بعد «لا» للاستفهام لأنّها لا تدخل إلّا جواباً لمن قال: هل من رجل، ونحوه، فالذي بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أنّ الماضي بعد «قد» متوقع كذلك، **وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنّه قال: إنّها تدخل على ماضٍ متوقع، ولم يقل إنّها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق**»[2].

8 ـ قال ابن مالك في التسهيل: «وتسمى (كان وأخواتها)

---

(1) المجادلة 1/58.

(2) مغني اللبيب، ص: 187/186/1.

نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنّها تدل على زمن دون حدث، فالأصحّ دلالتها عليهما»[1].

وقال ابن هشام: وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً.

- فعلى ما اخترناه: سمي ناقصاً لكونه لم يَكتَفِ بالمرفوع.

- وعلى قول الأكثرين: لأنّه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان.

والصحيح الأول؛ لأنّ فائدتها لا تتمّ بالمرفوع فقط، بل تفتقر إلى المنصوب»[2].

18 - ابن هشام وبدر الدين ابن مالك:

1 - من وجوه «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» الرفع إذا أردت الإستئناف، والواو هنا حرف استئناف. وما بعدها مرفوع، والجملة مستأنفة فلم يتوجه إليه حرف النهي.

وقال بدر الدين ابن مالك: إنَّ معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير: «لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن»، وكأنه قدّر الواو للحال.

وفيه بُعْدٌ، لدخولها في اللفظ المضارع المثبت، **ثم هو**

---

(1) ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (1387 هـ - 1967 م)، ص: 52 - 53.

(2) شرح قطر الندى، ص: 191، أوضح المسالك، ص: 1/253 - 255، الجامع الصغير، ص: 26.

مخالف لقولهم، إذ جعلوا لكل وجه من أوجه إعرابها معنى[1].

2 ـ مَثَّلَ ابن مالك للنفي المنقطع بقوله (من الرجز):

وكنتَ إذ كنتَ إلهي وحدَكا
لم يكُ شيء، يا إلهي، قبلكا

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل، وذلك وَهْمٌ فاحش[2].

19 ـ ابن هشام وأبو حيّان:

قال ابن هشام «كان الاسم في زمانه لابي حيان، والانتفاع بابن المرحل وكان كثير المخالفة لأبي حيّان، شديد الإنحراف عنه»[3]. . . فبماذا انحرف عنه؟

1 ـ أذكِّرُ بما ورد في الموازنة بينهما «امتازت كتب ابن هشام بالوضوح أولا وبالدقة ثانيا، ومن أجل هاتين الصفتين خالف ابنُ هشام استاذه (أبا حيّان) في كثير من آرائه، كما خالفه في طرق أدائه، فقد كان أبو حيان معقّداً بعض التعقيد، بينما كان ابن هشام واضحاً كل الوضوح، وكان أبو حيّان قويّ الحافظة معتمداً على الرواية والنقل، بينما كان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط في القياس وأكثر منه ميلاً إلى المناقشة»[4].

---

(1) مغني اللبيب، ص: 535/2، وانظر أيضاً شرح شذور الذهب، ص: 312، شرح قطر الندى، ص: 108، وأوضح المسالك، ص: 187/4.

(2) هذه الدراسة، ص: 117 — 118.

(3) هذه الدراسة، ص: 103.

(4) الحديثي (خديجة،الدكتورة) **أبو حيان النحوي**، بغداد: مكتبة النهضة، الطبعة الأولى (1385 هـ ـ 1966 م)، ص: 526 - 527.

2 ـ أذكّر بمداخلة ابن هشام بين أبي حيان والزمخشري، حين خطّأ أبا حيان بمسائل هي :

1 ـ افتراؤه على الزمخشري بما لم يقله.

2 ـ وخطّأه في نص الآية، إذ اختلطت لديه عبارات آيتين.

3 ـ وخطّأه لغوياً؛ لأنّ التعبير بالإساءة لحن؛ لأنّ الفعل ثلاثيٌّ، كما نطق به التنزيل، والصواب «المساءة» وهي عبارة الزمخشري[1].

4 ـ شرح ابن هشام كتاب أبي حيان «اللمحة البدرية» وقال في مقدمته «أمّا بعد حمد الله حق حمده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده، وآله الكرام من بعده، فهذه نكت حررتها على «اللمحة البدرية في علم العربية» لأبي حيان الأندلسي مكملة من أبوابها ما نقص، ومسبلة من أذيالها ما قلص، ومستهوية لواضعها من أولي الألباب دعاء يستجاب، وثناء يستطاب. والله المسؤول، منه حسن التوفيق، وأنْ يسلك سالكي الخيرات أسهل طريق بمنه ويمنه»[2].

وسأختار بعض المسائل الخلافيّة بينهما من أبواب الفعل.

1 ـ بعدما أنهى شرح «كان وأخواتها» قال: **وفي كلام المصنف خدوش**:

ـ **أحدها**: قوله «واسم كان وأخواتها وهي كان، أمس.. الخ».

---

(1) هذه الدراسة، ص: 110 - 111 وما بعدها.

(2) مقدمة شرح اللمحة البدرية، ص: 11/1 (بالاقتباس عن «أبو حيان النحوي»، ص: 527 لأن الجزء الأول، لم استطع الحصول عليه.

والجيد: «وهي أمسى...»، لأنّ «كان» عرفت، وإنّما الحاجة إلى استقصاء أخواتها ليس غير.

ـ **والثاني**: جعله «ما دام» من أخواتها، والذي هو من أخواتها هو «دام»، و «ما» شرط لها أو كذلك القول فيما بعدها.

ـ **والثالث**: أنّ كلامه ظاهر في أنّ كلمة «ما» في الخمسة على حدّ سواء، وإنّما هي في «دام» ظرفية، وفي غيرها نافية.

ـ **والرابع**: أنَّه يقتضي أنّ شرط «دام» تقدم «ما» على كل حال وإنّما هو «ما» الظرفية.

ـ **والخامس**: أنّه يقتضي مثل ذلك في «زال» وأخواتها أيضاً، وإنّما المعتبر معهن «ما» النافية لا ما مطلقاً».

ـ **السادس**: أنّ هذه الأربعة لا يشترط فيهن لفظة «ما» النافية مطلقاً، والنهي، والدعاء، والإستفهام، بمنزلته، وهذه كلّها أمور قريبة، ولكن لا بأس بالتنبيه عليها[1].

2 ـ بعدما أنهى شرحه «أفعال المقاربة» قال:

وقوله «أفعال» يدلّ على فعلية الجميع، وهو كذلك على الأرجح في «عسى»، وقوله «المقاربة» يؤذن بأنّ الجميع يدلّ على المقاربة، والنحاة مضطربون في ذلك، فمنهم من اعترف بأنّ ذلك حقيقة كـ «أبي عمرو بن الحاجب»، رحمه الله، وشرحه بما يوقف عليه من كلامه، ومنهم من جعله مجازاً، وقالوا إنّهم سموا الكل باسم الجزء، مثل قوله (من الوافر):

(1) شرح اللمحة البدرية، ص: 12/2 - 13/2.

وكـم عـلّمـتـه نـظم الـقـوافـي
فـلمّـا قـال قـافـيـة هـجـانـي

- وقوله: وهي «جَعَلَ إلى آخرها». لو أنّه بدأ بذكر أفعال المقاربة حيث يجوز اطلاق المقاربة على الجميع لكان حسناً.

- فإن قلت: لعلّه يرى فيها ما يراه أبو عمرو فلا يجوز.

قلت: «النقل من كلامه في غير هذا الموضع خلاف ذلك.

- وقوله: «يكون مضارعاً»؛ أي لا يكون إلا مضارعاً، ولولا أنه أراد هذا لم تحصل مقاربتها لباب كان، لأنّ (كان وأخواتها) يكون خبرها فعلاً مضارعاً[1].

- وقال بعدما شرح «الفعل المتعدّي واللازم».

- وقوله: «قد ينصب» إلى آخره. كان ينبغي أن يقول وقد لا ينصب، لئلا يتوهم الناظر في هذا الموضع أنّ الفعل صالح دائماً لعمل النصب.

- وقوله: (واحداً) أي مفعولاً به واحداً.

- قوله: «في نصب المبتدأ والخبر» أي في نصب ما كان مبتدأ وخبراً فسمّاها باعتبار ما كان عليه، وقد أخطأ في التمثيل من زعم أنّ ظن وأخواتها تنصب ما كان مبتدأ وخبراً بنحو قولك «ظننت زيداً عمراً»، فإنّه لا يقال «زيد عمرو»، إلّا على جهة التشبيه وليس مقصوداً هنا.

- وفهم من كلام المصنف أنّ «كَسَا» ليست داخلة على

(1) شرح اللمحة البدرية، ص: 20/2 - 21.

المبتدأ والخبر، وهذا مما لم يختلفوا فيه[1].

وقال بعدما شرح «باب الأفعال»:

«وقد تبين مما ذكرناه فساد ما يوهمه كلامه من ملازمة الماضي للفتح، والأمر للسكون، والمضارع للإعراب، وانحصار الجوامد فيما ذكر»[2].

وقال بعدما شرح «نعم وبئس»:

«وقد أطلق المؤلف الألف واللام والمضمر، وحقّه أنْ يقيدهما بالجنسية، والمضمر بالمستتر، ومثل بالمخصوص بالمدح مقدماً، والأصل فيه أَنْ يكون مؤخراً، فكان الأحسن في المثال نحو: نعم رجلاً زيد، كما في المثالين قبله، ولعله أراد بذلك على أنّ المخصوص مقدم جوازاً فإنّه مثّل به في المثالين الأولين مؤخراً»[3].

وقال بعدما شرح «أفعال التعجب»:

ـ قوله: (وأما فعل التعجب)، فكان الأحسن أن يقول: وأما فعلا التعجب، ولكنه جرى على ما تقدم له في الإفراد.

ـ وقوله: «فنحو مَا أَحْسَنَ زيداً» إنّما كان وجه الكلام، فنحو: أحسن وأحسن، ثم يذكر المثالين بعد ذلك، لأنّ الجملة كلّها لا تسمى فعل التعجب، وقد أعرب الكلام إعراباً ناقصاً إذ أهمل

---

(1) شرح اللمحة البدرية، ص: 2/57 -58.

(2) المصدر نفسه، ص: 2/261.

(3) المصدر نفسه، ص: 2/262.

ذكر فاعل (أحسن) ولم يذكر أنَّ الجملة خبر، ولكنه اختصر، فاكتفى بذكر ما يستلزمهما؛ لأنّ المبتدأ يستلزم الخبر، والفعل يستلزم الفاعل.

- وقوله (وأحسن فعل أمر): لم يتقدم لـ «أحسن» ذكر فكيف يعربه قبل أن يجري ذكره.

- وقوله: «جار ومجرور في موضع الفاعل» إنّما الذي في موضع الفاعل المجرور.

- وقوله: وهو أمر بمعنى الخبر «لا فائدة له بعد قوله ومعنى أحسن»[1].

وقال بعدما شرح الفعل المضارع المنصوب، تعليقاً على قول أبي حيان المختصر «وينصب بأن، ولن، وكي، وإذن، نحو: «أَنْ اقرأَ، ولن أخرجَ، وكي اعلمَ، وإذن اغضبَ». . ثم انتقل إلى المجزومات. . .

فقال ابن هشام، بعد شرحها، وبعد شرحه انتصاب الفعل بأن مضمرة في اثني عشر موضعاً، وهي ضربان؛ «مايجوز فيه إظهارها، وما يتعين فيه إضمارها» شرحاً مفصّلاً. . .

«وقد اغفل المؤلف هذه المسائل كلها، ولا يجوز أن يخلو منها كتاب في النحو لا مختصر، ولا مطول، لأنّ معرفتها ضرورية»[2].

كذلك تصدّى ابن هشام لأبي حيان في كتابه (الشذا في

(1) شرح اللمحة البدرية، ص: 267/2.

(2) المصدر نفسه، ص: 277/2.

أحكام كذا» فشرحه بكتاب سماه «فوح الشذا بمسألة كذا»، وقال في مقدمته «وبعد، فإنّي لما وقفت على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان، رحمه الله تعالى، رأيته لم يزد على أن نسج أقوالاً وحدّها، وجمع عبارات وعددها، ولم يفصح كلّ الإفصاح عن حقيقتها، وأقسامها، ولا بيّن ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبّه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا، فرأيت الناظر لا يحصل منه بعد الكدّ والتعب إلّا على الاضطراب والشغب، فاستخرت الله في وضع تأليف مهذّب أبين فيه ما أجمل، واستئناف تصنيف مرتب، أورد فيه ما لأبي حيان»[1].

- **انتقاده لانتقاده ابن مالك في «حرى»:**

- قال ابن هشام: «ولا أعرف من ذكر «حرى» من النحويين غير ابن مالك، **وتوهم أبو حيان أنّه وهم فيها**، وإنّما هي «حرىً» بالتنوين إسماً لا فعلاً، **وأبو حيّان هو الواهم، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطي، وابن طريف**، وانشدوا عليها شعراً، وهو قول الأعشى (من الخفيف):

إنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ
فَحَرَى أنْ يَكُونَ ذَاكَ، وَكَانَا[2]

ومن الطبيعي أنْ لا أُحصي كلّ المباحث التي تصدّى فيها ابن هشام لأبي حيّان، فيكفي الرجوع إلى فهرس الأعلام في مغني

(1) الاشباه والنظائر ص: 111/4 وما بعدها.
(2) شرح شذور الذهب، ص: 268، لم أجده في ديوانه.

اللبيب حتى يأخذ القارىء فكرة واضحة ومفصلة عن ذلك. . .

لكن يلاحظ أنّ ابن هشام قد عامله معاملة التلميذ الخامل. . فرفض منهجه في معالجة المادة وترتيبها وتبويبها. . . كما رفض عباراته في أحيان كثيرة، واقترح كما يفعل الاستاذ، أحياناً، عند تصحيحه موضوعاً إنشائياً ـ بعض العبارات البديلة. . .

ثانياً: ابن هشام وجماعة البصريين:

مرّ في هذا الفصل موقف ابن هشام من بعض النحاة البصريين. وهو موقف يتسم بحرية القبول والرفض والنقد. . . وفي هذا المبحث تسليط للضوء على موقفه من البصريين كجماعة، وكمذهب، فهل قبل بمذهبهم؟

1 ـ تقسيم الفعل إلى: ماضٍ ومضارع وأمر:

اتّبع ابن هشام في كتبه المدرسية، أو بعبارة أدق «كتبه المبسطة» منهج البصريين **في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام بحسب أمثلته: ماضٍ، وأمر، ومضارع،** وقال عنه: «وهذا هو الصحيح».

ثم أشار إلى مذهب الكوفيين بقوله: **وزعم الكوفيون أنّه نوعان: ماضٍ ومضارع،** خاصة وأنّ الأمر مضارع دخلت عليه لام الأمر فجزمته، ثم حذفت وتبعتها حروف المضارعة[1].

لكن ابن هشام في مغني اللبيب يأخذ برأي الكوفيين، وينبذ رأي البصريين الذي كان يعتبره هو الصحيح فقال: «وزعم الكوفيون وأبو الحسن أنّ «لام الطلب» حذفت حذفاً مستمراً في

---

(1) شرح اللمحة البدرية، ص: 258/2، مغني اللبيب، ص: 250/1.

نحو: قم واقعد، وأنّ الأصل: لتقم، ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، أي أنّ الأمر معرب مجزوم. ـ ويضيف مرجحاً قول الكوفيين ـ «**وبقولهم أقول؛ لأنّ الأمر معنى حقّه أنْ يؤدى بالحرف، ولأنّه أخو النهي، ولم يدلّ عليه إلّا بالحرف، لأنّ الفعل إنّما وضع لتقييد الحدث بالزمان، وكونه أمراً، أو خبراً خارج عن مقصوده ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل**. . . .»[1].

واضح أخذ ابن هشام مذهب الكوفيين ورفضه مذهب البصريين. . في قمة تأليفه النحوي. . .

2 ـ قال البصريون: يرفع المضارع لحلوله محل الاسم، وقالوا: لهذا إذا دخل عليه نحو (أَنْ، ولن، ولم، ولمّا) امتنع رفعه، لإنّ الاسم لا يقع بعدها، فليس، حينئذ، حالاً محل الأسم، فيكون عامله معنوياً.

لكن ابن هشام يرفض الرأي البصري ويقول: ويردّ قول البصريين: ارتفاعه في نحو: هلّا يقوم؛ لأنّ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض[2]. .

ثم يأخذ برأي الفراء وجماعته من الكوفيين، القائل «يرفع

---

(1) انظر شرح اللمحة البدرية، ص: 258/2، ومغني اللبيب، ص: 250/1، وانظر أيضاً: نور الدين (عصام، الدكتور)، **الفعل والزمن**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (1404 هـ ـ 1984 م)، ص: 38 وما بعدها.

(2) شرح اللمحة البدرية، ص: 182/2، ومغني اللبيب، ص: 250/1.

الفعل المضارع لتجرده من الناصب والجازم وهو الصحيح»[1].

3 ـ عَلاَمَ يعود الضمير المستتر في «خلا وعدا» في قولنا: «قام القوم خلا زيداً وعدا عمراً»؟

ـ إنّه عند أكثر البصريين ضمير البعض. . وفيه بعد، لإطلاقهم، حينئذ، البعض على الجميع إلا واحداً[2]

4 ـ وزعم البصريون ـ والكسائي ـ أنّ «أفعل» من «ما أفعله» فعل ماض وهو الصحيح[3] . . .

5 ـ يختار رأي جمهور البصريين في أنَّ (أفعل) من «أفعل به» ليس أمراً حقيقة، والفاعل مستتر، والباء للتعدية بل المعنى ما أحسنه. . .[4].

فابن هشام من خلال هذه الأمثلة ليس بصرياً. . ولكنه ليس ضدّ البصريين في كلّ شيء. . . وهذه الدراسة مليئة برأيه بآرائهم. . . .

ثالثاً: ابن هشام وجماعة الكوفيين:

1 ـ عارضهم، في البداية، بتقسيم الفعل حسب أمثلته، وأخذ برأي البصريين، لكنه عاد وأخذ بالرأي الكوفي. وقد سبقت

---

(1) شرح قطر الندى، ص: 78، وأوضح المسالك، ص: 141/4، وشرح اللمحة البدرية، ص: 268/2.

(2) شرح اللمحة البدرية، ص: 182/2.

(3) شرح اللمحة البدرية، ص: 265/2، وأوضح المسالك، ص: 352/3.

(4) الجامع الصغير، ص: 103.

الإشارة إلى هذا الموضوع[1].

2 ـ نعم وبئس، فعلان خلافاً لما ذهب إليه الفراء وجماعة من الكوفيين باعتبارهما اسمين. وقد سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع[2].

3 ـ لا تقع (أنْ) المصدرية بعد (كي المصدرية) في النثر خلافاً للكوفيين لكن مثل هذا الاستعمال إنّما يجوز في الشعر فقط[3].

4 ـ ينصب الفعل المضارع بعد، (حتى) بـ «أنْ» مضمرة وجوباً، لا بحتى نفسها خلافاً للكوفيين، لأنّها قد عملت في الأسماء الجر.

فلو عملت في الأفعال النصب، لزم أنْ يكون لنا عامل واحد، يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية[4].

5 ـ حاشا التنزيهية، قال الكوفيون إنّها: فعل، والصحيح أنّها اسم مرادف للبراءة[5].

6 ـ «أفعل» من قولهم (ما أفعله) زعم الكوفيون إلّا الكسائي

(1) هذه الدراسة، ص:130 - 131.

(2) هذه الدراسة، ص:96 ـ 97.

(3) شرح شذور الذهب، ص: 289، أوضح المسالك، ص: 152/4، مغني اللبيب، ص: 199/1.

(4) شرح قطر الندى، ص: 49، مغني اللبيب، ص: 33/1، شرح شذور الذهب، ص: 176/4، أوضح المسالك، ص: 176/4.

(5) هذه الدراسة، ص: 76، 85، 106، 119.

أنّها اسم. . . والصحيح أنّها فعل، كما قال البصريون والكسائي من الكوفيين[1].

7 ـ لا يجوز بالإجماع تقديم المخصوص بالمدح أو الذم على التمييز، خلافاً للكوفيين، فلا يقال: نعم زيد رجلاً[2].

هذه بعض القضايا التي وافق ابن هشام الكوفيين في بعضها ورفض قولهم في بعضها الآخر.

* * *

وبعد هذا العرض السريع لموقف ابن هشام من الشواهد القرآنية، ومن القراءات الشاذة، ومن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وبعد استعراض موقفه من نحاة ينتمون إلى مختلف المدارس النحوية، كمدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد، ومدرسة الأندلس،. الخ، وبعد استعراض موقفه من مدرستي البصرة والكوفة. . ماذا نستطيع أنْ نقول عن مذهبه النحوي؟

إنّا لا نبعد عن الصواب إذا قلنا: **مذهبه مذهب ابن هشام، أو المذهب الهشامي. . المعتمد على المعرفة الموسوعية، والممارسة الواعية، والغربلة الدائمة، والتصفية المستمرة. . . والذوق اللغوي المُوجّه والمقترن بالمحبّة والطموح.**

---

(1) هذه الدراسة، ص: 96.

(2) شرح اللمحة البدرية، ص: 262/2، وأوضح المسالك، ص: 270/3 وما بعدها.

منهج ابن هشام في نحو الفعل

يقسم ابن هشام الكلمة[1] إلى اسم وفعل وحرف[2]، ويقول «والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الإستقراء، فإنَّ علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلاّ ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه[3].

واضح أنّ ابن هشام لا يأخذ بقول جعفر بن صابر القائل بانقسام الكلمة أربعة أقسام؛ اسم وفعل وحرف وخالفة (اسم الفعل)[4]؛ لأنّ انحصار الكلمة في ثلاثة أقسام نتيجة عقليّة «أجمع على ذلك من يعتدّ بقوله»[5]، ثم يورد ابن هشام حجج «المعتدّ» برأيهم فيقول: «قالوا: ودليل الحصر:

---

(1) عرفها ابن هشام بانها القول المفرد.

(2) شرح قطر الندى، ص: 14.

(3) شرح قطر الندى، ص: 14 - 15.

(4) شرح شذور الذهب، ص: 13 وانظر هامش الصفحة نفسها.

(5) المصدر نفسه، ص: 13.

1 ـ أنّ المعانـي ثلاثـة: ذات، وحـدث، ورابـطة للحـدث بالذات.

فالذات: الاسم،

والحدث: الفعل،

والرابطة: الحرف،

2 ـ وأنّ الكلمة:

ـ إنْ دلت على معنى في غيرها فهي الحرف،

ـ وإنْ دلت على معنى في نفسها:

ـ فإنْ دلت على زمان محصل فهي الفعل،

ـ وإلّا فهي الاسم»[1].

ثم يعمّم ابن هشام هذا التقسيم على غير لغة العرب بقوله: «قـال ابن الخبّـاز: ولا يختصّ انحصـار الكلمة في الأنـواع الثلاثة بلغة العرب؛ **لأنّ الدليل الـذي دلّ على الإنحصار في الثلاثة عقلي. والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات**»[2].

ويبدو بوضوح تأثر ابن هشام بالمنطق الفلسفي الذي يأخذ بالدليل العقلي فيعمّم استنتاجه ليشمل كلّ اللغات، ولا غرابة ـ عنـده ـ في ذلك «لأنّ الـدليل الـذي دلّ على الإنحصار في الثلاثة (اسم وفعل وحرف) عقلي، والأمور العقلية لا تختلف بـاختلاف اللغـات» وهذا الـدليل العقلي تـوصّل إليـه علمـاء الاستقراء الذين تتبعوا هذا الفن فلم يجدوا إلّا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه. . .

(1) شرح شذور الذهب، ص: 13 - 14.

(2) المصدر نفسه، ص: 14.

ولن نناقش هذه المسألة هنا[1]؛ لأن الدراسة مخصصة، منهجياً، لدراسة حياة ابن هشام ومنهجه النحوي، في دراسة الفعل بشكل عام، ويلاحظ أنه جعل الفعل قسماً من ثلاثة أقسام، الإسم والفعل والحرف. فهل خصّ كلّ قسم منها بباب مستقل في مؤلفاته.

إنَّ الاستعانة بفن الاستقراء الذي يعتمد عليه ابن هشام دليل ممتاز لتناول مادة الفعل في مؤلفاته:

أولاً: في قطر النّدى وبلّ الصّدى، وشرحه:

لم يدرس الفعل دراسة مستقلة بباب مستقل؛ لأنّه أخضع ـ إلى حد بعيد ـ أقسام الكلم كلّها لبابي البناء والإعراب، وقد احتل الفعل 109 صفحات من أصل 470 صفحة من هذا الكتاب؛ أي ما يعادل عشرين بالمئة من صفحاته...

وقد جاء ترتيب ابن هشام لمادة الفعل منجّماً؛ لأنّه:

ذكره عند تعريف الكلمة وأقسامها،

ـ وذكر ـ بعد كلامه على علامات الاسم وانقسامه إلى معرب ومبني ـ أقسام الفعل الثلاثة؛ الماضي، والأمر، والمضارع، وعلامة الفعل الماضي وحكمه، وعلامة فعل الأمر وحكمه، وعلامة الفعل المضارع... ومتى يبنى على السكون، وعلى الفتح. ثم أشار بإيجاز إلى إعرابه.

---

(1) راجع (نور الدين، عصام، الدكتور)، **المصطلح الصرفي ـ مميزات التذكير والتأنيث**، بيروت الشركة العالمية للكتاب ـ دار الكتاب العالمي مكتبة المدرسة، الطبعة الأولى (1409 هـ ـ 1988 م)، حيث عالجت هذه القضيّة بالتفصيل في الباب الأول، ص: 27 — 34.

أي ان ابن هشام ذكر أقسام الفعل حسب أمثلته . فهو ماضٍ ومضارع وأمر، ثم تكلم على بناء الأفعال.

- تكلم على تعريف «الإعراب» - بعد كلامه على «علامة» الحرف - وبيان أنواعه، وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل، وما يختص كلّ واحد منهما، وبيان العلامات الأصول والفروع.

- ثم تكلّم - بعد كلامه على إعراب الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وما جمع بالألف والتاء، وما ألحق به، وعلى ما لا ينصرف - على إعراب الأفعال الخمسة وحكمها، وعلى الفعل المضارع المعتل الآخر.

- تكلم على الفعل المعتل بالألف وعلى الفعل المعتل بالواو أو بالياء بعد كلامه على الاسم المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، وعلى المنقوص. . . أي أنّه تكلم على الفعل في آخر كلامه على ما تقدّر فيه علامات الإعراب.

- ثم تكلّم على الفعل المضارع: رفعه والخلاف في رافعه، نواصبه، جوازمه.

- ثم تكلّم على «كان وأخواتها» وعلى «ظنّ وأخواتها» مفصولاً بينهما بـ «إنّ وأخواتها» عند كلامه على نواسخ المبتدأ والخبر، بعد كلامه على النكرة، وعلى المعرفة وأقسامها الستة، وعلى المبتدأ والخبر.

- ثم تكلّم على تذكير الفعل وتأنيثه عند كلامه على الفاعل وأحكامه.

- ثم تعرّض لبعض أحكام الفعل بشكل موجز عند كلامه على

نائب الفاعل، والاشتغال، والتنازع، والمفعول وأنواعه.

- ثم تكلم على صيغتي التعجب؛ مَا أَفْعَلَهُ، وأفعل به، بعد كلامه على المنصوبات، ومخفوضات الأسماء، وما يعمل عمل الفعل، والتوابع، والعدد وموانع الصرف.

يلاحظ بوضوح أن ابن هشام لم يدرس الفعل دراسة مستقلّة؛ لأنّه أخضع، إلى حد بعيد، أقسام الكلم كلّها لمقولتي البناء والإعراب. ،

ثانياً: الجامع الصغير في علم النحو:

1 - تكلم ابن هشام على الفعل: تعريفه، خصائصه، وأقسامه بحسب أمثلته عند كلامه على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

2 - أشار إلى المضارع المعرب عند كلامه على الإعراب وأنواعه.

3 - تكلم على الأفعال الخمسة، والفعل المعتل الآخر والفعل الذي تقدّر فيه الحركات عند كلامه على علامات الإعراب الفروع وعلى الإعراب التقديري.

4 - تكلّم على «كان وأخواتها» وعلى «أفعال المقاربة» - وهذه لم يذكرها في قطر الندى وشرحه - وعلى «ظن وأخواتها» بالمنهجيّة التأليفية المتبعة في قطر الندى وشرحه.

5 - تكلّم على تأنيث الفعل، وعلى حذفه، عند كلامه على الفاعل.

6 ـ تكلّم على تعدية اللازم، وعلى حذف ناصب المفعول عند كلامه على المفعول به.

7 ـ تكلّم على المعرب والمبني من الأفعال عند كلامه على المعرب والمبني في النحو.

8 ـ تكلّم على التعجب.

ويكاد المنهج التأليفي المتّبع في هذا الكتاب أنْ يكون متطابقاً مع منهجه في قطر الندى وشرحه لولا أنّ ابن هشام قد اقترب خطوة في سبيل جمع مباحث الفعل وذلك بكلامه على الأفعال المبنية والمعربة دون أنْ يفصل بينهما بمباحث أخرى.

وقداحتلّت مباحث الفعل ما يعادل 18 صفحة من أصل 112 صفحة، أي ما يقرب من 17% من مساحة الكتاب.

ثالثاً: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:

1 ـ بيّن ابن هشام أنّ الكلمة اسم وفعل وحرف، ثم ذكر علامات الفعل بعد كلامه على علامات الاسم.

2 ـ تكلّم على أنواع الفعل، الماضي والمضارع والأمر، بعد كلامه على «علامة» الحرف.

3 ـ بحث أنواع الفعل من حيث الإعراب والبناء بعد كلامه على انقسام الاسم إلى معرب ومبني.

4 ـ تكلّم على البناء وأنواعه.

5 ـ تكلّم على معنى الإعراب وأنواعه وعلاماته في الاسم والفعل، ثم تكلّم على العلامات الفروع. فذكر الأفعال

الخمسة، والفعل المعتل الآخر، والأفعال التي تقدّر في أواخرها علامات الإعراب.

6 ـ تكلّم على «كان وأخواتها» على «أفعال المقاربة» مفصولاً بينهما بالحروف المشبهة بليس بعد كلامه وعلى النكرة والمعرفة وعلى المبتدأ والخبر.

7 ـ تكلّم على «ظن وأخواتها» وأعلم وأرى ونحوهما بعد كلامه على «إنّ وأخواتها».

8 ـ تكلّم على التعدّي واللزوم بعد كلامه على الفاعل ـ حيث تكلّم على تثنية الفعل وجمعه وإفراده ـ ونائبه ـ حيث ذكر تغير صورة الفعل عند إسناده للنائب عن الفاعل ـ والاشتغال.

9 ـ تكلّم على باب التعجب ونعم وبئس بعد كلامه على التنازع، والمفاعيل، وبقية المنصوبات، وحروف الجرّ، والإضافة، وما يعمل عمل الفعل، ومصادر الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، وأبنية أسماء الفاعلين، والصفة المشبهة وأبنية أسماء المفعولين.

10 ـ تكلّم على توكيد الفعل بعد كلامه على أفعل التفضيل، والتوابع الخمسة: النعت والتوكيد، وعطف البيان، والنسق والبدل، وبعد كلامه على النداء، والاستغاثة، والندبة، والترخيم، والمنصوب على الإختصاص والإغراء، وباب أسماء الأفعال، وباب أسماء الأصوات.

11 ـ تكلّم على الفعل المضارع: إعرابه، ورفعه، ونصبه، وجزمه، بعد كلامه على باب ما لا ينصرف.

وتلاحظ، مرّة ثالثة، القرابة المنهجية في ترتيب المواد بين أوضح المسالك وبين قطر الندى وشرحه والجامع الصغير في علم النحو.

رابعاً: شذور الذهب في معرفة كلام العرب وشرحه:

اتّبع ابن هشام في هذين المؤلفين خطة جديدة في ترتيب المواد تعتمد على الحركة الإعرابية نفسها. فبعد كلامه على أقسام الكلمة، وعلامات كلّ قسم، وعلى الإعراب وعلاماته، وعلى البناء وعلاماته، قسم كلا منهما قسمين: المبنيات والمعربات، وتكلّم على الفعل ضمن هذا التخطيط.

1 ـ تكلّم، أولاً، على الفعل، وأنواعه وعلاماته، بعد كلامه على الاسم وعلاماته.

2 ـ تكلم على الأفعال الخمسة، وعلى المضارع المعتل الآخر عند كلامه على علامات الإعراب الفروع، وبعد كلامه على حدّ الإعراب وأنواعه، وعلى الاسم الذي لا ينصرف، وعلى ما جمع بالألف والتاء، والأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

3 ـ تكلّم على الفعل المضارع المعتلّ الآخر بعد كلامه على الاسم المنقوص.

ويلاحظ أنّه قدّم الأفعال المبنية على الأسماء المبنية تمشياً مع «منهج الخفّة»، فقال: «لما فرغت من تفسيره (البناء) شرعت في تقسيمه تقسيماً غريباً لم أسبق إليه، وذلك أنني جعلت المبني على تسعة أقسام[1]:

(1) شرح شذور الذهب، ص: 352، وما بعدها.

الأول: **المبني على السكون**، وقدّمته لأنّه الأصل، وهو: المضارع المتصل بنون الإناث، والماضي المتصل بضمير رفع متحرك.

والثاني: **المبني على السكون أو نائبه** المذكور في الباب السابق، **وثنيت به لأنّه شبيه بالسكون في الخفّة**، وهو نوع واحد، وهو فعل الأمر، لأنّه يبني على ما يجزم به مضارعه، فيبني على السكون في نحو: اضرب، وعلى حذف النون في نحو: «اضربا» وعلى حذف العلة في نحو: اغزُ واخشَ، وارمِ.

والثالث: **المبني على الفتح، وقدّمته على المبني على الكسر لأنّه أخفّ منه**، وهو: الماضي المجرد، والمضارع الذي باشرته نون التوكيد. ثم يعدّد الأسماء المبنية على الفتح.

والرابع: **المبني على الفتح** ـ وهو اسم لا ـ أو نائبه وهو إثنان: الياء في المثنى وجمع المذكر السالم، والكسرة في جمع المؤنث السالم.

والخامس: **المبني على الكسر، وقدّمته على المبني على الضم لأنّه أخفّ منه**، ولا يدخل الاسم فيه.

والسادس: **المبني على الكسر أو نائبه** المذكور في الباب السابق «ـ وهذا النوع لا وجود له ولم يشرحه ابن هشام، فذكره من باب **إتمام مقتضى القسمة العقلية**.

والسابع: **المبني على الضم**، ولا يدخل هذا القسم في دراسة الفعل.

والثامن: **المبني على الضم أو نائبه**، وهو كسابقه لا يدخل في دراسة الفعل.

والتاسع: **ما ليس له قاعدة مستقرة**، بل منه ما يبنى على السكون، وما يبنى على الكسر، وما يبنى على الضم. فينحصر في الحروف والأسماء غير المتمكنة.

ثم تكلّم على المعربات فقسمها إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات.

ـ وبعد كلامه على النكرة والمعرفة تكلم على المرفوعات العشرة، فدرس تغير صيغة الفعل عند الإسناد لنائب الفاعل، وتكلّم على حذف الفعل وعلى تذكيره وتأنيثه، وعلى إفراده وجمعه وتثنيته، وذلك عند كلامه على الفاعل ونائبه.

ثم درس «كان وأخواتها» عند كلامه على اسم «كان وأخواتها» على اعتباره أحد المرفوعات.

ثم تكلّم على أفعال المقاربة عند كلامه على اسم هذه الأفعال على اعتباره أحد المرفوعات.

وأخيراً درس الفعل المضارع المرفوع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم باعتباره المرفوع العاشر.

ـ ثم تكلّم ـ عند حديثه عن المنصوبات ـ على:

ـ إضمار عامل المفعول به جوازاً ووجوباً.

ـ وعلى «كان وأخواتها»، و «كاد وأخواتها» مرة ثانية عند كلامه على خبريهما.

ـ وعلى الفعل المضارع المنصوب باعتباره المنصوب الخامس عشر.

ـ وأمّا المجرورات فلا يدخل الفعل ضمنها.

ـ ـ وأمّا المجزومات فتكلّم فيها على الأفعال المضارعة المجزومة..

ـ ثم عقد بعد هذا التقسيم باباً للكلام في عمل الفعل، فذكر أنّ الأفعال كلّها ـ قاصرها ومتعديها، تامها وناقصها ـ مشتركة في أمرين:

1 ـ أنها تعمل الرفع، لأنّ الفعل إمّا ناقص فيرفع الاسم، نحو «كان زيد فاضلاً» وإمّا تام آت على صيغته الأصلية فيرفع الفاعل، نحو: قام زيد.

وإمّا تام آتٍ على غير صيغته الأصليّة فيرفع النائب عن الفاعل نحو: قُضي الأمرُ.

2 ـ إنها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع:

أحدها: المشبه بالمفعول به، فإنّما تنصبه ـ عند الجمهور ـ الصفات، نحو: حسن وجهه.

والثاني: الخبر، نحو: كان زيد قائماً، ويعجبني كونه قائماً فينصبه الفعل الناقص وتصاريفه.

والثالث: التمييز، فإنّما ينصبه الاسم المبهم كـ «رطل زيتاً» أو الفعل المجهول النسبة كـ «طاب زيد نفساً»، وكذلك تصاريفه، نحو: «هو طيب نفساً».

والرابع: المفعول المطلق، وإنّما ينصبه الفعل المتصرف

التام وتصاريفه، نحو: «قم قياماً» وهو «قائم قياماً»، ويمتنع «ما أحسنه إحساناً» «وكنت قائماً كوناً».

والخامس: المفعول به، وإنّما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه، كـ «ضربت زيداً»[1].

ثم قسم الفعل حسب المفعول به، فقال: «**وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً، فذكرت أنّه سبعة أنواع**[2]:

1 ـ ما لا يطلب مفعولاً به البتة،

2 ـ ما يتعدّى إلى واحد دائماً بالجار،

3 ـ ما يتعدّى لواحد بنفسه دائماً كأفعال الحواس.

4 ـ ما يتعدّى لواحد تارة بنفسه وتارةبالجار.

5 ـ ما يتعدّى إلى اثنين؛ لواحد بنفسه تارة ولا يتعدّى أخرى لا بنفسه ولا بالجار.

6 ـ ما يتعدّى إلى اثنين، وهو قسمان:

أ ـ ما يتعدّى إليهما تارة ولا يتعدّى أخرى.

ب ـ ما يتعدّى إليهما دائماً، وهو ثلاثة أقسام:

1 ـ ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر.

2 ـ ما أوّل مفعوليه فاعل في المعنى،

3 ـ ما يتعدّى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل، وهو أفعال القلوب وأفعال التصيير.

---

(1) شرح شذور الذهب، ص: 354 وما بعدها.

7 ـ ثم تكلم على فعلي التعجب بعد كلامه على الأسماء العشرة التي تعمل عمل الفعل.

خامساً: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية:

يبدو أنّه اتّبع فيه منهجاً قريباً من منهجه في شذور الذهب وشرحه، فقسمه إلى أبواب: باب المرفوعات، وباب المنصوبات، وباب المجرورات. لكنه **خص أقسام الفعل بباب مستقل**، فقسمه:

1 ـ بحسب الدلالة الزمانية إلى ماض ومضارع وأمر.

2 ـ إلى معرب ومبني.

3 ـ إلى متصرف وجامد (نعم وبئس، وحبّذا ولا حبّذا، والتعجب).

4 ـ إعراب الفعل المضارع، رافعه، أدوات نصبه، أدوات جزمه.

5 ـ تكلم على تأنيث الفعل ـ لكنه فصله عن إعراب المضارع بباب غير المنصرف.

6 ـ تكلم على البناء وذكر ضمنه جميع الأفعال الماضية والمضارع ـ عند بنائه ـ والأمر.

أما في مغني اللبيب، وفي الإعراب عن قواعد الإعراب وفي «النكت النحوية» فلم يتعرض ابن هشام مباشرة للفعل على الرغم من معالجته كثيراً أثناء كلامه المسهب على الأدوات، خاصة أدوات النصب والجزم . . .

فابن هشام في مؤلفاته النحوية يدرس الفعل ضمن قضية

البنـاء والإعـراب، أو ضمن عمل الأدوات، دون أنْ يستـطيـع التخلص من مزج أبحاث الإعراب بأبحاث التصريف؛ لأنّ النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أيّ نوع إلّا ما يقدّمه له التصريف من المباني[1]، وهذا السبب الذي جعل ـ النحاة ـ وابن هشام منهم ـ يجـدون، في أغلب الأحيان، أنّـه من الصعب الفصـل بين التصريف ـ الذي يستعين بالأصوات، ثم يقدم العناصر الصوتيّة إلى النحو باعتبارها عناصر تصريفيّة ـ والنحو فيعالجون كلاً منهما علاجاً منفصـلاً. ومن هنا جـاءت متون القـواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك يصعب معه إعطاء ما للنحو للنحو، وما للصرف للصرف وما للتصريف للتصريف.[2]

يقول ابن هشام، مثلاً، إنّ الفعل يؤنّث وجوباً إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً متّصلاً حقيقي التأنيث ـ وهو ما بإزائه من الحيوان ذكر، كـ«امرأة ونعجة وناقة»: ـ مفرداً أو تثنية له، أو جمعاً بالألف والتاء: فالمفرد، كقوله تعالى: ﴿**وإذ قالت امرأة عمـران**﴾[3] والمثنى، كقولك: قـامت الهندان، والجمـع كقولـك: قامت الهندات[4].

---

(1) طحان (ريمون، الدكتور)، **الالسنية العربية**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى (1972 م)، ص: 13/2 وما بعدها. . وانظر (حسان، تمام، الدكتور)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مصر: الهيئة العامة للكتاب (1973 م)، ص: 178 وما بعدها.

(2) لقـد ناقشت قضيّـة تمييز النحـو من الصرف والتصـريف، وتمييـز التصريف المخصص للأفعال، من الصرف المخصص للأسماء بكتابي «**المصـطلح الصرفي ـ مميزات التذكير والتأنيث**»، ص: 45 وما بعدها.

(3) آل عمران 35/3.

(4) شرح شذور الذهب، ص: 170.

ويمكن فهم كلامه على وجهين: أحـدهما تصريفي والثاني نحوي، كما يلي:

أولاً: الفهم التصريفي:

المعنى	المبني	المميز
التأنيث	التاء على اطلاقها	التاء في قالت وقامت

فالتأنيث معنى تصريفي. ويمكن القول إنّ فهم ابن هشام على هذا النحو فهم تصريفي.

ثانياً: الفهم النحوي:

يمكن فهم كلام ابن هشام من زاوية العلاقات السياقيّة، أي من زاوية النحو، وذلك على النحو التالي:

المعنى	المبني	العلامة
المطابقة في التأنيث بين الفعل والفاعل	التاء على اطلاقها	التاء في قالت وقامت

ويبدو احتراز ابن هشام واضحاً في قوله «إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث، وهو ما بإزائه من الحيـوان ذكر كـ «امرأة ونعجة وناقة»... وهذا ما دفع بالألسنيين إلى القول «تؤدّي قواعد الاتباع إلى التوافق التام بين المسند والمسند إليه في التذكير والتأنيث؛ أي بين الفعل وفاعله، أو بين الفعل ونائب فاعله كـ : جَلَسَ الرجلُ، جَلَسَت الفتاةُ، عُرِفتْ الأمثولةُ، تُعْرَفُ

الأمثولةُ. قد نتبين من دراسة قواعد الاتباع أنّ المميز يقوم **أحياناً** بدور مزدوج صرفي - نحوي، ولذا أطلقت عليه الدراسات الحديثة اسم مميز صرفي - نحوي[1]، وقد عالجت قضيّة «المميز» بالتفصيل في كتابي «**المصطلح الصرفي: مميّزات التذكير والتأنيث**»[2].

(1) الألسنية العربيّة ص 41/2 - 43، اللغة العربيّة؛ معناها ومبناها، ص: 171 وما بعدها.
(2)ص: 84وما بعدها.

الخاتمة

هذا بحث وضعته عن «ابن هشام: حياته ومنهجه النحوي»، وهو: عبد الله بن يوسف الأنصاري، المصري، الشافعي، الحنبلي، الذي ولد في القاهرة سنة ثمانية وسبعمئة هجرية (708 هـ)، وتوفي فيها سنة إحدى وستين وسبعمئة هجرية (761 هـ)، والذي عدّه ابن خلدون «أنحى من سيبويه»، لانفراده بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطّلاع المفرط، والإقتدار على التّصرّف في الكلام، والملكة التي كان يتمكّن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً، مع التّواضع، والبرّ، والشّفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب.

وقد درست إنتاجه، ومنهجه في التعامل مع الشواهد النحوية من خلال موقفه من الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، وبالحديث النبوي الشريف، وبالشّعر العربيّ وبالنثر. كما درست موقفه من المدارس النحوية ونحاتها، وأخيراً منهجه التأليفي في دراسة الفعل.

وأكتفي في خاتمة البحث بذكر النتائج التي توصّلت إليها:

1 ـ في منهج ابن هشام النحوي دلالات قوية على أنّه حاول

أن يكون معلّماً قبل أن يكون مؤلّفاً. فقد قسم المادة النحوية بشكل يساعد الطالب على امتلاكها والإحاطة بها،

2 ـ درس المادة النحوية دراسة تعليميّة أيضاً، إذ ذكر القاعدة أولاً، ثم أتى لها بمثال، أو بأمثلة توضحها، وأعقب ذلك بشواهد قرآنية، أو بأحاديث نبوية شريفة، أو بأشعار العرب وأقوالهم.

3 ـ جعل القرآن الكريم المصدر الأول لبناء القواعد وتصحيح الأساليب فتعرّض للآيات القرآنيّة، وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب، ومجال تأويل وتخريج، فاحتوى «مغني اللبيب» على مايقرب من ألف وتسعمئة وثماني آيات، واحتوى شرح شذور الذهب ستمئة وخمسين آية. .

4 ـ تتفق نظرته في الاستدلال بالقراءات القرآنية مع نظرة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بها. وحاول تأويل القراءات التي في ظاهرها خروج على قواعد العربية وتوجيهها على وجه ترتضيه اللغة ويقبله النحو، ولا يتجرّأ عليها إلّا في القليل، فيصفها بالشذوذ، كما كان يفعل بعض النحاة، لأنَّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

5 ـ جوّز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وأكثر من الاستدلال به. بل جعله شاهداً على تثبيت بعض القواعد ونفي بعضها الآخر، لكنه في المقابل لايقبل الاحتجاج بأيّ حديث ما لم تكن هناك شواهد تشهد بصحّته، وتسلم بعدالة روايته.

6 ـ أكثر من الشواهد الشعرية في كتبه، فذكر منها في مغني

اللبيب ثلاثة ومئتين وألفاً، وفي أوضح المسالك ثلاثة وثمانين وخمسمئة، وفي شرح شذور الذهب تسعة وثلاثين ومئتين، وفي شرح اللمحة البدرية واحداً وتسعين ومئة، وفي شرح قطر الندى خمسين ومئة.

وقد درس شواهده الشعرية دراسة تاريخيّة أدبية نحوية، فرفض بعض الأبيات النادرة، والقابلة للتأويل، والتي لا تبنى عليها القواعد، كما رفض بعض الشواهد التي لا يعرف قائلها، ورفض التأويل إنْ كان غير ضروري.

7 ـ حدّد بعض المصطلحات المتعلّقة بالشواهد، وهي «غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطرداً، لأنّ المطرد لا يتخلّف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل».

8 ـ لم يلتزم بمدرسة نحويّة معيّنة، فلم يأخذ، بشكل مطلق ونهائي، بأقوال المدرسة البصريّة أو الكوفيّة أو البغداديّة أو الموصليّة أو الأندلسيّة أو المغربيّة.

9 ـ اتّبع ابن هشام مبدأ لا عصمة لباحث مهما بالغ في الحيطة والحذر، لأنّه ناقض معظم النحاة الذين سبقوه زمنياً، فأخذ ببعض آرائهم ورفض بعضها الآخر؛ رفض الخطأ، والغامض، والعويص، دون أن يلتفت إلى منزلة أحد، أو إلى مدرسته. فالصواب هدف الباحث، يأخذه أنّى وجده، وتقويم الخطأ هدفه، يقوّمه ولو كان صادراً عن سيبويه.

10 ـ وعلى الرّغم من الجهد الذي بذله في غربلة التراث

النحـوي، وتصفيته، وتكـريره بشكـل واعٍ ، فإنّـه لم يستـطع الخروج بـ «الفعل» إلى دائرة دراسيّة تختلفُ جذرياً عمّا رسم السابقون. .

11 ـ يكشف هذا البحث تطور فهم ابن هشام لبعض القضايا النحويّة، فقد تراجع في «مغني اللبيب» ـ وهو آخر ما ألف ـ عن تقسيم الفعـل إلى ماضٍ ، ومضـارعٍ ، وأمر، وأخـذ بمـذهب الكوفيين الذي يجعل فعلَ الأمر مضارعاً مجزوماً.

ويبرز بعض ما انفرد به، كتقسيمه الفعل بحسب المفعول به.

12 ـ بنيت سيـرة ابن هشـام الشخصيّـة والعلميّـة، وفق فن «عمارة السّيرة»، وبذلك استطيع إدخال الرجل إلى كلّ بيت جدّ أصحابه في تحصيل العلم ، والفوز بأنواره القدسية، وتعريف أهله به. . بعدما شغلت مؤلفاته الناطقين بالضاد كلّهم.

وبذلك أكون قد ردمت هوّة ناتجة عن إهمال سيرة حياته وهو الذي سهّل، بعلمه وبمنهجه، النحو للمتعلمين. . وأكـون قد سلطت الأضواء على منهجه النحوي، الذي استطاع بواسطته، أن يغربل تراثنا النحوي الضخم، ويصفيه، ليقدم قمحه وعسله غذاء لعقول أبناء هذه الأمّة، وذلك في محاولته جعل النحو آلة طيّعة تخدم الغرض الذي صنعت من أجله.

فهرس المصادر والمراجع

1 ـ أبو جناح (صاحب)، **مقدّمة لـ «مسائل إعراب القرآن لابن هشام الأنصاري»** (انظر ابن هشام).

2 ـ أبو المكارم (علي، الدكتور)، **أصول التفكير النحوي**، بيروت: دار الثقافة (1973 م).

3 ـ الأفغاني (سعيد)،
ـ **من تاريخ النحو**، بيروت: دار الفكر.
ـ **في أصول النحو**، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة (1383 هـ ـ 1964 م).

5 ـ الأمير (محمد، الشيخ)، **حاشية على متن مغني اللبيب**، القاهرة: مطبعة الحلبي (1302 هـ).

6 ـ ابن الأنباري (أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد: مكتبة الأندلس، الطبعة الثانية (1970 م).

7 ـ الباقي (محمد فؤاد عبد)، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، بيروت: شركة خيّاط.

8 ـ البستاني (فؤاد إفرام)، **دائرة المعارف (قاموس لكل فن ومطلب)**، بيروت: المطبعة الكاثوليكية.

9 ـ البغدادي (عبد القادر)، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة: دار الكتاب العربي (1387 هـ ـ 1967 م).

10 ـ البغدادي (إسماعيل بن محمد، أمين الباشا)، **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، استنابول: مطبعة الحكومة (1951 م).

11 ـ ابن تغري بردي الأتابكي (جمال الدين، أبو المحاسن)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية** (1368 هـ ـ 1949 م).

12 ـ جرير، **ديوان جرير**، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، مصر: دار المعارف.

13 ـ ابن الجزري (شمس الدين، أبو الخير، محمد بن محمد).

ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره ج. براجستراستر وبيرتسل، مصر: مكتبة الخانجي (1351 هـ).

ـ **النشر في القراءات العشر**، دمشق: مطبعة الترقي (1945 م).

15 ـ ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى.

16 ـ ابن حجر (شهاب الدين أحمد بن علي)، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، الهند (1349 هـ).

17 ـ الحديثي (خديجة، الدكتورة)، **أبو حيان النحوي**، بغداد: دار النهضة، الطبعة الأولى (1385 هـ ـ 1966 م).

18 ـ ابن خلدون (عبد الرحمن)، **المقدمة**، بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني (1967 م).

19 ـ حسان (تمام، الدكتور)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مصر: الهيئة العامة للكتاب (1973 م).

20 ـ ابن خلكان (أبو العباس)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة (1970 م).

21 ـ خليفة (مصطفى بن عبد الله، حاجي)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، طهران: مكتبة إسماعيليان، الطبعة الثالثة (1378 هـ ـ 1957 م).

22ـ الخوانساري (محمد باقر الموسوي)، **روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات**، تحقيق أسد الله اسماعيليان، إيران: مكتبة إسماعيليان (1392 هـ).

23 ـ الراجحي (عبده، الدكتور)، **دروس في المذاهب النحوية**، بيروت: دار النهضة العربية (1980 م).

24 ـ الدجيلي (عبد الصاحب عمران)، **أعلام العرب في العلوم والفنون**، الطبعة الثانية.

25 ـ زاده (طاش كبري، أبو الخير)، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الطبعة الأولى (1328 هـ).

26 ـ أبو زرعة (عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة)، **حجة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الأولى (1394 هـ ـ 1974 م).

27 ـ الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (1376 هـ ـ 1957 م).

28 ـ الزركلي (خير الدين)، **الأعلام**.

29 ـ سالم (عبد العال، الدكتور)، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، بيروت: دار الشروق، الطبعة الأولى (1400 هـ ـ 1980 م).

30 ـ السامرائي (فاضل صالح)، **ابن جني النحوي**، **بغداد: دار النذير** (1389 هـ ـ 1969 م).

31 ـ السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين) **طبقات الشافعية الكبرى**، مصر: المطبعة الحسينية، الطبعة الأولى.

32 ـ سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب (1395 هـ ـ 1975 م)، الجزء الثالث.

33 ـ السيوطي (جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر)،

ـ **الأشباه والنظائر في النحو**، حيدر أباد: مطبعة دائرة المعارف، الطبعة الثانية (1359 هـ).

ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو

الفضل إبراهيم، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى (1384 هـ ـ 1965 م).

ـ **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**، مصر: مطبعة إدارة الوطن (1299 هـ).

ـ **المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها**، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية.

37 ـ الشوكاني (محمد بن علي)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت: دار المعرفة.

38 ـ الصالح (صبحي، الدكتور)، **علوم الحديث ومصطلحه، عرض ودراسة**، بيروت: دار العلم للملايين (1971 م).

39 ـ طحان (ريمون، الدكتور)، **الألسنية العربية**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى (1972 م).

40 ـ عاشور (سعيد عبد الفتاح)،

ـ **العصر المماليكي في مصر والشام**، مصر: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، (1965 م)،

ـ **مصر في عصر دولة المماليك البحرية**، القاهرة (1959 م).

42 ـ العبيدي (رشيد عبد الرحمن)، **مقدمة كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام»** (انظر ابن هشام).

43 ـ علي (أسعد، الدكتور)،

ـ **البحث والباحث أو السبت والإنسان**، محاضرة ألقيت في الجامعة اليسوعية سنة 1974 م ـ 1975 م .

44 ـ **تربية باحثين أحرار، المحاضرة الأولى**، ألقيت في الجامعة اليسوعية، سنة 1975 م ـ 1974 م .

45 ـ **قصة القواعد القسم الأول**، بيروت: دار الرائد العربي (1393 هـ ـ 1973 م) .

46 ـ **المرأة في القواعد ـ من كتاب الحقيقة**، بيروت: مكتبة مكاوي (1395 هـ ـ 1975 م) .

47 ـ **مصابيح القراءة للتأليف العلمي**، دمشق: دار السؤال، الطبعة الثالثة (1400 هـ ـ 1980 م) .

48 ـ ابن العماد (عبد الحي، أبو الفلاح)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصر: مكتبة القدسي (1351 هـ) .

49 ـ ابن فرحون، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى (1329 هـ) .

50 ـ القلقشندي، **صبح الأعشى**، القاهرة: المطبعة الأميرية (1331 هـ) .

51 ـ كاهين (كلود)، **تاريخ العرب والشعوب الاسلامية منذ ظهور الاسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية**، ترجمة الدكتور بدر الدين القاسم، بيروت: دار الحقيقة، الطبعة الأولى (1972 م) .

52 ـ اللبدي (محمد سمير نجيب، الدكتور)، **أثر القرآن**

والقراءات في النحو العربي، الكويت: دار الكتب الثقافية، الطبعة الأولى (1398 هـ ـ 1978 م).

53 ـ لوبون (غوستاف)، **حضارة العرب**، ترجمة عادل زعيتر، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

54 ـ ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (1387 هـ ـ 1967 م).

55 ـ المتنبي، **ديوان المتنبي**، تقديم الدكتور عبد الوهاب عزّام، بيروت: دار الزهراء (1398 هـ ـ 1978 م).

56 ـ مكرم (عبد العال سالم، الدكتور)، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، مصر: دار المعارف.

57 ـ نور الدين (عصام، الدكتور)،

ـ **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (1402 هـ ـ 1982 م).

58 ـ **الفعل والزمن**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى (1404 هـ ـ 1984 م).

59 ـ **المصطلح الصرفي / مميزات التذكير والتأنيث**، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي مكتبة المدرسة، سلسلة المكتبة الجامعية رقم 25/24.

60 ـ **منهج ابن هشام النحوي من خلال شواهده**، بيروت: مجلة

الباحث، السنة (5) العدد (26)، آذار ـ نيسان (1983 م)، ص: 97 - 122.

61ـ **موقف ابن هشام الأنصاري من النحاة**، بيروت: مجلة دراسات عربية، العدد «صيف السنة العشرون» (1984 م)، ص: 96 - 104.

62 ـ ابن هشام (عبد الله، جمال الدين بن يوسف، أبو محمد)،

63ـ **الإعراب عن قواعد الإعراب**، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى (1390 هـ ـ 1970 م).

64ـ **الألغاز**، تحقيق وترتيب أسعد خضير، بيروت: مؤسسة الرسالة (1393 هـ ـ 1973 م).

65 ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة (1386 هـ ـ 1967 م).

66ـ **الجامع الصغير في علم النحو**، نشر وتحقيق وتعليق محمد شريف سعيد الزيبق، دمشق: مطبعة الفلاح، الطبعة الأولى.

67ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة.

68 ـ **شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير**، القاهرة: مطبعة حسن مصطفى (1290 هـ).

69 - **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الثانية عشر (1386 هـ - 1966 م).

70 - **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، تحقيق ودراسة الدكتور هادي نهر، بغداد: مطبعة الجامعة (1397 هـ - 1977 م).

71- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية (1969 م).

72- **مسائل في إعراب القرآن**، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، بغداد: مجلة المورد العراقية، المجلد الثالث، العدد الثالث (1394 هـ - 1974 م).

73- **المسائل السفرية في النحو**، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، بغداد: مجلة المورد العراقية، المجلد التاسع، العدد الثالث (1400 هـ - 1980 م).

74 - اليازجي (ناصيف)، **العرف الطيّب في شرح ديوان أبي الطيّب**، بيروت: دار صادر ودار بيروت (1384 هـ - 1961 م).

فهرس
الآيات القرآنية

البقرة (2)

آل عمران (3)

فهرس
الحديث النبوي

فهرس
الشواهد الشعرية

فهرس
الأمثال والأقوال

فهرس
المساجد والمدارس

فهرس الأماكن

فهرس الأعلام

ـ أ ـ

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- ي -

كتب للمؤلف

أولاً: الكتب:

1 ـ تقديم لكتاب جرجي زيدان «**تاريخ اللغة العربية**»، بيروت: دار الحداثة (1980 م).

2 ـ «**أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**»، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (1403 هـ ـ 1982 م).

3 ـ «**الفعل والزمن**»، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (1404 هـ ـ 1984 م).

4 ـ «**المصطلح الصرفي ـ مميزات التذكير والتأنيث**»، بيروت: الشركة العالمية للكتاب (دار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة)، الطبعة الأولى (1409 هـ ـ 1988 م).

5 ـ **ابن هشام الأنصاري النحوي ـ حياته ومنهجه النحوي**، بيروت الشركة العالمية للكتاب (دار الكتاب العالمي ـ مكتبة المدرسة، الطبعة الأولى (1409 هـ ـ 1988 م).

6 ـ **مصطلح التذكير والتأنيث المذكّر والمؤنث الحقيقيّان**، الصيغ المحيّرة، المحايد ـ بيروت: الشركة العالمية للكتاب العالمي، مكتبة المدرسة، الطبعة الأولى (1409هـ ـ 1988م).

7 ـ **الفعل ـ بناؤه واعرابه**، (تحت الطبع).

ثانياً: البحوث:

1 ـ «**واضع علم النحو**»، بيروت: مجلة الغدير، العدد (2)، ربيع الأول (1401 هـ) ـ كانون الثاني (يناير) 1981 م، ص: 89 - 95.

2 ـ «**صعوبة النحو أو وهم الصعوبة**»، بيروت: مجلة الغدير، العدد (7)، شعبان (1401 هـ) ـ حزيران (يونيو) 1981 م، ص: 71 — 77.

3 ـ «**بطاقة انتساب للعروبة في الأدب اللبناني**»، بيروت: مجلة الرابطة، السنة (3)، العدد (60)، 18 حزيران 1981 م، ص: 9.

4 ـ «**أضواء على آراء زكي الأرسوزي السياسية**»، بيروت: مجلة الفكر العربي، السنة (3)، العدد (22)، أيلول (سبتمبر) / تشرين الأول (اكتوبر)، 1981 م، ص: 588 — 620.

5 ـ «**أصالة العربية في نظرية زكي الأرسوزي اللغوية**»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (18)، العدد (3)، كانون الثاني (يناير) 1982 م، ص: 75 — 96.

6 ـ «**منهج النحو العربي والمنهج الوصفي الغربي**»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (18)، العدد (6)، نيسان (ابريل)، 1982 م، ص: 117 — 126.

7 ـ «**منهج جرجي زيدان في دراسة اللغة العربية**»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (18)، العدد (7)، أيار (مايو)، 1982 م، ص: 111 — 122.

8 ـ «**منهج ابن هشام النحوي من خلال شواهده**»، بيروت: مجلة الباحث، السنة (5)، العدد (26)، آذار ـ نيسان 1983 م، ص: 97 — 122.

9 ـ «**موقف ابن هشام الأنصاري من النحاة**»، بيروت: مجلة دراسات عربية، العدد: «صيف السنة العشرون»، 1984 م، ص: 96 — 104.

10 ـ «**فقه اللغة والفيلولوجيا: بحث في المصطلح**»، بيروت: مجلة الفكر العربي، السنة (7)، العدد (42)، حزيران (يونيو) 1986، ص: 336 — 348.

11 ـ «**نشأة النحو العربي**»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة، (24)، العدد (5)، آذار (مارس)، 1988 م، ص: 39 — 53.

12 ـ «**المحايد» أو المذكر والمؤنث من غير الحيوان**»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (24)، العددان (7 — 8)، أيار / حزيران (مايو ـ يونيو)، 1988 م، ص: 26 — 54.

13 ـ «**سائر الأشياء القريبة مما يذكر ويؤنث**». بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (24)، العدد (10)، آب (اغسطس)، 1988 م، ص: 89 — 136.

14 ـ «**التذكير والتأنيث**» بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (25)، العدد (2)، كانون الأول (ديسمبر) 1988، ص: 100 ـ 113.

15 ـ المفرد والمثنى والجمع (مخطوط).

16 ـ **«المعرف والمنكر»** (مخطوط).

ثالثاً: نقد الكتب:

1 ـ **«أساسيات النحو العربي» تقريب النحو بتحديث شواهده**، بيروت: جريدة السفير، الاثنين 1980/3/17 م، ص: 7.

2 ـ **«الشعر الشعبي اللبناني بين العامية والفصحى»**، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (17). العدد (9)، تموز (يوليو)، 1981 م، ص: 147 — 152.

3 ـ **«الاشارة إلى أدب الإمارة للمرادي»**، بيروت: جريدة النهار، الخميس 1981/10/15 م، ص: 7.

4 ـ **«المعرفة الاجتماعية في أدب جبران»**، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (18)، العدد (1) تشرين الثاني (نوفمبر) 1981 م، ص: 135 — 143.

5 ـ **«مناقشة كتاب الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية»**، بيروت: جريدة النهار، الخميس :1982/12/9، ص: 9.

6 ـ **«حول كتاب تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام»**، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (19)، العدد (3)، كانون الثاني، 1983، ص) —147 — 151

7 ـ **«المورد / قاموس عربي ـ انكليزي»**، بيروت: مجلة الفكر العربي، السنة (9)، العدد (52)، آب (اغسطس) 1988، ص: 281 — 284.

8 ـ «**فنون التقعيد وعلوم الألسنية**»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (24)، العدد (11)، ايلول (سبتمبر) 1988 م، ص: 117 — 122.

رابعاً: مقالات صحفية:

1 ـ **اللغة العربية واستمرار التحديات / جدلية العلاقة بين اللغة والفكر**، جريدة اللواء، الخميس 26 أيار 1988، ص: 6.

2 ـ **اللغة العربية السليمة في المدارس الرسمية / التعميم الذي نحتاجه لإنقاذ ما تبقى، جريدة اللواء**، الجمعة 17 حزيران 1988، ص: 10.

3 ـ **أيّها المثقفون تعالوا نصنع الزمن**، جريدة اللواء، الثلاثاء 21 حزيران 1988، ص: 6.

4 ـ **المرأة وإشكالية الحرية في الوطن العربي / مسألة التأنيث والتذكير في الكلمات العربية**، جريدة اللواء، الثلاثاء 28 حزيران 1988. ص: 6.

فهرس محتويات ابن هشام الانصاري حياته ومنهجه النحوي


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com